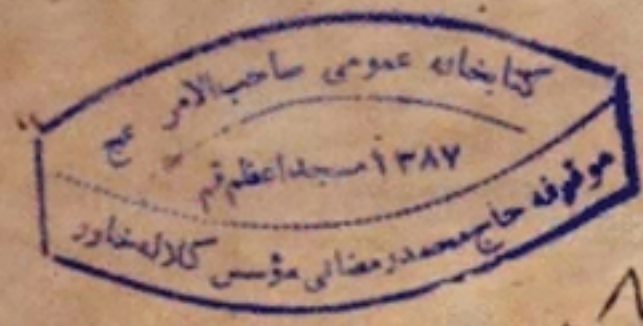






مبلغ نفی و امانت علی
بن محمد رضا عفی الله عنهما



۸۱۷

ص ۱۱۷

~~شرح جبر...~~
~~...~~
۱۴۴۸

شماره
۷۴۲
قرت

الانوار...

...

رب ليس ولا نقسم
 بسم الله الرحمن الرحيم
قوله ودنبته على مقدمته وثبت مفعلا **اقول** فكذا وجدنا عيان
 المانع في كثير من النسخ والصواب ان لفظة ثاب هي اذنا بك وفعت
 سوا من فلم التامح بدل على ذلك فولا يصنف منها بعد واما
 المفعول **قوله** فاذلها ما في المعرف **اقول** فندبطلق المعرف
 به ما يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد وقد يطلق ويواربه
 ما يقابل المضاف فيقال هذا معزاي ليس بمضاف وقد يطلق
 على ما يقابل الموكب وسباني في مباحث الاعاظ وقد يطلق
 على ما يقابل الجملة فيقال هذا معزاي **قوله** فندبطلق المعرف
 المعنى يتناول المركبة المتعبدية ايضا والى ما بالمعروف **قوله** فندبطلق المعرف
 المعنى

المعنى لاخبر فندرج فيها الكلمتين الخمس التوحيديتين ايضا لا نقسم
 مركبة تعبدية والدليل على ذلك ان له حلا المعرف في ما
 الفضايا حيث قال المفعول الثاني في الفضايا **قوله** او
 المركبة **اقول** فندرجها المركبة التامة على ما ذكرنا فلان
 في كلام الشارح ايضا **قوله** لان ما يجبان يعلم في المنطق
اقول قبل عليه ان ما يجبان يعلم في المنطق يكون جزءا
 منه لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا بل لم
 ان يكون المقدم مشتمل من المنطق وهو باطل لا نقسم
 على ان مقدمه الشروع في العلم خارج عنه وايضا اذا
 كانت المقدمه اجزئ منه كان الشروع فيها شروعا في المنطق
 او لا معنى للشروع فيه الا الشروع في اجزائه والمعرف في المنطق معروف في المقدمه
 ان الشروع في المنطق موقوف على مقدمه فكل الشروع في المنطق موقوف على مقدمه
 في المنطق موقوف على المقدمه قطعا وفي الشروع في المنطق موقوف على المقدمه
 في المقدمه شروع في المنطق والشروع في المنطق موقوف على المقدمه
 في المقدمه شروع في المنطق والشروع في المنطق موقوف على المقدمه

الشروع في المقدمة فطحا ونقول الشروع في المقدمة شروعا
 في المنطق والشروع في المنطق موقوف فاعلى الشروع في المقدمة
 فيكون الشروع في المقدمة موقوف فاعلى الشروع في
 المقدمة وذلك بحال واجب ان في الكلام معنا فالحذف
 وما يجب ان يعلم في كتب المنطق فيكون ان يكون المقدمة
 من كتب المنطق لاجل اسمه فان دفع المحذور ان معا
 الدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان الاختصاص
 في الاشياء الخمسة لا بيان الاختصاص في حاصل الكلام ان هذه
 الوسائل كلها في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يبين
 ترتيب علمها اما الصغرى واما الكبرى فلا يجب
 ان يعلم في كتب هذا الفن **قوله** ومن حيث المادة في
 الخاتمة **اقول** او رد عليه ان الخاتمة كما ذكرنا ولا مشبهة
 على المادة واجزاء العلوم معا وما ذكرناه في وجه المحرر يدل
 على اشتغالها على المادة فقط واجيب عنه بان المقصود من

فيكون الشروع في المقدمة موقوف فاعلى الشروع في
 المقدمة وذلك بحال واجب ان في الكلام معنا فالحذف
 وما يجب ان يعلم في كتب المنطق فيكون ان يكون المقدمة
 من كتب المنطق لاجل اسمه فان دفع المحذور ان معا
 الدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان الاختصاص
 في الاشياء الخمسة لا بيان الاختصاص في حاصل الكلام ان هذه
 الوسائل كلها في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يبين
 ترتيب علمها اما الصغرى واما الكبرى فلا يجب
 ان يعلم في كتب هذا الفن **قوله** ومن حيث المادة في
 الخاتمة **اقول** او رد عليه ان الخاتمة كما ذكرنا ولا مشبهة
 على المادة واجزاء العلوم معا وما ذكرناه في وجه المحرر يدل
 على اشتغالها على المادة فقط واجيب عنه بان المقصود من

فيكون الشروع في المقدمة موقوف فاعلى الشروع في
 المقدمة وذلك بحال واجب ان في الكلام معنا فالحذف
 وما يجب ان يعلم في كتب المنطق فيكون ان يكون المقدمة
 من كتب المنطق لاجل اسمه فان دفع المحذور ان معا
 الدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان الاختصاص
 في الاشياء الخمسة لا بيان الاختصاص في حاصل الكلام ان هذه
 الوسائل كلها في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يبين
 ترتيب علمها اما الصغرى واما الكبرى فلا يجب
 ان يعلم في كتب هذا الفن **قوله** ومن حيث المادة في
 الخاتمة **اقول** او رد عليه ان الخاتمة كما ذكرنا ولا مشبهة
 على المادة واجزاء العلوم معا وما ذكرناه في وجه المحرر يدل
 على اشتغالها على المادة فقط واجيب عنه بان المقصود من

من الخاتمة هو المادة وحدها فاما اجزاء العلوم فانما ذكرت
 بينها اذ لا مدخل لها في الاصل الذي هو المقصود فلا
 محذور في وجهها من المحرر **قوله** والمراد بالمقدمة ههنا
اقول انما قال ههنا لان المقدمة في حيا القياس تطلق
 على قضية جعلت في قياس وجهه وقد يطلق ويراد لها
 ما يتوقف عليه صحة الدليل فينبغي ان مقدمها الا
 وشروطها كالبيان الصغرى وضلعها وكتبه الكبرى في
 الاول مثلا **قوله** فلا يميز الصغرى **قوله** هو الدليل على
 وجهه لسبيل من المعطى وعبارة اخرى فليبق الدليل على
 المدعى **قوله** وسم العلم في مفتح الكلام **اقول** او ادبه
 المنطق حيث قال وسم العلم والمعاد مفتح الكلام او ابد الكتاب
 قبل الشروع في المقطع على الفن فكانه قال ان المقطع بيان
 سبب او رسم المنطق في اثنا المقدمة واجبا من هذا
 بعضهم بان المراد بالتصور هو تصور وجه ما ويتم التقريب

فيكون الشروع في المقدمة موقوف فاعلى الشروع في
 المقدمة وذلك بحال واجب ان في الكلام معنا فالحذف
 وما يجب ان يعلم في كتب المنطق فيكون ان يكون المقدمة
 من كتب المنطق لاجل اسمه فان دفع المحذور ان معا
 الدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان الاختصاص
 في الاشياء الخمسة لا بيان الاختصاص في حاصل الكلام ان هذه
 الوسائل كلها في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يبين
 ترتيب علمها اما الصغرى واما الكبرى فلا يجب
 ان يعلم في كتب هذا الفن **قوله** ومن حيث المادة في
 الخاتمة **اقول** او رد عليه ان الخاتمة كما ذكرنا ولا مشبهة
 على المادة واجزاء العلوم معا وما ذكرناه في وجه المحرر يدل
 على اشتغالها على المادة فقط واجيب عنه بان المقصود من

فيكون الشروع في المقدمة موقوف فاعلى الشروع في
 المقدمة وذلك بحال واجب ان في الكلام معنا فالحذف
 وما يجب ان يعلم في كتب المنطق فيكون ان يكون المقدمة
 من كتب المنطق لاجل اسمه فان دفع المحذور ان معا
 الدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان الاختصاص
 في الاشياء الخمسة لا بيان الاختصاص في حاصل الكلام ان هذه
 الوسائل كلها في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يبين
 ترتيب علمها اما الصغرى واما الكبرى فلا يجب
 ان يعلم في كتب هذا الفن **قوله** ومن حيث المادة في
 الخاتمة **اقول** او رد عليه ان الخاتمة كما ذكرنا ولا مشبهة
 على المادة واجزاء العلوم معا وما ذكرناه في وجه المحرر يدل
 على اشتغالها على المادة فقط واجيب عنه بان المقصود من

فيكون الشروع في المقدمة موقوف فاعلى الشروع في
 المقدمة وذلك بحال واجب ان في الكلام معنا فالحذف
 وما يجب ان يعلم في كتب المنطق فيكون ان يكون المقدمة
 من كتب المنطق لاجل اسمه فان دفع المحذور ان معا
 الدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان الاختصاص
 في الاشياء الخمسة لا بيان الاختصاص في حاصل الكلام ان هذه
 الوسائل كلها في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يبين
 ترتيب علمها اما الصغرى واما الكبرى فلا يجب
 ان يعلم في كتب هذا الفن **قوله** ومن حيث المادة في
 الخاتمة **اقول** او رد عليه ان الخاتمة كما ذكرنا ولا مشبهة
 على المادة واجزاء العلوم معا وما ذكرناه في وجه المحرر يدل
 على اشتغالها على المادة فقط واجيب عنه بان المقصود من

لأنه لما وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله إلا في ضمن تصور
 بوجه مخصوص اختيارا بالمتبر بوجهه لاستلزامه ما هو الواجب
 اعني التصور بوجه ما يمكن اتجه له طرفان موصولا الى مطلوبه
 فانه بخلاف واحد ما بعينه وان كان الآخر موصولا اليه ايضا
 وكان في صياح الشارح اشارة الى ذلك حيث قال فالأولى ولم
 يدل فالصواب **قول** والأولان فقالوا **قول** الوجه الثاني
 يدل على وجوب التصور بوجه ما امتناع الشرع بدونه مطلقا
 وهذا الوجه يدل على انه لا بد من الشرع على بصيرة من تصور العلم
 بوجهه ولا يدل على انه لولا الامتناع الشرعي مطلقا بدونه **قول**
 وقف على جميع مسائله اجمالا **قول** او اذنه ان من تصور
 التخيلا بانه علم باصول يعرف لها الحوايا واحدا من الكلام من
 الآخر والبناء حصل عند مقدمه كلبه في ان كل مسألة
 من مسائل التخيلا لها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه
 مسألة معينة عنها يمكن بذلك ان يعلم انها من مسائل
 التخيلا

لا يخفى انه لو كان العلم بالشرع لا بد من تصور العلم بوجهه ولا يدل على انه لولا الامتناع الشرعي مطلقا بدونه

والوجه الثاني

التخيلا ان يقول مدخل مسألة لها مدخل في معرفة اخرى الكلام
 وبنائها وكل مسألة كلفني من التخيلا المسئلة منه
 وكذا اذا تصورنا ان بانه آلة قانونية نعظم مراعاتها
 الذهن عن الخطاء في الفكر حصل عند مقدمه كلبه
 ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك العصة ويمكن بذلك
 من ان يعلم مسائله وتميزها عن غير هاتين انا ما وبالجملة
 اذا تصورنا العلم بوجهه فقد عرف حاجته وعلم بذلك ان كل مسألة
 منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك بعد اذا اورد
 عليه مسألة منه ان يعلم انها من قدر فامة فكانت
 قد علم ذلك ولم يرد به انه يجوز تصور العلم بوجهه قد حصل
 له العلم بالفعل بتبين مسائله عن غير ما حتى يرد عليه ان
 خلا الواقع اذ ليس كل من تصور المنطق بما ذكرنا حصل له العلم
 بكل مسألة منه نود عليه انها منه **قول** كما طلبه
 عنها يعني ان الشرع في العلم قد اختار في ذلك ان يعلم

والوجه الثاني

والوجه الثاني

والوجه الثاني

والمسألة الثانية

ان لذلك العلم فائدة متاولا لا يمنع الشروع فيه كما بينت في موضعه ولا بد ان تكون تلك الفائدة معتد بها بالنظر الى المشقة التي تكون للمشغلين في تحصيل ذلك العلم والالكان شروعه فيه وطلبه له مما بعد عتقها

وبذلك يقتضيه منه قطعاً ولا بد ان تكون تلك الفائدة

من القواعد التي ترتب على ذلك العلم اذ لم تكن اياها لولما

والاعتماد بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فخصه

في تحصيله عتقاً في نظر واما اذا علم ان الفائدة المعتد بها

المرببة عليه فانه بكل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله

كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة

مناسبة مسائله لتلك الفائدة قوله فلان ثمانية العلوم

بحسب ما بين الموضوعات وذلك لان المقصود من العلوم بيان

احوال الاشياء ومعرفه احكامها فاذا كانت طائفة من الاحوال

والاحكام متعلقة بشئ واحد واشياء مناسبة وطائفة

لشئ اخر فانه لا بد من العلم بالاشياء المناسبة

والاحكام المتعلقة بها فانه لا بد من العلم بالاشياء المناسبة

والمسألة الثالثة
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة الرابعة
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة الخامسة
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة السادسة
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة السابعة
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة الثامنة
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة التاسعة
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة العاشرة
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة الحادية عشر
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة الثانية عشر
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة الثالثة عشر
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة الرابعة عشر
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة الخامسة عشر
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة السادسة عشر
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة السابعة عشر
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

والمسألة الثامنة عشر
ان العلم بالاشياء المناسبة
لا يكتفي به في معرفة
احكامها بل يحتاج الى
علم بالاشياء المتعلقة
بها

الى التصديق فلو لم يقسم العلم او لا الى التصور والتقدير ولم
 يبين ان في كل واحد منهما ضرورة وان كان الكسابة
 من الضروري لجازا ان يكون التصور باسرها مثلا ضرورة
 فلا حاجة اذن الى الموصول الى التصور فلا يثبت الاحتياج
 الى جزئي المنطعا معا وقد عرفنا ان المقعد ذلك **قوله** العلم
 تصور فذلك يكون تصور واحد التصور الانسان وحده وقد
 يكون متعددا ابدا نسبة التصور للانسان والكاتب ومع النسبة
 ايضا اما لثبته كالمحسوس الناقص كقولنا زيد واما قامة
 غير خبرية كقولنا خرب واما خبرية بثلث بينها وان كل ذلك
 من التصور الخلق وان الحكم واما اجزاء الشرحه فليس بها
 حكم ايضا الا وضادها كما ليس تصديقا بالفعل بل بالقوة
 القريبة منه كما ينبغي انشاء الله نعم **قوله** واما تصور معه
 حكم هذا التصور لا بد ان يكون متعددا اذ لا بد من تصور المحكوم
 عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية حتى يمكن افتراض الحكم به
 ك

والعلم لا يكون له تصور واحد بل يكون له تصوران
 واحد للتصور والآخر للتقدير
 والتصوير هو الذي لا يكون له تصور واحد بل يكون له تصوران
 واحد للتصور والآخر للتقدير
 والتصوير هو الذي لا يكون له تصور واحد بل يكون له تصوران
 واحد للتصور والآخر للتقدير

كاشحات **قوله** واما التصور الخ القسم الاول مشتمل على شيئين
 احدهما التصور والثاني كونه بل الحكم والقسم الثاني مشتمل
 ايضا على شيئين احدهما التصور والثاني كونه مع الحكم فمقتضى
 الى هذا التصور الذي هو مشترك بين الصديق والى هذا الحكم
 فان عدم الحكم يعرف بالمغايرة اليه وح يتضح الصفايح
 معا **قوله** وذلك الصديق اما ان يعود اليه ان قيل لم لا يجوز ان يعود
 الى العلم فلنا فلا معنى لثبوت تعريفه بين قسميه بل ينبغي ان
 يقدم عليهما فان قلت مطلق التصور مراد للعلم كما ينبغي
 به فالفايد في الافتتاح بتقسيم العلم ثم تعريف مرادفه الذي
 هو تعريفه في الحقيقة فليست لفائدة في ذلك لتبينه على ان
 التقسيم هو العلم في سائر الحاجات دون تعريفه لان العلم معلوم
 بوجه ما وذلك كما في تقسيمه او التبينه على ان تقسيم العلم
 مشهور فمقتضى مطلق التصور به للعلم انه مرادفه كما صرح بذلك
 في قوله تنبيه على ان التصور كما يطلقه فان قلت تقسيم العلم الى
 كاشحات

والعلم لا يكون له تصور واحد بل يكون له تصوران
 واحد للتصور والآخر للتقدير
 والتصوير هو الذي لا يكون له تصور واحد بل يكون له تصوران
 واحد للتصور والآخر للتقدير
 والتصوير هو الذي لا يكون له تصور واحد بل يكون له تصوران
 واحد للتصور والآخر للتقدير

والعلم لا يكون له تصور واحد بل يكون له تصوران
 واحد للتصور والآخر للتقدير
 والتصوير هو الذي لا يكون له تصور واحد بل يكون له تصوران
 واحد للتصور والآخر للتقدير

التصور ففظ والى التصور معه حكم يدل على ان معنى التصور امر
 مشترك بين هذين العنصرين فقيدهما بافتراض الحكم ونان
 بعده فقل علم بذلك ان التصور يطلو على ما يورث العلم وتم
 التصديق فلا حاجة في ذلك الى ان تعريف مطلقا التصور دون
 تصور ففظ واما الحلاقا التصور على ما يقبل التصديق وذلك
 معلوم من المعارف المشهورة فلا مدخل فيه للتعريف وهو ظاهر
 ولا للتقسيم اذ لم يعلم منه الا الخلافه على المعنى المشترك
 دون الخلافه على خصوصية القسم الاول فلتا الحاق ما ذكر
 لكونه في التعريف بنسبه بدله على ما يدل عليه التقسيم اندماجا
 بفعله منه ولهذا التنبه فائدة ستظهر من قريب **قوله** اسما
 مر الى آخره فذا بعلم الحكم الحكي والانعالي والانفصالي اياها
قوله ثم مفهوم الكاتب **قوله** فاحترامه ان مفهوم الكاتب عن ادراك
 الانسان كما يفرضه لفظ ثم ليس امر واجبا بل هو امر استحبابي
 فان الاول ان يلاحظ الذات او لا ثم مفهوم العتق واما ادراك
 نسبة

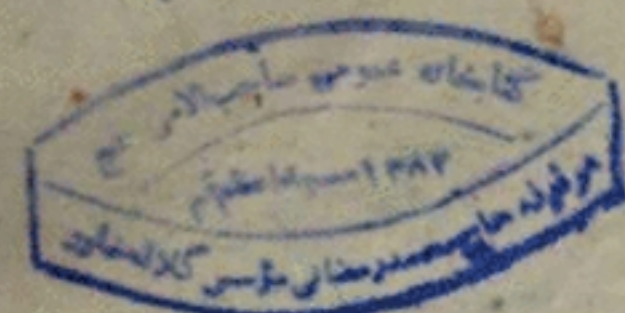
سؤال متقدم
 انقسام دون اوله
 بل في كل واحد من
 في كل واحد من
 في كل واحد من
 في كل واحد من

فان الاول ان يلاحظ الذات او لا ثم مفهوم العتق واما ادراك
 نسبة

فان الاول ان يلاحظ الذات او لا ثم مفهوم العتق واما ادراك
 نسبة

نسبه ثبوت الكائن الى الانسان فلا بد ان يتاخر عن ادراكها معا
 لان ادراك النسبه متاخر عن ادراك المنسبين **قوله** يعني
 ادراك ان النسبه واضحه **قوله** هو هذا الشارح به انا لا نفي
 بادراك وقوع النسبه او وقوعها ان يدرك معنى الوقوع
 ولذا وقوع مصافا الى النسبه فان ادراكها لهذا المعنى ليس
 حكما بل هو ادراك مركب فقيدهما من قبيل الاضافه فيكون
 من قبيل التصور بل يعني بادراك وقوعه ان يدرك ان
 النسبه واضحه ويصح هذا الادراك حكما ايجابيا وبادراك
 عدم الوقوع ان يدرك ان النسبه ليست بواضحه ويصح
 هذا الادراك حكما سلبيا ولا شك ان ادراك وقوع النسبه
 او لا وقوعها يجب ان يتاخر عن ادراك النسبه الحكمية
 كما يجب تاخر ادراكها عن ادراك طرفيها **قوله** وبما يحصل
قوله لا اختلاف فيما يدرك الانسان وادراك مفهوم الكاتب
 وادراك النسبه بينهما واما الاتباس بين ادراك النسبه

فان الاول ان يلاحظ الذات او لا ثم مفهوم العتق واما ادراك
 نسبة



در حقیقت این کتاب را می توان به عنوان یک اثر تاریخی و علمی در نظر گرفت که به دلیل اهمیت موضوع و روش نگارش، به عنوان یکی از آثار برجسته در این زمینه شناخته می شود.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

الحكمة وبين ادراك الذي سببناه حكماً فلذلك اشار الى نماذج
 من نماذج غيرها فقال بقا يحصل ادراك النسبة الحكمة
 يدرك الحكم فان المشك في النسبة الحكمة مترد بين
 وقوعها ولا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة
 الحكمة ^{مستوفى} فطعا ولم يحصل له الادراك المستحق بالحكم فصار
 مغاير بان جزمها وكذلك من ^{ولم وان العلم طرقت الفقه في الروم} وقع النسبة ووقع
 عدم وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة الحكمة
 ونحو من جانب السلب نحو من امر جوا ولم يحصل له الحكم ^{مستوفى} الج
 فادراك النسبة الحكمة ونحو من جانب الايجاب نحو من امر جوا
 ولم يحصل له الحكم الايجابي فادراك النسبة المذكورة
 مغاير للحكم الايجابي ايضا **قول** وعند متاخر المنطقيين
 ان الحكم **الحقيقي** قد تفرق الى الحكم ضل من الاموال النفس
 الصادقة عنها باعتبارها على ان الاعراض التي تعتبر
 لها هي من الحكم فدل على ذلك لاسنادها لايقاعها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

وَقَوْهَما نَعْدُ حَصْلُ لِهْ اِدْرَالِ الْقِسْبِ هـ
مَعْنَا لِكُلِّ اَتْلَابٍ فَاِذَا اُلْقِيَ عَدَمٌ وَقَوْهَما وَقَوْهَما

11

Handwritten signature or text at the bottom of the page.

والأشياء والأشياء والسلب وقبولها من الألفاظ الموهمة تكون
الحكم فلا من أعمال النفس الاختيارية تكون بل هو إدراك
لأننا إذا رجعنا إلى مجردنا علمنا أن بعد إدراك النسبة
واضحة أي مطابق لما في نفس الأمر وإدراكها للشيء
بواضحة أي غير مطابق لما في نفس الأمر **قول** لأن الإدراك
افعال الخ **قول** وذلك لأن الفعل هو الثابت وإيجاد
الأثر والأنفعال هو التناثر وقبول الأثر فلا يصدق أحد
على ما صدق عليه الآخر بالقصور فاما أن الإدراك انفعال
فإنما يقع إذا فسر الإدراك بانقفاش النفس بالصورة الحاصلة
من الشيء فيها فاما إذا فسر بالصورة الحاصلة في النفس فيكون
من مقوله الكيف فلا يكون انفعالا أيضا **قول** فاما أن
الحكماء فالقصد به هو الحكم **قول** هذا هو الحق لأن تقسيم
العلم إلى هذين القسمين إنما هو لتمييز كل واحد منهما عن
الآخر بطريق ليس يحصل به ثم إن الإدراك المستعمل بالحكم فيكون

العبودية المحلّة أو الألقاب
ولا أفضا لته لم يجعل لنا سبي
أدراك أن تلك السبي

والفعل لا يكون اضعاء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

و قد سمي بغيره في بعض النسخ
و هو الذي في بعض النسخ
و هو الذي في بعض النسخ
و هو الذي في بعض النسخ

ولقد خاض بوصول اليه وهو الحق المنقسم الى اقسامها
 الثلاثة وما عدا هذا الادراك له طريق واحد بوصول اليه
 وهو القول الخارج المنقسم الى قسمين الحاد والرسم فنصور
 المحكوم عليه ونصور المحكوم به ونصور النسبة الحكمية
 فتدرك سابو التصور في الاستحصال بالقول الخارج فلا
 فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجموع شيئا واحدا من العلم المستقيم
 بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص في الاظ
 مفصود هذا الفن اعني بيان الطريق الموصل الى العلم بلثلاث
 عليه ان الواجب في تقسيمه ملاحظة الاشارة في الطريق فيكون
 الحكم احد قسميه المستقيم بالتصديق لكنه مشروط في وجود
 صحته الى امور متعددة من ايراد القسم الآخر اذا عرفت
 هذا فنقول اذا اردت تقسيم العلم على هذا المذهب فلتا العلم
 الى الادراك مطلقا اما ان يكون ادراكا لان النسبة واضحة
 او ليست بواضحة ولما ان يكون ادراكا لغير ذلك فالاول

في هذا المذهب
 ان العلم ينقسم الى قسمين
 احدهما العلم بالحق
 والآخر العلم بالباطل
 والعلم بالحق ينقسم الى قسمين
 احدهما العلم بالحق بوجه
 والآخر العلم بالحق بوجه
 والعلم بالباطل ينقسم الى قسمين
 احدهما العلم بالباطل بوجه
 والآخر العلم بالباطل بوجه

يستلزم تصديقا والثاني تصور اذا اردت تقسيمه على مذهب
 الامام فلتا العلم اما ان يكون ادراكا لأمور او لجهة
 المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية ويكون
 تلك النسبة واضحة او ليست بواضحة ولما ان يكون
 ادراكا هو غير ذلك الادراك المذكور فالاول هو التصديق
 والثاني هو التصور ولما تقسيم العلم فلا يصح على مذهب
 الحكماء ان التصديق عندهم هو الحكم وحده لا
 التصور الذي معه حكم ولا على مذهب الامام ايضا وسنا
 ذلك ان اصل ما ذكر المصنف ان احد قسمي العلم هو ادراك
 غير مجاميع الحكم والقسم الثاني هو ادراك مجاميع الحكم
 ويورد عليه ان تصور المحكوم عليه وحده ادراك مجاميع
 الحكم فليزوم ان يخرج عن القسم الاول ويدخل في الثاني
 فيكون تصور المحكوم عليه تصديقا ذلك يكون تصور
 المحكوم به وحده تصديقا آخر ويكون تصور نسبة الحكمية
 ذلك ان العلم عند الحكماء ينقسم الى قسمين احدهما العلم بالحق

في هذا المذهب
 ان العلم ينقسم الى قسمين
 احدهما العلم بالحق
 والآخر العلم بالباطل
 والعلم بالحق ينقسم الى قسمين
 احدهما العلم بالحق بوجه
 والآخر العلم بالحق بوجه
 والعلم بالباطل ينقسم الى قسمين
 احدهما العلم بالباطل بوجه
 والآخر العلم بالباطل بوجه

ولتصور المحكوم به وحدة ولا مجموعا معا والتصديق بالكون يلزم
ان يكون مجموع التصورات الثلاثة تصديقا لانه ادراك
معروض للحكم بل يلزم ان يكون ادراك الشبه الحكيم
وحدة لان الحكم عارضا له حقيقة ويلزم ايضا ان يكون
الحكم خارجا عن التصديق عارضا له فان قلت قد صرح الحكم
بان مجموع المركب من الادراك والحكم يمتنع بالتصديق وذلك
مذهب الامام بعينه قلنا ذلك لا يجديده نفعا لان القسم
الثاني الخارج من القسم هو الادراك الجامع للحكم لا مجموع
المركب منهما فان كل التصديق عبارة عن القسم الثاني فانه
فالحال على ما عرفت من عدم انطباقه على شي المذهبين
فصادم في نفسه وان كان عبارة عن مجموع المركب كما صرح
به لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركبا من احد قسميه
فمع امر اخر مفاد له اعني الحكم وذلك بطا ايضا تصديق
على تصور المحكوم عليه والحكم معا انه مجموع مركب من ادراك

المفادون للحكم اصدفاناً ثالثاً وكذلك المجموع من التصورات
المفادونه للحكم اصدفاناً رابعاً ويكون كل اثنين من هذه
التصورات اصدفاناً آخر فبذلك تعد التصديقات مثلاً
الانسان كائناً على مقتضى قسمه الى سبعة اقسام الاربعه
الاولى منها وظاهره واما الثلثه الباقية فباعتبار
مقاييس كل من تصور المحكوم عليه وبه والنسبه للكلمه
الى الاخرى فحصل الثلثه الاخرى فيكون الكل سبعة ويكون
الحكم في كل واحد منها حاوياً لخاص التصديق بجماعه فذلك
يكون لقسمه منطبقاً على من المذهب بل لا يكون صحيحاً
في نفسه لان التصديق على هذا التفسير يكون مستفاداً
من القول الشارح ويكون ما يجمعه وما يقوله به معنى
مستفاداً من الحجته ومنهم من قال معنى هذا التقسيم ان الادوات
ان لم يكن معوضاً للحكم فهو القسم الاول وان كان معوضاً له
فهو التصديق وح لا يلزم ان يكون تصور المحكوم عليه وح
والتصور

وَقَصُودٌ

من زادوا الزكاة في النظر
بما توفى والوقوف والدعوات
فقد شمس الله على العالمين
الصفحة من كتابه

الوقف من الوقف
الوقف من الوقف
الوقف من الوقف

وحكم فليدرك ان يكون تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به مع
الحكمة الحكم تصديقا آخر وهكذا تصور النسبة مع الحكم تصديقا
ثالثا وكذا المجموع المركب من هذه التصورات الثلث والحكم
تصديقا رابعا ويحصل من تركيب اثنين منها مع الحكم ثلثين
اخرى غير نفى عدد التصديقات السبعة ايضا الا ان احد هذه
الامور السبعة هو مذهب الامام بخلاف السبعة السابعة
قوله فاما ان يكون فهم الشيء فيها له **اقول** فهم الشيء هو ما كان
مندرجا تحته واخص منه وفهم الشيء هو ما كان مقابل له
ومندرجا معه بحيث شيء آخر مثلا اذا فسمنا الحيوان الى حيوان
ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما فهما من الحيوان
وفهما للآخر ومعنى كون فهم الشيء فيها له ان يكون ذلك الشيء
فهما له منه في الواقع وقد جعلته انت فيها له ومعنى كون
فهم الشيء فهما منه على عكس ذلك **قوله** لان التصديق ان كان
عبارة عن التصور مع الحكم **اقول** هذا بناء على ان التصديق

الحكمة تصديقا آخر وهكذا تصور النسبة مع الحكم تصديقا ثالثا وكذا المجموع المركب من هذه التصورات الثلث والحكم تصديقا رابعا ويحصل من تركيب اثنين منها مع الحكم ثلثين اخرى غير نفى عدد التصديقات السبعة ايضا الا ان احد هذه الامور السبعة هو مذهب الامام بخلاف السبعة السابعة

فهم الشيء هو ما كان مندرجا تحته واخص منه وفهم الشيء هو ما كان مقابل له ومندرجا معه بحيث شيء آخر مثلا اذا فسمنا الحيوان الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما فهما من الحيوان وفهما للآخر ومعنى كون فهم الشيء فيها له ان يكون ذلك الشيء فهما له منه في الواقع وقد جعلته انت فيها له ومعنى كون فهم الشيء فهما منه على عكس ذلك قوله لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم اقول هذا بناء على ان التصديق

لان في عبارة

عبارة عن الادراك المجامع للحكم او المخصوص للحكم كما يدل عليه
ظعبان صاحب الكشف واتباعه كالصنف وغيره في تفسير
العلم كما بيناه سابقا واما اذا اردت بالتصديق ما هو مذهب
الامام اعني المجموع المركب من التصورات الثلاثة والحكم فلا يظهر
ان التصديق بهذا المعنى فسم من التصورات لا يلزم ان يكون
المجموع المركب من نفى وآخر بحيث تصدق عليه ذلك الشيء
حتى يكون فهما منه ومندرجا تحته الا ترى ان مجموع الجدار
والستف لا يكون مستغنا ولا جدارا بل يحتاج الى الجان فسم
بما ذكر في التصديق بمعنى الحكم فيقو تصديق بمعنى المجموع فهم
للتصور كما انه بمعنى الحكم فهم له ايضا وقد جعلته في الفهم
فهما من العلم الذي هو نفس التصور فيكون فهم الشيء فهما
منه **قوله** وهذا الاعتراض مما يرد لو فهم العلم الى مطلق
التصور والتصديق **اقول** من فهم العلم الى التصور والتصديق
لم يرد بالتصور معنى عامنا شاملا للتصديق وغيره بل اراد بالتصديق

الحكمة تصديقا آخر وهكذا تصور النسبة مع الحكم تصديقا ثالثا وكذا المجموع المركب من هذه التصورات الثلث والحكم تصديقا رابعا ويحصل من تركيب اثنين منها مع الحكم ثلثين اخرى غير نفى عدد التصديقات السبعة ايضا الا ان احد هذه الامور السبعة هو مذهب الامام بخلاف السبعة السابعة

فهم الشيء هو ما كان مندرجا تحته واخص منه وفهم الشيء هو ما كان مقابل له ومندرجا معه بحيث شيء آخر مثلا اذا فسمنا الحيوان الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما فهما من الحيوان وفهما للآخر ومعنى كون فهم الشيء فيها له ان يكون ذلك الشيء فهما له منه في الواقع وقد جعلته انت فيها له ومعنى كون فهم الشيء فهما منه على عكس ذلك قوله لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم اقول هذا بناء على ان التصديق

لان في عبارة

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 وما كان لعلهم يفتكروا
 ان الله يبعث في كل امة
 رسولا من قبلك ما كان
 الا ان ياتوا بالبرهان
 من ربهم فلو كان الله
 يمشي بالبينات
 لكان الله قد بعث في كل
 امة رسولا من قبلك
 ما كان الا ان ياتوا
 بالبرهان من ربهم
 فلو كان الله يمشي
 بالبينات لكان الله
 قد بعث في كل امة
 رسولا من قبلك ما
 كان الا ان ياتوا
 بالبرهان من ربهم

ادراك ان النسبة واضحة اولست بواضحة وادراك التصور
 ادراك ماعدا ذلك ولاشك ان هذين القسمين متقابلان
 ليس احدهما متنا ولا لآخر اصل حتى يلزم ان يكون قسم الشيء
 قسما له فاما التصور بمعنى الادراك مطلقا اعني ما هو مراد
 للعلم فهو معنى آخر ولفظ التصور يطلق بالاشتراك للتغلي
 على هذا المعنى اعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول اعني الادراك
 المعاني للادراك المستعمل بالحكم فلا يلزم شئ من المأذون
 او مراد بالتصديق المصباح المركب من الادراك والحكم وادراك
 بالتصور ما عدا ذلك فلا يحدو ايضا لان التصديق
 التصور بالمعنى الآخر وقسم من التصور بالمعنى الآخر فلا اشكال
 على ما هو مراد القوم اصلا نعم ظاهرا وبهم بوجه التباسا بول
 بتفسيرهم التصديق والتصور بالمقابل له كما قرناه **قوله**
 فلا ورد له لانا مختارا ان التصديق **اقول** هذا الكلام
 يدل على ان الاعتراض متوجه على قسم المعنى ايضا لكنه منفع

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 وما كان لعلهم يفتكروا
 ان الله يبعث في كل امة
 رسولا من قبلك ما كان
 الا ان ياتوا بالبرهان
 من ربهم فلو كان الله
 يمشي بالبينات
 لكان الله قد بعث في كل
 امة رسولا من قبلك
 ما كان الا ان ياتوا
 بالبرهان من ربهم
 فلو كان الله يمشي
 بالبينات لكان الله
 قد بعث في كل امة
 رسولا من قبلك ما
 كان الا ان ياتوا
 بالبرهان من ربهم

بما هو

عنه بلجواب الذي قرن الشارح واما على قسم المشهور وهو
 عليه غير منفع عنه وقد عرفت ان دفاعه ايضا باق وانه الا عنه
 ان اندفاعه من قسم المصنف اظهر من اندفاعه عن المشهور
 كما لا يخفى **قوله** والثاني ان المراد بالتصريح **اقول** بتجته قبل عليه صلا
 على كلام المم ايضا بان يقال اراد بالتصور فقط المحصور الذي
 مطلقا لنم انقسام الشيء الى نفسه والى غير كما ذكرنا ولزم
 ايضا ان يكون قوله فقط لغوا لاحاجة اليه اصلا وان
 اراد به المفيد بعدم الحكم لنم امتناع اعتبار التصور
 فقط في التصديق بعين ما ذكرنا فان قلت قوله وجوابه
 اشارة الى جواب الاعتراض الثاني اذا ورد على قسم المعنى
 في اصل كلامه على ثباسب ما تقدم في الاعتراض الاول
 ان الاعتراض الثاني ايضا متوجه على بيان المعنى الا انه
 يندفع بهذا الجواب واما على بيان القوم فهو وارده على
 قلنا هذا الجواب كما يدفع الاعتراض الثاني من كلام المعنى يد

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 وما كان لعلهم يفتكروا
 ان الله يبعث في كل امة
 رسولا من قبلك ما كان
 الا ان ياتوا بالبرهان
 من ربهم فلو كان الله
 يمشي بالبينات
 لكان الله قد بعث في كل
 امة رسولا من قبلك
 ما كان الا ان ياتوا
 بالبرهان من ربهم
 فلو كان الله يمشي
 بالبينات لكان الله
 قد بعث في كل امة
 رسولا من قبلك ما
 كان الا ان ياتوا
 بالبرهان من ربهم

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 وما كان لعلهم يفتكروا
 ان الله يبعث في كل امة
 رسولا من قبلك ما كان
 الا ان ياتوا بالبرهان
 من ربهم فلو كان الله
 يمشي بالبينات
 لكان الله قد بعث في كل
 امة رسولا من قبلك
 ما كان الا ان ياتوا
 بالبرهان من ربهم
 فلو كان الله يمشي
 بالبينات لكان الله
 قد بعث في كل امة
 رسولا من قبلك ما
 كان الا ان ياتوا
 بالبرهان من ربهم

التي هي في الحقيقة
من كلام القوم ايضا بل هو بكمالاتهم انب لان كون لفظ التصور

مشتريا كغير ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين التصور الذي انما ينطوي
من كلامهم حيث ذكر والتصوري مقابل للتصديق واداد وابه
معنى يقابلها فطامع انهم يطلقون التصور مرادفا للعلم اعني بمعنى
الادراك مطلقا فللتصور عندهم معنيان اما كلام المصنف
فلا يغني الا ان يكون للتصور معنى واحد متناول للتصور فوط
وللتصور مع الحكم واما ان التصور يطلق على ما يقابل التصديق
اعني ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا دلالة له عليه اصلا لانه
جعل التصور فقط مقابل للتصديق فاعتبار عدم الحكم مستغنى
من قيد فقط وليس ذلك لاحل في مفهوم لفظ التصور بل هو
مستعمل بمعنى الادراك وقد تم اليه بنذر ايد وجعل المقيد
فيما للتصديق فالتصور عنده معنى واحد فانفتح بما ذكرناه وان

الاشارة في لفظ التصور انما ينطوي من كلامهم دون كلامه ولهذا
الاشارة يدفع الاعتراضان عن تقسيم المصور واما انهما
عن تقسيم
الاشارة في لفظ التصور انما ينطوي من كلامهم دون كلامه ولهذا
الاشارة يدفع الاعتراضان عن تقسيم المصور واما انهما
عن تقسيم

التصور انما هو الذي
يقابل التصديق
فلا يغني الا ان يكون
للتصور معنى واحد
متناول للتصور
فوط

من تقسيم المصنف فاما هو بالحي الاول لان المقابل للتصديق

عند كاشح به هو التصور فقط وليس التصديق فاما منه
بل عن التصور مطلقا فان دفع الاعتراض الاول وكذا المعبر
في التصديق شرط او شرط هو التصور مطلقا لا التصور فقط
وعدم الحكم انما اعتبر في التصور فقط لا في التصور مطلقا
فدفع الاعتراض الثاني ايضا **قوله** وانه محال **اقول**
وذلك لانه يلزم تركيبا شيئا من التفضيل على مد
الامام واشتراط الشيء بنقضه على مذهب الحكماء **قوله**
والمعبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني الى قوله
والمعبر في التصديق شرط او جزاء هو التصور لا بشرط
شيء فلا شك فيه **اقول** فيه بحث لان المعبر في التصديق
هو التصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور الشبهة
الحكيمة وكل واحد من هذه التصورات تصور خاص مستغنى
من القول الشارح اذا كان نظريا فيكون كل واحد منها تصورا

والتصور هو الذي
يقابل التصديق
فلا يغني الا ان يكون
للتصور معنى واحد
متناول للتصور
فوط

الاشارة في لفظ التصور انما ينطوي من كلامهم دون كلامه ولهذا
الاشارة يدفع الاعتراضان عن تقسيم المصور واما انهما
عن تقسيم

سأجاء مقابلا للتصديق وعند بحث مطلق التصور هذا اعتبر
في التصديق شرطا او نظرا التصور انما اعتبر فيه عدم الحكم
فلا اشكال باق على حاله والمحال ان يعدم الحكم معتبرا في
التصور التاذج على انه صفة له وفيه وفيه والمعبر
في التصديق هو التصور التاذج لاصفة وفيه فالتصديق
الموصوف اذا كان من الشيء لا يلزم ان يكون صفة
جزا منه الا ترى ان قطع الحشا عن التسري وليس كذلك
نلك القطع اجزاء له جز منه وكذا الحال في الشرطيات
الموصوف اذا كانت الشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا
له فاذا قلنا الانسان كاتب فجز هذا التصديق وشرطه
هو تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم
الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض للجميع الادراك
الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية ذلك التصور
التصديق وموصوف وهو ان ذلك التصور داخل فيه
فلا

هذا التصديق هو التصور التاذج لاصفة وفيه فالتصديق
الموصوف اذا كان من الشيء لا يلزم ان يكون صفة
جزا منه الا ترى ان قطع الحشا عن التسري وليس كذلك
نلك القطع اجزاء له جز منه وكذا الحال في الشرطيات
الموصوف اذا كانت الشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا
له فاذا قلنا الانسان كاتب فجز هذا التصديق وشرطه
هو تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم
الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض للجميع الادراك
الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية ذلك التصور
التصديق وموصوف وهو ان ذلك التصور داخل فيه
فلا

انما هو التصور التاذج لاصفة وفيه فالتصديق
الموصوف اذا كان من الشيء لا يلزم ان يكون صفة
جزا منه الا ترى ان قطع الحشا عن التسري وليس كذلك
نلك القطع اجزاء له جز منه وكذا الحال في الشرطيات
الموصوف اذا كانت الشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا
له فاذا قلنا الانسان كاتب فجز هذا التصديق وشرطه
هو تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم
الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض للجميع الادراك
الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية ذلك التصور
التصديق وموصوف وهو ان ذلك التصور داخل فيه
فلا

فلا يلزم تركيب التصديق من الحكم وفتنسه بل من الحكم
والموصوف بتعنيته ولا استحالة في ذلك ايضا فان شرط
الصدق كالتصديق مثلا موصوف بانه ليس بصلو هذا هو الحق
الذي افاده الشافعي في شرحه المطالع ولما بين الكلام
ههنا على ما هو ظاهر الحال في التقسيم ان المعبر في كل قسم
هو مورد القسمه فربما الى فهم المبتدئ في شئ عليه في
امثال هذه المواضع فذلك من وجاهله بعلو حاله او
من الجملة اعتقاد وضعه شانه يتوقف مقالته **فلا** اما
بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكب **فلا** البديهي

هذا التصديق هو التصور التاذج لاصفة وفيه فالتصديق
الموصوف اذا كان من الشيء لا يلزم ان يكون صفة
جزا منه الا ترى ان قطع الحشا عن التسري وليس كذلك
نلك القطع اجزاء له جز منه وكذا الحال في الشرطيات
الموصوف اذا كانت الشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا
له فاذا قلنا الانسان كاتب فجز هذا التصديق وشرطه
هو تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم
الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض للجميع الادراك
الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية ذلك التصور
التصديق وموصوف وهو ان ذلك التصور داخل فيه
فلا

انما هو التصور التاذج لاصفة وفيه فالتصديق
الموصوف اذا كان من الشيء لا يلزم ان يكون صفة
جزا منه الا ترى ان قطع الحشا عن التسري وليس كذلك
نلك القطع اجزاء له جز منه وكذا الحال في الشرطيات
الموصوف اذا كانت الشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا
له فاذا قلنا الانسان كاتب فجز هذا التصديق وشرطه
هو تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم
الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض للجميع الادراك
الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية ذلك التصور
التصديق وموصوف وهو ان ذلك التصور داخل فيه
فلا

لهذا المعنى مراد للفروق والمقابل للنظري وقد يطلق له
البديهي على المقدم الاول **فلا** كالتصور المحال **فلا** اما
بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكب **فلا** البديهي
بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكب **فلا** البديهي

انما هو التصور التاذج لاصفة وفيه فالتصديق
الموصوف اذا كان من الشيء لا يلزم ان يكون صفة
جزا منه الا ترى ان قطع الحشا عن التسري وليس كذلك
نلك القطع اجزاء له جز منه وكذا الحال في الشرطيات
الموصوف اذا كانت الشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا
له فاذا قلنا الانسان كاتب فجز هذا التصديق وشرطه
هو تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم
الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض للجميع الادراك
الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية ذلك التصور
التصديق وموصوف وهو ان ذلك التصور داخل فيه
فلا

انما هو التصور التاذج لاصفة وفيه فالتصديق
الموصوف اذا كان من الشيء لا يلزم ان يكون صفة
جزا منه الا ترى ان قطع الحشا عن التسري وليس كذلك
نلك القطع اجزاء له جز منه وكذا الحال في الشرطيات
الموصوف اذا كانت الشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا
له فاذا قلنا الانسان كاتب فجز هذا التصديق وشرطه
هو تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم
الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض للجميع الادراك
الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية ذلك التصور
التصديق وموصوف وهو ان ذلك التصور داخل فيه
فلا

انما هو التصور التاذج لاصفة وفيه فالتصديق
الموصوف اذا كان من الشيء لا يلزم ان يكون صفة
جزا منه الا ترى ان قطع الحشا عن التسري وليس كذلك
نلك القطع اجزاء له جز منه وكذا الحال في الشرطيات
الموصوف اذا كانت الشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا
له فاذا قلنا الانسان كاتب فجز هذا التصديق وشرطه
هو تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم
الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض للجميع الادراك
الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية ذلك التصور
التصديق وموصوف وهو ان ذلك التصور داخل فيه
فلا

والصدق والمفهوم بيا حال كل واحد منهما على حد اى ليس كل
 واحد منهما على حد اى ليس كل واحد من التصورات نظريا اذ لو كان
 كل واحد منهما نظريا لكان يحصل التصور بطريق الدور او
 التسلسل وكذا ليس كل واحد من الصدق بيا نظريا اذ
 لو كان كل واحد منهما نظريا لكان يحصل الصدق بيا بطريق
 الدور او التسلسل واما جمع بينهما لاشتراكهما في الدليل
 والاختصاص على قياس ما مر فان قلت جازان يكون جميع
 التصورات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى صدق بدى
 فلا يلزم دور ولا تسلسل وجاز ان يكون جميع الصدق
 نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصور بدى فلا يلزم
 دور ولا تسلسل ايضا فلنا هذا البرهان موقوف على استقام
 اكتساب التصورات يتم بدون تصور ذلك ايضا لان الصدق
 البدى الذى ينهى اليه اكتساب التصورات موقوف على
 تصور المحكوم عليه وبه والتمثيل الحكيم وكل ذلك
 ان

والصدق والمفهوم بيا حال كل واحد منهما على حد اى ليس كل واحد منهما على حد اى ليس كل واحد من التصورات نظريا اذ لو كان كل واحد منهما نظريا لكان يحصل التصور بطريق الدور او التسلسل وكذا ليس كل واحد من الصدق بيا نظريا اذ لو كان كل واحد منهما نظريا لكان يحصل الصدق بيا بطريق الدور او التسلسل واما جمع بينهما لاشتراكهما في الدليل والاختصاص على قياس ما مر فان قلت جازان يكون جميع التصورات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى صدق بدى فلا يلزم دور ولا تسلسل وجاز ان يكون جميع الصدق نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصور بدى فلا يلزم دور ولا تسلسل ايضا فلنا هذا البرهان موقوف على استقام اكتساب التصورات يتم بدون تصور ذلك ايضا لان الصدق البدى الذى ينهى اليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه وبه والتمثيل الحكيم وكل ذلك ان

نظري على ذلك التصديق فيلزم الدور والتسلسل فان
 قلت على تقدير ان يكون جميع التصورات والصدق بيا
 نظريا يكون قولك لو كان كل واحد منهما نظريا يلزم
 الدور والتسلسل ضد بيا نظريا ويكون كل واحد
 من التصورات المذكور فيه ايق نظريا ويكون ايضا قولك
 فاللازم بيا والمعلوم مثله تصديقا نظريا والتصورات
 المذكورة فيه ايضا نظريا فيحتاج في تحصيل هذه
 التصورات والصدق بيا الى الدور والتسلسل المحالين
 فيكون الاستدلال بهذه المقدمات محالا قلت هذه
 المقدمات وضورتها امور معلومة لنا بلا شبهة
 في ذلك فهم فتم الاستدلال بها قطعان نعم يلزم ايضا
 من كونها معلومة لنا ان لا يكون جميع التصورات
 والصدق بيا نظريا في الواقع وهذا مؤيد لمطوبنا
قول فلانه يقتضى **اقول** اذا كان الدور بربنا وحده

والصدق والمفهوم بيا حال كل واحد منهما على حد اى ليس كل واحد منهما على حد اى ليس كل واحد من التصورات نظريا اذ لو كان كل واحد منهما نظريا لكان يحصل التصور بطريق الدور او التسلسل وكذا ليس كل واحد من الصدق بيا نظريا اذ لو كان كل واحد منهما نظريا لكان يحصل الصدق بيا بطريق الدور او التسلسل واما جمع بينهما لاشتراكهما في الدليل والاختصاص على قياس ما مر فان قلت جازان يكون جميع التصورات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى صدق بدى فلا يلزم دور ولا تسلسل وجاز ان يكون جميع الصدق نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصور بدى فلا يلزم دور ولا تسلسل ايضا فلنا هذا البرهان موقوف على استقام اكتساب التصورات يتم بدون تصور ذلك ايضا لان الصدق البدى الذى ينهى اليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه وبه والتمثيل الحكيم وكل ذلك ان

والصدق والمفهوم بيا حال كل واحد منهما على حد اى ليس كل واحد منهما على حد اى ليس كل واحد من التصورات نظريا اذ لو كان كل واحد منهما نظريا لكان يحصل التصور بطريق الدور او التسلسل وكذا ليس كل واحد من الصدق بيا نظريا اذ لو كان كل واحد منهما نظريا لكان يحصل الصدق بيا بطريق الدور او التسلسل واما جمع بينهما لاشتراكهما في الدليل والاختصاص على قياس ما مر فان قلت جازان يكون جميع التصورات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى صدق بدى فلا يلزم دور ولا تسلسل وجاز ان يكون جميع الصدق نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصور بدى فلا يلزم دور ولا تسلسل ايضا فلنا هذا البرهان موقوف على استقام اكتساب التصورات يتم بدون تصور ذلك ايضا لان الصدق البدى الذى ينهى اليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه وبه والتمثيل الحكيم وكل ذلك ان

كما اذا انفق على **ب** وب على ا يلزم ان يكون امثلهما على
 نفسه وحاصلا قبل حصوله برتبتين وكذلك يكون
 ب مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله برتبتين
 وذلك لان ا سبأ على سبأه ولو كان في مرتبة سبأه
 كان متقدما على نفسه برتبة واحدة فاذا سبق على سبأه
 فقد تقدم على نفسه برتبتين وقوله **ح** ان
قوله فان قلنا ان عندهم **اقول** حاصلا المتوازن ان استخنا
 امور غير متناهية في ذاتها واحدا وفي ذاته متناهية
 نعم واما استخناها في ذاتها غير متناهية فليس محال فاذ
 في وان حصل الادراك بطريق التسلسل فان ادعى انه
 ح يلزم استخنا ما لا نهاية له اما دفعه او في زمان
 متناه فنعنا الملازمة وان ادعى انه يلزم ح استخنا
 ما لا نهاية في ذاته غير متناهية سلمنا الملازمة
 ومنعنا بطلان اللازم لوان ان يكون النفس قد علمه موجبه

في اخره

في قوله ب مقدمات على نفسه وحاصلا قبل حصوله برتبتين
 وذلك لان ا سبأ على سبأه ولو كان في مرتبة سبأه
 كان متقدما على نفسه برتبة واحدة فاذا سبق على سبأه
 فقد تقدم على نفسه برتبتين وقوله ح ان
قوله فان قلنا ان عندهم **اقول** حاصلا المتوازن ان استخنا
 امور غير متناهية في ذاتها واحدا وفي ذاته متناهية
 نعم واما استخناها في ذاتها غير متناهية فليس محال فاذ
 في وان حصل الادراك بطريق التسلسل فان ادعى انه
 ح يلزم استخنا ما لا نهاية له اما دفعه او في زمان
 متناه فنعنا الملازمة وان ادعى انه يلزم ح استخنا
 ما لا نهاية في ذاته غير متناهية سلمنا الملازمة
 ومنعنا بطلان اللازم لوان ان يكون النفس قد علمه موجبه

فان منه غير متناهية ما ضربه ويحصل له في تلك الاذمنة
 ادراكا غير متناهية فيحصل لنا الان الادراك المطلق الموقوف
 على تلك الادراك التي لا ينشأ في **قوله** فان الامور الغير
 المتناهية معدة لحصولها **اقول** قبل عليه ان الامور
 الغير المتناهية هي ما في العلوم والادراك التي تقع منها
 الفكرية اعني الانفعال الذهنية الواضحة هي عند
 فانك اذا اردت تحصيلها بالنظر فلا بد هناك من علوم متناهية
 عليه ومن فيهما الانفعال من بعضها الى بعض والعلوم
 السابقة ليست معدة للباطن لانها نجما معية فان العلم باجزاء
 الموقف يجمع العلم بالمتعرف والعلم بالمقدم يجمع العلم بالمتعرف
 لتخنة فلو كانت العلوم السابقة معدة للمطلما امكن بها
 اياه لان المعد كخب لا استعداد واستعداد التي هو كونه
 بالفتق القريبة او البعيدة فيمتنع ان يجمع وجوده بالفعل نعم
 الانفعال الواضحة في تلك العلوم عند من يتنها معدة للباطن

في اخره

في قوله ب مقدمات على نفسه وحاصلا قبل حصوله برتبتين
 وذلك لان ا سبأ على سبأه ولو كان في مرتبة سبأه
 كان متقدما على نفسه برتبة واحدة فاذا سبق على سبأه
 فقد تقدم على نفسه برتبتين وقوله ح ان
قوله فان قلنا ان عندهم **اقول** حاصلا المتوازن ان استخنا
 امور غير متناهية في ذاتها واحدا وفي ذاته متناهية
 نعم واما استخناها في ذاتها غير متناهية فليس محال فاذ
 في وان حصل الادراك بطريق التسلسل فان ادعى انه
 ح يلزم استخنا ما لا نهاية له اما دفعه او في زمان
 متناه فنعنا الملازمة وان ادعى انه يلزم ح استخنا
 ما لا نهاية في ذاته غير متناهية سلمنا الملازمة
 ومنعنا بطلان اللازم لوان ان يكون النفس قد علمه موجبه

هذا هو المقدم
في هذا المقدم
في هذا المقدم

لا نجتمع بل لنا يحصل المطا عندنا فاعلموا اننا
اما عند مجية للمط او شروط لحصوله فلا بد ان يكون حاصل
مجمعة معا عند حصول المطا وان كان لا وكان الانتقال
الواحدة منها غير حاصله عند حصول المطا فليكن حاصلا
الذهن بامور غير متناهية دقة واحدة فليكن فليكن
الدليل وليست الاغراض واجب بانه لا شئ ان الحكا
الفكرية معدا لحصول المطا بمنفعة الاجتماع معه واما
ما يقع فيه تلك المعدا اعني العلوم والادراك وان
لم يمنع اجتماعها مع المطا لكنها ليست مما يجب اجتماعها
سواء مع ما تأخذ من انفسنا في القياس المركبة
الكثير المقدمات والسبل التي يتوصل بها الى المطا انا نذهب
عند حصول المطا عن كثير من تلك المقدمات السابقة مع
الحزم بالمط بل بدنا نغفل بعد ما حصل لنا المطا عن المقدمات
القريبة التي لها يحصل لنا المطا ابتداء ملاحظة المقتد

هذا هو المقدم
في هذا المقدم
في هذا المقدم

هذا هو المقدم
في هذا المقدم
في هذا المقدم

هذا هو المقدم
في هذا المقدم
في هذا المقدم

هذا هو المقدم
في هذا المقدم
في هذا المقدم

هذا هو المقدم
في هذا المقدم
في هذا المقدم

هذا هو المقدم
في هذا المقدم
في هذا المقدم

وحصوله بالغفل وذلك ظاهر في السائل الهندسة الكثير
المقدم ما جذا فان من زوالها علم انه عند ما حصل له المقدم
المطائل المسائل بعد حصولها فلهذا من المقدم ما بعد
البعد وهو لا ما قبل ادراك ذلك المقدم وعلم ايضا
يلاحظ تلك المسائل بعد حصولها وعلم لها جذا نفسها مع
العقل من المقدمات القريبة ايضا فليكن اجازة ان
مقدم ما يقبى فليكن هذا المقدم فليكن العلم

والادراك السابقة لا يجب اجتماعها مع المطا دقة بل يكون
حصولها متعاقبة وح كذا ذلك لا غير من غيرها
الى الجوانب التي ذكرنا الشارح وانما حكم على تلك الامور الغير المتنا
بكونها معدا لانها معدا الى المعنى او في حكمه في علم لو لم
اجتماع في الوجود وان كان متنا عن المعدا في الاجتماع

في الجملة فان ملين العلوم السابقة وان لم يجب اجتماعها
مع المطلق مفصلة الى ما فعل لكنها يجب ان نجتمعها مجمل

هذا هو المقدم
في هذا المقدم
في هذا المقدم

هذا هو المقدم
في هذا المقدم
في هذا المقدم

بجمله الحال بالقرن كما ذكر في السابا الهندية فلتا ذلك
 دفعه لا مود غير متناهية بجمله ليس بحال وانما الخ اد
 والما ابا هاد دفعه مفصلة فيكون ان يحصل للنفس مود غير
 متناهية مفصلة فياز فيه غير متناهية ويكون تلك
 الامور حاصله لها الآن اي عند حصول المطا المتوقف
 عليها بجمله على ان يقول كما جاز ان لا يكون تلك الامور حاصلة
 بالفعل عند حصول المطا جاز ايضا ان لا يكون حاصلة
 بالقوة القوية فلا بد لنفي هذا الجواب من دليل **قوله**
هذا الدليل مني على جحد النقره اول قد يتوهم عدم
 ابيانه عليه لان الناظر لحصل المطا اذا توجه اليه فلا
 بد ان يحصل عند بعد ما ضدا به وقبل ان يحصل
 جميع ما متوقف عليه من العلوم والادراك وذلك زمان
 متناه يمتنع ان يحصل فيه امور غير متناهية وفساده
 لان حصول المطا بطريق العلم يستلزم ان يكون تلك الامور
 حاصلة

هذا الدليل مني على جحد النقره
 اول قد يتوهم عدم ابيانه عليه
 لان الناظر لحصل المطا اذا توجه اليه
 فلا بد ان يحصل عند بعد ما ضدا به
 وقبل ان يحصل جميع ما متوقف عليه
 من العلوم والادراك وذلك زمان
 متناه يمتنع ان يحصل فيه امور غير
 متناهية وفساده لان حصول المطا
 بطريق العلم يستلزم ان يكون تلك
 الامور حاصلة

قد يتوهم عدم ابيانه عليه لان الناظر
 لحصل المطا اذا توجه اليه فلا بد ان
 يحصل عند بعد ما ضدا به وقبل ان
 يحصل جميع ما متوقف عليه من العلوم
 والادراك وذلك زمان متناه يمتنع
 ان يحصل فيه امور غير متناهية وفساده
 لان حصول المطا بطريق العلم يستلزم
 ان يكون تلك الامور حاصلة

هذا الدليل مني على جحد النقره
 اول قد يتوهم عدم ابيانه عليه لان
 الناظر لحصل المطا اذا توجه اليه
 فلا بد ان يحصل عند بعد ما ضدا به
 وقبل ان يحصل جميع ما متوقف عليه
 من العلوم والادراك وذلك زمان
 متناه يمتنع ان يحصل فيه امور غير
 متناهية وفساده لان حصول المطا
 بطريق العلم يستلزم ان يكون تلك
 الامور حاصلة

حاصلة له فتنفس الامر ولو منعنا فيه فاذ منه غير متناهية
 واما اذا توجه الى يحصل المطا بالنظر فلا يجب عليه الاملا
 ما هو مباد قويه لتتمكن من النظر واما ملاحظة المشا
 البعيدة فلا تخرج ان يكون فلحصول له قبل ذلك تلك
 المباد والانتظار الواقعة فيها لتصور حصول المباد القوية
 له هذا والا واما ان يكون ليس جميع التصورات والتدقيقات
 نظريا لان بعض التصورات تصورات الحوا والبرون وامثلا
 وبعض التدقيقات كالصدق بآيات النقي والاثبات لا يمتنع
 ولا يرتفع وبان الكل اعظم من الجزء ونظايرها حاصلة
 بلا نظر والكتبة **قوله** اما ان يكون جميع التصورات والتدقيقات
اقول يعني التصورات اما ان يكون كل ما بدلهيا او كل ما نظريا
 او يكون بعضها بدلهيا وبعضها نظريا وقد بطل الثمان الا
 ولان فتنين الثالث وكذا حال التصديق بالبحر من هذه
 الاقسام الثلاثة فاندفع ما بقى من ان الاقسام تسعة

هذا الدليل مني على جحد النقره
 اول قد يتوهم عدم ابيانه عليه لان
 الناظر لحصل المطا اذا توجه اليه
 فلا بد ان يحصل عند بعد ما ضدا به
 وقبل ان يحصل جميع ما متوقف عليه
 من العلوم والادراك وذلك زمان
 متناه يمتنع ان يحصل فيه امور غير
 متناهية وفساده لان حصول المطا
 بطريق العلم يستلزم ان يكون تلك
 الامور حاصلة

قد يتوهم عدم ابيانه عليه لان الناظر
 لحصل المطا اذا توجه اليه فلا بد ان
 يحصل عند بعد ما ضدا به وقبل ان
 يحصل جميع ما متوقف عليه من العلوم
 والادراك وذلك زمان متناه يمتنع
 ان يحصل فيه امور غير متناهية وفساده
 لان حصول المطا بطريق العلم يستلزم
 ان يكون تلك الامور حاصلة

هذا الدليل مني على جحد النقره
 اول قد يتوهم عدم ابيانه عليه لان
 الناظر لحصل المطا اذا توجه اليه
 فلا بد ان يحصل عند بعد ما ضدا به
 وقبل ان يحصل جميع ما متوقف عليه
 من العلوم والادراك وذلك زمان
 متناه يمتنع ان يحصل فيه امور غير
 متناهية وفساده لان حصول المطا
 بطريق العلم يستلزم ان يكون تلك
 الامور حاصلة

له فيكون دلالة الترتيب على...

يعرف الشيء بالقياس الى علته ولعله او علتين او ثلث علل...
العلل المعينة تدل على معلول معين والمعلول المعين لا يدل
الا على علته ما عدا ذلك...
ان دلالة الترتيب على الهيبة كالمطابقة في الظهور...
لان بعض العقول يتاخر بعضا...
قد يكون خطأ وان بدلية العقل لا يفي بغير الخطأ...
الصواب والامتناع الخطأ من العقول الطالبين للصواب...
الهارب من الخطأ وانما قال بل الانسان الواحد يتاخر
نفسه لانه اظهر فان العاقل المفكر اذا فاض من حواله
وجدانه بعنف ما هو متناقضه بحسب اوضاع مختلفة الى
يفكر في وقت ويعنف حكما ثم يفكر في وقت آخر ويعنف
حكما آخر متناضبا للحكم الاول فانفسا انما هي للفكر...
واما التخييلان فشمائلان على اتحاد الزمان المعين في القضا

هذا هو المقصود من قوله...
يعرف الشيء بالقياس الى علته...

هذا هو المقصود من قوله...
يعرف الشيء بالقياس الى علته...

له

له انفسه دلالة الترتيب على الهيبة...
على معلولها اولى والهيبة دلالة المعلول على علته لان
العلل المعينة تدل على معلول معين والمعلول المعين لا يدل
الا على علته ما عدا ذلك...
ان دلالة الترتيب على الهيبة كالمطابقة في الظهور...
لان بعض العقول يتاخر بعضا...
قد يكون خطأ وان بدلية العقل لا يفي بغير الخطأ...
الصواب والامتناع الخطأ من العقول الطالبين للصواب...
الهارب من الخطأ وانما قال بل الانسان الواحد يتاخر
نفسه لانه اظهر فان العاقل المفكر اذا فاض من حواله
وجدانه بعنف ما هو متناقضه بحسب اوضاع مختلفة الى
يفكر في وقت ويعنف حكما ثم يفكر في وقت آخر ويعنف
حكما آخر متناضبا للحكم الاول فانفسا انما هي للفكر...
واما التخييلان فشمائلان على اتحاد الزمان المعين في القضا

هذا هو المقصود من قوله...
يعرف الشيء بالقياس الى علته...

هذا هو المقصود من قوله...
يعرف الشيء بالقياس الى علته...

وانظر على هذا الخطا في الافكار الكاسية للتدبير لعدم
 ذلك في التصويت **قوله** فثبت الحاجة الى قانون الحق **اقول** يريد
 ان المقصود وان كان معرفة تقاصيد احوال الانظار والحيثية
 لكنها متعذرة فلا بد من قانون يرجع اليه في معرفة احوال
 اي نظر او يد من الانظار المخصوصة **قوله** من ضرورياتها
اقول لم يرد ان الكسب النظري انما يكون من الضروريات ابتداء
 بل اذا ان الكسب لها يستند الى الضروريات اما ابتداء
 بواسطة الجواز ان يكتب نظري من نظري آخر ويكتب ذلك
 الاخر من نظري ثالث وهكذا لكن لا بد من الانتهاء الى
 الضروريات دفعا للدرداد والتسلسل **قوله** واني فكر صحيح
 واني فكر فاسد **اقول** قد عرفنا ان للفكر مادة هي الامور
 المعلومة وصورة هي الهيئة الاجتماعية اللازمة للتفكير
 فاذا احسننا كان الفكر صحيحا واذا افسدنا معا افسدنا احدهما
 كان تفكيرا فاسدا فاذا افسدنا الكسب النظري لم يكن ذلك من
 الضروريات

لا بد من معرفة تقاصيد احوال الانظار والحيثية
 لكنها متعذرة فلا بد من قانون يرجع اليه في معرفة احوال
 اي نظر او يد من الانظار المخصوصة

فان افسدنا كان الفكر صحيحا واذا افسدنا معا افسدنا احدهما
 كان تفكيرا فاسدا فاذا افسدنا الكسب النظري لم يكن ذلك من
 الضروريات

تصور كان بل لا بد من تصور لها مناسبة بمجموعة التي لك التصور
 المطا وكذا الحال في التصديق فكل مطا من المطالبات التصورية
 والتصديقية متباينة يكتب منها ثم ان الكسب من تلك
 المباد لا يمكن ان يكون باي طريق كان بل لا بد من ان يكون
 محصورا في شرائطه مخصوصة فصاح في كل مطا الى شئ
 احدهما فبين مباديه عن غيرهما والثاني معرفة مباديها
 اصيب الى المطلوب وان وقع خطأ امان في المبادي او في الثاني
 لم يصيب والمحمول المتكامل بتخصيص هذا الامر كما ينبغي هو
 هذا الحق **قوله** لان ظهور الحق النطقي **اقول** النطق
 يطلق على النطق الظاهري وهو التكلم وعلى النطق الباطني
 وهو ادراك المعقولات وهذا الحق يتقوى الاذن وسلك
 بالثاني مسلكا مستادا فهذا الحق يتقوى ويظهر كلاً
 النطق للثاني الانسانية المتماثلة با لتأطفا فاشتق له الاثر
 من النطق **قوله** لانه اثر العلة البعيدة لا يصلح الى

تصور كان بل لا بد من تصور لها مناسبة بمجموعة التي لك التصور
 المطا وكذا الحال في التصديق فكل مطا من المطالبات التصورية
 والتصديقية متباينة يكتب منها ثم ان الكسب من تلك

فان افسدنا كان الفكر صحيحا واذا افسدنا معا افسدنا احدهما
 كان تفكيرا فاسدا فاذا افسدنا الكسب النظري لم يكن ذلك من
 الضروريات

اقول قبل فعل هذا لا يكون المعلول منفعل عن العلة البعيدة
 فلا يكون العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل والمنفعل
 ذلك الفاعل بل تكون واسطة بين فاعلها ومنفعلها
 كما خرج به اولاً ولاح لاحقاً في اخرجها عن تعريفها
 الى الفعل الآخر بل هي خارجة بقوله ومنفعله اي
 ذلك الفاعل والجواب انا اذا فرضنا ان امثلاً او جدي
وب او فلك مثلاً ان آله مدخل ما في وجوده وليس ذلك
 الا يكونه فاعلا له اذ لا يمكن وجوده الا بان يعبر فاعلا
 لب لكنه فاعل بعيد لم يصل الى ج فيكون ج ايضا
 منفعلا له بعيدا فيصدق عليه **ب** انه واسطة بين
 الفاعل ومنفعله في الجملة فيحتاج الى اخرجها بالقياس
 الى ما ذكرناه موصلا اشاء وجملا بقوله اذ علة
 الشيء علة له بالواسطة الا يخرج فتأمل **قوله** والقانون
 او كل **اقول** اذا قلت مثلاً كل فاعل مرفوع فالفاعل امر
 كل

في قوله لا يكون المعلول منفعل عن العلة البعيدة
 المراد ان العلة البعيدة هي التي لا واسطة بين
 الفاعل والمنفعل كقوله في قوله لا يكون المعلول
 منفعل عن العلة البعيدة المراد ان العلة البعيدة هي التي لا واسطة بين
 الفاعل والمنفعل كقوله في قوله لا يكون المعلول

في قوله لا يكون المعلول منفعل عن العلة البعيدة
 المراد ان العلة البعيدة هي التي لا واسطة بين
 الفاعل والمنفعل كقوله في قوله لا يكون المعلول

في قوله لا يكون المعلول منفعل عن العلة البعيدة
 المراد ان العلة البعيدة هي التي لا واسطة بين
 الفاعل والمنفعل كقوله في قوله لا يكون المعلول

كل مفهوم لا يستلزم نفس يقو من وقوع الشك فيه وله جز
 متعدد يحمل هو عليها وهذا القضية ايضا امر كل اي قضية
 كلية فحكم منها على جميع جزئيات موضوعها واما وقوع
 الاحكام الواودة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك زيد في
 قال زيد مرفوع وعمر في خبر عمر مرفوع الى غير ذلك وهذه
 الفروع مندوجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها
 بالقوة القريبة من الفعل والقانون والاصل والفاعل
 والقابلية اسماء لهذه القضية الكلية بالقياس الى تلك
 الفروع المندوجة فيها واسمها منها الى الفعل يستحق
 تفرعا وذلك بان يحمل موضوعها اعني الفاعل على زيد
 مثلا فيحمل قضية ويجعل صغرى وتلك القضية الكلية
 كبرى هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فينتج ان زيدا
 مرفوع فقد خرج بهذا العمل هذا الفرع من القوة الى
 الفعل وقس على ذلك بقوله امر كل اي قضية كلية وقوله

في قوله لا يكون المعلول منفعل عن العلة البعيدة
 المراد ان العلة البعيدة هي التي لا واسطة بين
 الفاعل والمنفعل كقوله في قوله لا يكون المعلول

في قوله لا يكون المعلول منفعل عن العلة البعيدة
 المراد ان العلة البعيدة هي التي لا واسطة بين
 الفاعل والمنفعل كقوله في قوله لا يكون المعلول

في قوله لا يكون المعلول منفعل عن العلة البعيدة
 المراد ان العلة البعيدة هي التي لا واسطة بين
 الفاعل والمنفعل كقوله في قوله لا يكون المعلول

منطقا مشتملة بالافق على جزئياته اي على جميع احكام جزئياته موضوعه وقوله لتعرف احكامها منه اي بالفعل على الوجه الذي قدناه **قوله** لانه واسطة بين الفع والقاعلة **اول** قيل عليه ان العاقلة فاعلة للمطالب الكسبية لا فاعلة لها واجيب بان الحكم ان كان فعلا فلا اشكال في التصديق وان كان ادراكا فكلوثة الاله اما بنا على الظاهر المتبادر الى اذهام المبتدئين من كون العاقلة فاعلة لادراكها كما ذكرنا واما بنا على انه آله بين العاقلة وبين المعلومات التي تربتها العاقلة لاكتساب المجهول فان لا اثر الحاصل مما يترتبها العاقلة اياها على وجه القوا اما هو بواسطة هذا الفن **قوله** وهي ان حقيقته كل علم مساند للعلم **اول** اسما العلوم المختصة كالمنطق والنحو والفقه وغيرها بطلق تارة على المعلومات المختصة فبعضها مثلا فلان يعلم النحوي ان تلك المعلومات

والا وهو كذا وكذا
فان كان العلم
مستقلا فلا
يحتاج الى
اشكال في
التصديق
وان كان
ادراكا
فكلوثة
الاله
اما بنا
على
الظاهر
المتبادر
الى اذهام
المبتدئين
من كون
العاقلة
فاعلة
لادراكها
كما ذكرنا
واما بنا
على انه
آله بين
العاقلة
وبين
المعلومات
التي تربتها
العاقلة
لاكتساب
المجهول
فان لا
اثر الحاصل
مما يترتبها
العاقلة
اياها
على وجه
القوا
اما هو
بواسطة
هذا الفن
قوله
وهي ان
حقيقته
كل علم
مساند
للعلم
اول اسما
العلوم
المختصة
كالمنطق
والنحو
والفقه
وغيرها
بطلق
تارة
على
المعلومات
المختصة
فبعضها
مثلا
فلان
يعلم
النحوي
ان تلك
المعلومات

منطقا مشتملة بالافق على جزئياته اي على جميع احكام جزئياته موضوعه وقوله لتعرف احكامها منه اي بالفعل على الوجه الذي قدناه **قوله** لانه واسطة بين الفع والقاعلة **اول** قيل عليه ان العاقلة فاعلة للمطالب الكسبية لا فاعلة لها واجيب بان الحكم ان كان فعلا فلا اشكال في التصديق وان كان ادراكا فكلوثة الاله اما بنا على الظاهر المتبادر الى اذهام المبتدئين من كون العاقلة فاعلة لادراكها كما ذكرنا واما بنا على انه آله بين العاقلة وبين المعلومات التي تربتها العاقلة لاكتساب المجهول فان لا اثر الحاصل مما يترتبها العاقلة اياها على وجه القوا اما هو بواسطة هذا الفن **قوله** وهي ان حقيقته كل علم مساند للعلم **اول** اسما العلوم المختصة كالمنطق والنحو والفقه وغيرها بطلق تارة على المعلومات المختصة فبعضها مثلا فلان يعلم النحوي ان تلك المعلومات

المعينة

المعينة واخرى على العلم بالمعلومات المختصة وهو ظاهر
فعل الاول حقيقته كل علم مساند للعلم كما ذكرنا
او كما وعلى الثاني حقيقته التصديقا على ما لا يمتنع به
ثانيا واعني اخص عليه بان اجزاء العلوم كما سبذكره في
ثلاثة المباني والمسائل واجيب بان المقصود بالثلاث من
هذه الثلاثة هو المسائل واما الموضوع فاما اجمع اليه
ليربط بسببه بعض المسائل ببعض ارتباطا بحيث معه
تلك المسائل الكثرة علما ولحدا وكذا لمبادي اما اجمع اليها
لتوقف تلك المسائل عليها فالانتم الاولان يعتبر تلك
المسائل على حد ولتسم باسم العلم في جعل الموضوع والمسائل
من اجزاء العلوم فلهذا ذلك منه لتساع بنا على شدة ايضا
العلم اليها منزلة الاجزاء مع انه يجوز ان يعتبر المقصود
بالثلاث اعني المسائل مع ما يحتاج اليه اعني الموضوع والمباني
معاً ولتسم باسم فكونان من اجزاء العلوم لكن الاول اولى

والا وهو كذا وكذا
فان كان العلم
مستقلا فلا
يحتاج الى
اشكال في
التصديق
وان كان
ادراكا
فكلوثة
الاله
اما بنا
على
الظاهر
المتبادر
الى اذهام
المبتدئين
من كون
العاقلة
فاعلة
لادراكها
كما ذكرنا
واما بنا
على انه
آله بين
العاقلة
وبين
المعلومات
التي تربتها
العاقلة
لاكتساب
المجهول
فان لا
اثر الحاصل
مما يترتبها
العاقلة
اياها
على وجه
القوا
اما هو
بواسطة
هذا الفن
قوله
وهي ان
حقيقته
كل علم
مساند
للعلم
اول اسما
العلوم
المختصة
كالمنطق
والنحو
والفقه
وغيرها
بطلق
تارة
على
المعلومات
المختصة
فبعضها
مثلا
فلان
يعلم
النحوي
ان تلك
المعلومات

المعينة

كالا يخفى **قوله** لانه قد حصل تلك المسائل ولا وضع اسم
 العلم بانها **اقول** قبل عليه ان مسائل العلوم تنقيد
 بوما فوما فان العلوم والعنايات كما يتكامل بتدريج
 فكيف يقال ان المسائل قد حصلت ولا وضع اسم العلم
 بانها واجب عنه بان وضع الاسم لمعنى لا يتوقف على
 تحصيلها خارج بل في ذاته فلهذا لم يحصل المسائل
 اولا هنا استخرج ودونيت بنما ماثم سميت باسم العلم
 بل اراد به ان تلك المسائل لو ظنت اجمالا وسميت بذلك
 الاسم وان كان بعضها مستحقا بالفعل وبعضها بالثبوت فلا اشكال

قوله دون ان يقال وحده **اقول** لو قال ذلك لم يكن
 صحيحا ولو قال وهو ابد لك القانون او قال وعرفه كان
 صحيحا لكنه عارض التنبيه المذكور **قوله** لانه العلم هو التصديق
 بمسائل **اقول** هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرناه انه
 يخرج به ثانيا **قوله** ولكن تصور العلم بحد يتوقف على تصور
 تلك

في قوله كالا يخفى قوله لانه قد حصل تلك المسائل ولا وضع اسم العلم بانها قبل عليه ان مسائل العلوم تنقيد بوما فوما فان العلوم والعنايات كما يتكامل بتدريج فكيف يقال ان المسائل قد حصلت ولا وضع اسم العلم بانها واجب عنه بان وضع الاسم لمعنى لا يتوقف على تحصيلها خارج بل في ذاته فلهذا لم يحصل المسائل اولا هنا استخرج ودونيت بنما ماثم سميت باسم العلم بل اراد به ان تلك المسائل لو ظنت اجمالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستحقا بالفعل وبعضها بالثبوت فلا اشكال

تلك التصديقا **اقول** لما كان حقيقته العلم في التصديق
 بالمسائل فاذا اردت تصور بحد اخرج الى ان يتصور تلك
 التصديقا التي هي اجزائه فاذا تصورت تلك التصديقا بحد
 بمجمعة فلهذا حصل تصور العلم بحد اذ لا معنى لتصور التي
 بحد التام الا لتصور جميع اجزائه والتصور اتم لا محال فيه
 ان يتعلق لكل شيء حتى انه يجوز ان يتصور التصور وان
 يتصور التصديق بل يجوز ان يتصور عدم التصور ولما كان
 تصور جميع تلك التصديقا او امتنع ذلك لم يكن تصور العلم
 بحد مقدمه المشرع فيه **قوله** هذا اشارة الى جو انما

اقول اذا استدلت على مطلوب بدليل فالجزم ان منع مقدم
 معينة من مقدماته او كل واحد منها على التقييد قد
 يمنع منعا مباحضا وتقصا فضلا ولا يحتاج في ذلك
 الى شاهد فان ذكر شيئا يتقوى به المنع يمنع سندا للمنح
 منع مقدمه عين معينة بان يقول ليس دليلك بجميع مقدم

في قوله كالا يخفى قوله لانه قد حصل تلك المسائل ولا وضع اسم العلم بانها قبل عليه ان مسائل العلوم تنقيد بوما فوما فان العلوم والعنايات كما يتكامل بتدريج فكيف يقال ان المسائل قد حصلت ولا وضع اسم العلم بانها واجب عنه بان وضع الاسم لمعنى لا يتوقف على تحصيلها خارج بل في ذاته فلهذا لم يحصل المسائل اولا هنا استخرج ودونيت بنما ماثم سميت باسم العلم بل اراد به ان تلك المسائل لو ظنت اجمالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستحقا بالفعل وبعضها بالثبوت فلا اشكال

في قوله كالا يخفى قوله لانه قد حصل تلك المسائل ولا وضع اسم العلم بانها قبل عليه ان مسائل العلوم تنقيد بوما فوما فان العلوم والعنايات كما يتكامل بتدريج فكيف يقال ان المسائل قد حصلت ولا وضع اسم العلم بانها واجب عنه بان وضع الاسم لمعنى لا يتوقف على تحصيلها خارج بل في ذاته فلهذا لم يحصل المسائل اولا هنا استخرج ودونيت بنما ماثم سميت باسم العلم بل اراد به ان تلك المسائل لو ظنت اجمالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستحقا بالفعل وبعضها بالثبوت فلا اشكال

حزبه بدعه باسلطانها اباها و هكذا حاد با في القلوب وكذلك

الفباس الاستثنائى المتصل فان من علم الملازمة وعلم

وجود المعلوم علم وجود اللازم قطعاً وعلم يديه ان

المقدمتين المذكورتين اعني المقدمة الثالثة على المبدأ

والمقدمة الدالة على وجود الملزوم سلم ما تلك النظم

وهكذا الحال اذا استنتج بعض الناس اني وكذا الاستنتاج

لنفصل بدعي الانتاج وكنه من صا العكس والتا

مدلھی اصافان فلشاذاکنت هذه الراية

لا حاجة الى زوسا فالك فاك فوا من ان

وَالْأَنْبِيَاءُ مِنْ قَبْلِهِمْ لَا يَنَالُهُمُ الْفِتْنَةُ وَهُمْ فِي لِقَاءِ رَبِّهِمْ

الحديث المذكور في بعض النسخ في بعض النسخ

[illegible]

كسبية **أو** لدا، البعد من البعض لبدني **أو** لدا

بلا استفاده البعض انكبي من البعض البديهي لما يلو

وَمَعْنَاهُ إِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِيكَ يَسْمُونَ فَغَضِبْنَا عَلَيْهِمُ وَلَا

فما أرى من ضالكم على الاختلال وإن لم يمنع شئنا من

المؤمن الامعته ولاعه معنه ملاورد دلا مقلا

اولا الشد والاعمال بفض مدته وذل لك سمعاً

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

وَصَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

لا الاله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين

هو بالقول لسانج والناس بالحق هو بالانسان
 وزاد في قوله لسانج وزاد في قوله الناس

لبسنا لاقوا بنين متعلقة باحدهما وفي التوابين المتصور

المنطقة المغلفة بالثبات الضوئي والتصديق

ليس هناك قانون مغلق بالالتساخارج عن المظ

بل بعض اجزائه بدیهی کالشیکا الاول اقول فان

نتائجہ بشی بین لاجناج انی با اصلہ کل

نصود موجبات كلتيين على هيئة القرب الأول

21. 11. 1900

منه

10

15-2-13

تبرکات

الحمد لله رب العالمين

مجلس

in 1900

[illegible]

10/10/10

اد

مَدْرَسَةُ

الم

فمن كان خذلان فخذلانهم ومن كان تقياً فلتقوا الله ان الله كان
مخبراً بما تعملون

ان و جودا

بسم الله الرحمن الرحيم

فعود المحذور فلما ذللك لعلوا ايضا بدعي فالكسبي من المنط
 بسناد من البدعي منه بطريق بدعي فلا حاجة الى
 قانون آخر أصلا **قوله** فالمدكود في معروض المعارضة لا
 فصل للمعارضة **اقول** قبل عليه انما يلزم ذلك اذا تقرر
 كلام المعارض على ما وجه به ولنا ان تفرقه ههنا
 المنط محتاجا اليه لكان اما بدعيًا واما كسبيًا وكلا
 بط اما الاول فلانه يلزم الاستغناء عن تعلم المنط
 وليس كذلك واما الثاني فللزم الدور والتسلسل
 في تحصيله على هذا فدلنا للمعارضة على نفي الاحتياج
 الى المنط نفسه وجب بما بذلنا في الذي ذكره الشارح
 ورد بان ابطال كونه بدعيًا او كسبيًا يد على استغائه
 في نفسه ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه اذ ينعى ان
 ليس المنط مما لا يحتاج اليه والالكا اما بدعيًا او كسبيًا
 وكلاهما بط فوجب ان يكون محتاجا اليه فظهر ان هذه

فان قيل قد يقال ان المعارض اذا عارضه في معروضه لم يلزم له ان يعلم المنط بل يلزم له ان يعلم ما عارضه به
 وقيل قد يقال ان المعارض اذا عارضه في معروضه لم يلزم له ان يعلم المنط بل يلزم له ان يعلم ما عارضه به
 وقيل قد يقال ان المعارض اذا عارضه في معروضه لم يلزم له ان يعلم المنط بل يلزم له ان يعلم ما عارضه به

فان قيل قد يقال ان المعارض اذا عارضه في معروضه لم يلزم له ان يعلم المنط بل يلزم له ان يعلم ما عارضه به

شبهه بمنتهى في هذا العلم سواء احتج اليه اولم يحتج اليه
 ولنا ايضا ان نقول في تقرير المعارضة المنط كسبي فلا يحتاج
 اليه في اكتساب النظرية المحتاجة الى المنط اما الاول فلانه
 لو لم يكن كسبيًا لكان بدعيًا وهو بط والالاستغناء عن
 تعلمه واما الثاني فلانه لو احتج اليه مع كونه كسبيًا
 الدور والتسلسل ولم يلقنا الشئ الى هذا التفرع اذ كان
 المناج ان يقدم المقنن في النظر وان يشير الى لزوم الدور
 والتسلسل في اكتساب النظرية المحتاجة الى المنط لا ان يقتصر
 على لزومها في تحصيل نفسه ويمكن ان يقر لما بين المما لا
 الى المنط نفسه اذ ان يبين ان حاله ما اذا اهل هو بدعي
 بجميع اجزائه حتى يستغنى عن تدوينه في الكتاب وهو كسبي
 بجميع اجزائه حتى يمنع تحصيله فضلا عن تدوينه وبين
 ساد الصممين فظهر ان المنط ليس ما يستغنى عن تدوينه
 ولا مما يمنع تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجا اليه

فان قيل قد يقال ان المعارض اذا عارضه في معروضه لم يلزم له ان يعلم المنط بل يلزم له ان يعلم ما عارضه به

فان قيل قد يقال ان المعارض اذا عارضه في معروضه لم يلزم له ان يعلم المنط بل يلزم له ان يعلم ما عارضه به

هذا هو الموضوع الذي هو موضوع العلم
والموضوع الذي هو موضوع العلم
والموضوع الذي هو موضوع العلم
والموضوع الذي هو موضوع العلم

ان يدق في الكتب ولم يلفظ ايضا الى هذا التوجيه لان
المشورة كتب هذا الفن ايراد المعارضة في هذا الموضوع لنفي
الاحتجاج اليه **ولم** لاننا المقابل على سبيل ما نفعه
اقول يعني ان المعارضة مقابل الدليل بدليل آخر

بما نفع للاول في ثبوت مقتضاه وما ذكرتم ليس كذلك **فلم**
لا يثبت عند العقل الا بعد العلم بموضوعه **اقول** اي لا يثبت

عنده ثبوت انما ولا يحصل له زيادة بصر في الموضوع
في العلم الا بعد العلم بان موضوعه ما ذا اعني التصديق

بان الشيء لقائي مثلا موضوع هذا العلم كما اشرنا اليه
سابقا **فلم** ولما كان موضوع المنطق اخر من مطلق الموضوع

اقول هذا كلام القوم ويتبادر منه الى الفهم ان المقصود
بموضوع المنطق هو الموضوع الذي هو موضوع العلم

بموضوعه فلذلك لا نعني من عليه بان العلم بالخاص انما
يكون مسبوقا بالعلم بالعام اذ المجتمع هناك شيان احدهما

ان يكون العلم بالخاص علمه بالكنه وثانيهما ان يكون
العلم بالعام علمه بالكنه

ان العلم بالعام علمه بالكنه
ان العلم بالعام علمه بالكنه
ان العلم بالعام علمه بالكنه
ان العلم بالعام علمه بالكنه

هذا هو الموضوع الذي هو موضوع العلم
والموضوع الذي هو موضوع العلم
والموضوع الذي هو موضوع العلم
والموضوع الذي هو موضوع العلم

العام ذاتها الخاص وكلاهما ممنوعان في صون النزاع واجيب
عن ذلك بان الخاص منها اعني موضوع المنطق مفيد والعام

اعني موضوع العلم مطلق ولا يتصور معرفة المفيد الا بعد
معرفة المطلق وانضمامه الى ما قبله وند هذا الجواب

بان المطالبين ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يتضح
على معرفة مفهوم الموضوع بل المطالب معرفة ما صدف عليه

مفهوم موضوع المنطق كالمعلوم في التصورية والتقدير
وليس لك مفيدا فقط ما ذكرتم بل الخيانة لما كا المفهوم

التصديق بان الشيء لقائي موضوع المنطق وذلك لا يمكن
الا بعد معرفة مفهوم الموضوع لانه وضع محولا في هذا

التصديق فسر اوله والخاص لان المطالب هذا المقام
لو كان تصور ما صدف عليه موضوع المنطق لم يخج الى معرفة

مفهوم الموضوع اصلا لانه عار غيوله لا ذاتي واما اذا
كان المطالب التصديق بالموضوعية اصبحت الى ما مفهوم الموضوع

ان العلم بالعام علمه بالكنه
ان العلم بالعام علمه بالكنه
ان العلم بالعام علمه بالكنه
ان العلم بالعام علمه بالكنه

سواء جعل في الصدق موضوعا وفيل موضوع المنطق هو هذا
 او جعل محولا وفيل هذا موضوع المنطق **قوله** تلحق الشيء
 لما هو هو **اقول** لفظ ما موصولة ولحق الضمير راجع الى ما
 والآخر الى الشيء اي تلحق الشيء للامر الذي هو بذلك الامر
 هو بذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته **قوله** كالنجم
 اللحق لذات الانسان **اقول** فان قلنا لعرض للشيء ما يكون
 محولا عليه خارجا عنه والتلحق ليس محولا على الانسان
 اجيب بانهم يشاركون في العبادات كثيرا فيكون كونه متدا
 المحول كالنجم والنطق والفكر والكتابة وعينها و
 يريدون بها المحول المستفاد منها واعلم ان العوارض التي
 تلحق الاشياء لذاتها لا يكون بينها وبين تلك الاشياء
 واسطة في ثبوتها لها بحسب نفس الامر واما العلم بثبوتها
 لها فربما يحتاج الى برهان **قوله** كالحركة بالاداة اللاحقة
 للانسان بواسطة انه حيوان **اقول** طريقة المتأخرين
 انهم يسمون كل ما يمتد به العلم بالاداة بالاداة اللاحقة
 فكل ما يمتد به العلم بالاداة بالاداة اللاحقة
 فكل ما يمتد به العلم بالاداة بالاداة اللاحقة

هذا هو الموضوع المنطوق به في قوله تلحق الشيء
 لما هو هو وهو لفظ ما موصولة ولحق الضمير راجع الى ما
 والآخر الى الشيء اي تلحق الشيء للامر الذي هو بذلك الامر
 هو بذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته

العلم بالاداة بالاداة اللاحقة

العلم يجعله اللحق بواسطة الجزء الاغم من الاعراض الذاتية
 التي يبحث عنها في العلوم وليست بعينه بل الحق ان
 الاعراض الذاتية ما تلحق الشيء لذاته املا يساويه سواء
 كان جزءا له او خارجا عنه **قوله** لما فيها من الغرابة با
 القياس الى المعروض **اقول** يعني ان الثلاثة الاولى من
 الاعراض لما استندت الى الذات في الجملة نسبت الى الذات
 وليست ذاتية واما الثلاثة الاخيرة فهي ان كانت عرضية
 لذات المعروضات لا الهيا ليست مستندة اليها وبها غرابة
 بالقياس الى ذات المعروض فلم تنسب اليها بل هي متاعا حيا
 غير نية **قوله** العلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية
 لموضوعاتها **اقول** وذلك لان المقصود في العلم بال
 احوال موضوعه والاعراض الذاتية للشيء احوال في الحقيقة
 واما الاعراض الغريبة فهي في الحقيقة احوال الاشياء
 احرازها بالقياس اليها اعراض ذاتية فيجب ان يبحث عنها

هذا هو الموضوع المنطوق به في قوله تلحق الشيء
 لما هو هو وهو لفظ ما موصولة ولحق الضمير راجع الى ما
 والآخر الى الشيء اي تلحق الشيء للامر الذي هو بذلك الامر
 هو بذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته

العلم بالاداة بالاداة اللاحقة
 فكل ما يمتد به العلم بالاداة بالاداة اللاحقة
 فكل ما يمتد به العلم بالاداة بالاداة اللاحقة

فبالعلوم الباقية عن احوال تلك الاشياء مثل الحركة با

لفاس الى لا يعنى عن غريب وبالفاس الى الجسم عن

ذات فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم

عليها ما عدا ما **قوله** فنقول موضوع المنطق المعلومات

والصدق بغيره **اقول** ليس المراد احوال موضوع للمنطق بل

مفيدة بجهة الاتصال موضوع له وذلك لان المنطق

لا يبحث عن جميع احوال المعلومات التصورية والصدق بغيره

بل عن احوالها باعتبار جهة اتصالها الى المجموع وتلك الا

حوال الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال واما احوال المعلومات

الامن هذه الميضية اعني جهة الاتصال ككونها موجودة

في الذهن او غير موجودة وكلها مطابقة لما هيته الاشيا

في نفسها او غير مطابقة لها بل هي عن ذلك من احوالها

فلا يبحث للمنطق عنها اذ ليس عنده متعلقا بها لان

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الا

تصال

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

فان قيل فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم عليها ما عدا ما قوله فنقول موضوع المنطق المعلومات والصدق بغيره اقول ليس المراد احوال موضوع للمنطق بل مفيدة بجهة الاتصال موضوع له وذلك لان المنطق لا يبحث عن جميع احوال المعلومات التصورية والصدق بغيره بل عن احوالها باعتبار جهة اتصالها الى المجموع وتلك الاحوال الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال واما احوال المعلومات الامن هذه الميضية اعني جهة الاتصال ككونها موجودة في الذهن او غير موجودة وكلها مطابقة لما هيته الاشيا في نفسها او غير مطابقة لها بل هي عن ذلك من احوالها فلا يبحث للمنطق عنها اذ ليس عنده متعلقا بها لان البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

الاتصال لانفس الاتصال ولانه يبحث عنها من حيث

اتها فوصل الى مجهول تصوري او تصديقي احوال المعلومات

التصورية التي يبحث عنها في المنطق ثلثة اقسام احدها الاتصال

الى مجهول تصوري اما بالكنه كما في الحد الثاني واما بوجه

ما ذاتي وعرفي كما في الحد الناض والرسم التام والتناقص

وذلك بنا التعريفات ثانيا ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول

التصوري فاما قريبا لكون المعلومات التصورية كلية فاما

وعرضية وجنساً وفضلاً ومخاصة فان الموصل الى التصور

يتركب من هذه الامور فالأصلان يتوقف عليهما العمل

بلا واسطة وذكر الجينية ههنا على سبيل الاستطوار والبحث

عن هذه الاحوال في باب الكلبيات الجنس وثالثها ما يتوقف

عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفاً بعيداً

واسطة لكون المعلومات التصورية موضوعاً ومجولاً

والبحث عنها في باب الفضائيا واما احوال المعلومات

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

فان قيل فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم عليها ما عدا ما قوله فنقول موضوع المنطق المعلومات والصدق بغيره اقول ليس المراد احوال موضوع للمنطق بل مفيدة بجهة الاتصال موضوع له وذلك لان المنطق لا يبحث عن جميع احوال المعلومات التصورية والصدق بغيره بل عن احوالها باعتبار جهة اتصالها الى المجموع وتلك الاحوال الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال واما احوال المعلومات الامن هذه الميضية اعني جهة الاتصال ككونها موجودة في الذهن او غير موجودة وكلها مطابقة لما هيته الاشيا في نفسها او غير مطابقة لها بل هي عن ذلك من احوالها فلا يبحث للمنطق عنها اذ ليس عنده متعلقا بها لان البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

البحث عنها في العلم الالهي موضوع المنطق مفيدة بجهة الاتصال

[illegible]

المعنى ولا بد فيه من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى الإبقاء
لم يلزم مجذور أصلاً بل كان الحكم نفسه جزءاً من التصديق
لا يتصور نعم ماذا كونه وهو أنه تصور الحكم جزءاً من أجزاء التصديق
فإنه لا يتصور أن يكون التصديق جزءاً من أجزاء الحكم

يتم في عبارة المختص حيث صرح فيها بان المعبر في التصديق
 تصور الحكم فلو كان الحكم بمعنى الابطاع لكان اجزاء التصديق
 على اربعة لا يقال لعل الامام جعل الحكم بمعنى الابطاع
 اذ انما كما هو مذهب الاول واما تصور اذ عني ان كل
 تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه وتصور
 المحكوم به والتصور الذي هو الحكم وحدهم ما ذكره الشافعي
 عبارة المختص ايضا لا يقول مذهب الامام ان الابطاع
 اصل الادراك فوجب ان يواد بالحكم في تلك العبارة الشبهة
 المحكية لا الابطاع والالزام اجزاء التصديق عند
 على اربعة واما تفريق الدفع فيه ان يقال لا يصح ان
 يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه والا
 لوجب ان يبق لاشتغال الحكم من جعل احدهما في الامر
 الى المحكوم عليه وبه ووجه الامر على معنى الامر كما
 في تعريف هذا الفن لهما لقاد من وجه آخر وهو

هذا هو الوجه في تعريف هذا الفن
 وهو ان يكون التصديق على اربعة
 اجزاء هي تصور المحكوم عليه
 وتصور المحكوم به وتصور الذي
 هو الحكم وتصور الذي هو الابطاع

علم

عدم انطباق الدليل على المدعى لان الدليل لا يثبت الا بالبرهان
 والمدعى مركب من امور ثلثة وايضا يلزم ان يكون ذكر الحكم
 في المدعى لغو الا تدخل له فيها هو المقدم ههنا من تقدم
 التصور على التصديق **قوله** لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي
اقول انما اعتبر هذه الحيثية لان المنطقي اذا كان نحويا
 فله شغل بالالفاظ لكن لا من حيث هو منطقي بل من حيث
 هو نحو **قوله** ولكن لما توهم فائدة المعنى واستغناء طاعا على
 الالفاظ **اقول** المنطقي اذا اراد ان يعلم غير مجهول لا تصورا
 او تصديقا بل بفعل الشارح او الترجمة فلا بد له هناك من
 الالفاظ ليتمكن ذلك واما اذا اراد ان يحصل هو الى
 منطقي لنفسه احد الجهتين باحد الطرفين فليس الالفاظ
 هناك امرا ضروريا اذ يمكنه تفعل المعنى مجردة عن الالفاظ
 ولكنه غير جدا وذلك لان النفس قد تقوى بملاحظة
 المعنى من الالفاظ بحيث اذا اراد ان تفعل المعنى فلا

هذا هو الوجه في تعريف هذا الفن
 وهو ان يكون التصديق على اربعة
 اجزاء هي تصور المحكوم عليه
 وتصور المحكوم به وتصور الذي
 هو الحكم وتصور الذي هو الابطاع

تختل الألفاظ بحيث لا يمكن أن تستعمل المعنى وتنقل منها
 إلى المعنى فلو أراد أن تستعمل المعنى صرفة صعب عليها ذلك
 صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع إلى الوجدان بل يقول إن
 من أراد استفادة المنطق من غير أو فادته إياه اجتناب
 إلى الألفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فلذلك يحدث
 مبالغة الألفاظ مقدمة للشروع في العلم كما أشونا إليه
 ثم إن المنطقي يبحث عن الألفاظ على الوجه الكلي المتنازل
 بجميع اللغات ليكون هذه المباحث مناسبة للمباحث
 المنطقية فالها أمور قانونية متناولة في جميع المفهومات
 وربما تورد على التدرج أحوال مختصة باللغة التي دون
 لها هذا الفن لزيادة الاعتناء بها **قوله** من العلم به العلم
أقول يريد بالعلم الأدراك اعم من أن يكون حصولا أو عقلا
 يغنيا أو غيره **قوله** لدلالة الخط والمفرد **أقول** وكذلك
 دلالة النصب والأشياء وهذه الدلالة غير لفظية
 لكنها

من أراد استفادة المنطق من غير أو فادته إياه اجتناب
 إلى الألفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فلذلك يحدث
 مبالغة الألفاظ مقدمة للشروع في العلم كما أشونا إليه

بعض هذه العلوم كعلم المنطق
 لا يكون له لغة خاصة بل
 يكون له لغة مشتركة مع
 لغة البشر

لكنها وضعها وقد يكون دلالة غير اللفظية عقلية كدلالة
 الأثر على المؤثر **قوله** والوضع جعل اللفظ بآثار المعنى **أقول**
 هذا تعريف وضع اللفظ وأما تعريفنا لوضع المطلق المتنازل
 له وغيره فهو جعل شيء بأثر شيء آخر بحيث إذا فهم الأول فهم
 الثاني **قوله** كدلالة الخ **أقول** هو بفتح الخاء والحاء المجهمة
 يدل على الوجه مطلقا وأما آخ بفتح الخاء أو ضمها
 الحاء المهملة فدلالة على جمع الصد بفتح السين والجراد إذا
 صعد **قوله** فإن لجمع اللفظ لغتي التلظي به عند عرض
 ذلك المعنى له **أقول** ولهذا الأفضاضا صا هذا للفظ دلالة
 على ذلك المعنى أعني الوجه فيكون الدلالة منسوبة إلى
 الطبع كما أن صدور اللفظ منسوب إلى الطبع أيضا **قوله**
قوله من أطلق **قوله** أي كلما أطلق فإن الدلالة المعبرة
 في هذا الفن ما كانت عليه وأما إذا فهم من اللفظ معنى
 في بعض الأوقات بواسطة قربة فاصح هذا الفن لا يمكن

الطبع أعني العلم بالشيء
 والوضع جعل اللفظ بآثار المعنى

كذا رأت الدرس في العلم فان ادعى يدل على العلم
 كذا رأت الدرس في العلم وان ادعى يدل على العلم

من أراد استفادة المنطق من غير أو فادته إياه اجتناب
 إلى الألفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فلذلك يحدث

بأن ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف العربية
والأصول **قوله** من وراء الجدار **أقول** إنما اعتبر هذا
العبد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ عقلا فإن
المسموع عن المشاهد يعلم وجود لفظه بالمشاهدة لا
بدلالة اللفظ عليه عقلا وأما المسموع من وراء الجدار
فلا يعلم وجود لفظه لا بدلالة اللفظ عليه عقلا
والخاصة بالدلالة في اللفظة وغيرها لمحقق لا شبهة
فيه وأما المضاد لدلالة اللفظة في الوضعية
الطبيعية والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقلي الدائم
النفي والأشياء فإن دلالة اللفظ إذا لم تكن مستندة
إلى موضع ولا إلى طبع لا يلزم أن تكون مستندة إلى العقل
طعاً لكن أنا استقرينا فلم نجد لهذه الأقسام الثلاثة
قوله للعلم بوضعه **أقول** احتراز عن الدلالة الطبيعية
والعقلية وإنما قال للعلم بوضعه أي بوضع ذلك اللفظ
ولم يقل

بأن ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف العربية
والأصول **قوله** من وراء الجدار **أقول** إنما اعتبر هذا
العبد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ عقلا فإن
المسموع عن المشاهد يعلم وجود لفظه بالمشاهدة لا
بدلالة اللفظ عليه عقلا وأما المسموع من وراء الجدار
فلا يعلم وجود لفظه لا بدلالة اللفظ عليه عقلا
والخاصة بالدلالة في اللفظة وغيرها لمحقق لا شبهة
فيه وأما المضاد لدلالة اللفظة في الوضعية
الطبيعية والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقلي الدائم
النفي والأشياء فإن دلالة اللفظ إذا لم تكن مستندة
إلى موضع ولا إلى طبع لا يلزم أن تكون مستندة إلى العقل
طعاً لكن أنا استقرينا فلم نجد لهذه الأقسام الثلاثة
قوله للعلم بوضعه **أقول** احتراز عن الدلالة الطبيعية
والعقلية وإنما قال للعلم بوضعه أي بوضع ذلك اللفظ
ولم يقل

بأن ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف العربية
والأصول **قوله** من وراء الجدار **أقول** إنما اعتبر هذا
العبد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ عقلا فإن
المسموع عن المشاهد يعلم وجود لفظه بالمشاهدة لا
بدلالة اللفظ عليه عقلا وأما المسموع من وراء الجدار
فلا يعلم وجود لفظه لا بدلالة اللفظ عليه عقلا
والخاصة بالدلالة في اللفظة وغيرها لمحقق لا شبهة
فيه وأما المضاد لدلالة اللفظة في الوضعية
الطبيعية والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقلي الدائم
النفي والأشياء فإن دلالة اللفظ إذا لم تكن مستندة
إلى موضع ولا إلى طبع لا يلزم أن تكون مستندة إلى العقل
طعاً لكن أنا استقرينا فلم نجد لهذه الأقسام الثلاثة
قوله للعلم بوضعه **أقول** احتراز عن الدلالة الطبيعية
والعقلية وإنما قال للعلم بوضعه أي بوضع ذلك اللفظ
ولم يقل

ولم يقل

ولم يقل للعلم بوضعه له أي لمعناه لئلا يختص بالدلالة المطابقة
والخاصة بالدلالة اللفظية الوضعية في أقسامها الثلاثة
المذكورة بالحصر العقلي لأن دلالة اللفظ بالوضع إنما يكون
على نفس المعنى الموضوع له أو على جزئه أو على خارجه وله وعلى
الأمكان العام **تضمناً** **أقول** يريدان لفظ الأمكان متى أطلق
على الأمكان الخاص يدل على الأمكان العام دلالة تضمينية
لا ينافي لانه على الأمكان العام أيضاً دلالة مطابقة
وهذا لأنهما اجتماع في الأمكان العام شيئاً أحدهما كونه
جزءاً للمعنى الموضوع له أعني الأمكان الخاص والثاني كونه متوقفاً
له فلا بد أن يدل لفظ الأمكان عليه دلالتين أحدهما

مطابقة والآخر تضمين بتلك المعنيين فإذا اعتبرنا دلالة
التضمينية عليه صدق عليها اتحاد دلالة اللفظ على تمام
المعنى الموضوع له فإذا قيدناه دلالة هذا المطابقة بفيد
التوسط الوضع خرجت تلك الدلالة التضمينية عن حد

بأن ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف العربية
والأصول **قوله** من وراء الجدار **أقول** إنما اعتبر هذا
العبد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ عقلا فإن
المسموع عن المشاهد يعلم وجود لفظه بالمشاهدة لا
بدلالة اللفظ عليه عقلا وأما المسموع من وراء الجدار
فلا يعلم وجود لفظه لا بدلالة اللفظ عليه عقلا
والخاصة بالدلالة في اللفظة وغيرها لمحقق لا شبهة
فيه وأما المضاد لدلالة اللفظة في الوضعية
الطبيعية والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقلي الدائم
النفي والأشياء فإن دلالة اللفظ إذا لم تكن مستندة
إلى موضع ولا إلى طبع لا يلزم أن تكون مستندة إلى العقل
طعاً لكن أنا استقرينا فلم نجد لهذه الأقسام الثلاثة
قوله للعلم بوضعه **أقول** احتراز عن الدلالة الطبيعية
والعقلية وإنما قال للعلم بوضعه أي بوضع ذلك اللفظ
ولم يقل

المطابقة **قوله** لتفقيما **اقول** ان الخلق تلك الدلالة الضمنية
 فانها ثابتة بواسطة وضع اللفظ للأحكام الخاص ولا مدخل
 فيها لوضعه للأحكام العام بل الوضع للأحكام العام بسبب
 اخرى عليه مطابقة **قوله** وعلى القنن التزاما **اقول** لما كان
 القنن مستمدا على جهتين احدهما كونه لازما للوضع له
 الجرم والثاني كونه موضوعا له فلفظ الشمس يدل عليه
 دلالتين احدهما مطابقة والاخرى التزام وبصدق على
 هذه الدلالة التزامية الهاء دلالة اللفظ على المعنى الموصى
 له ينتقض حكما لمطابقة بالالتزام فاذا اعتبر قبل التوطين
 ينتقض **قوله** كان دلالة عليه مطابقة **اقول** يعني ان
 هناك دلالة مطابقة وان كان هناك دلالة تضمينية كما
 عرف فذلك المطابقة يدخل في حد التضمن ان لم يقيد
 القيد واذ قيد به فلا يلتزمنا **قوله** وعلى به القنن
 دلالة عليه مطابقة **اقول** وهناك ايضا دلالة
 التزامية

هذا هو المعنى الذي
 هو الذي هو الذي
 هو الذي هو الذي

هذا هو المعنى الذي
 هو الذي هو الذي
 هو الذي هو الذي

هذا هو المعنى الذي
 هو الذي هو الذي
 هو الذي هو الذي

هذا هو المعنى الذي
 هو الذي هو الذي
 هو الذي هو الذي

التزامية كما عرفت فقامد **قوله** دلائل فان اللفظ لا يدل
 على كل امر خارج عنه **اقول** اي عن المعنى الموضوع له والالتزام
 ان يكون كل لفظ وضع لمعنى دلائل على معان متناهية
 ظ البطلان **قوله** فلا بد للدلالة على الخارج من شرط **اقول**
 بحدوثها الدلالة على المعنى الموضوع له اعني المطابقة فيكون
 فيها العلم بالوضع فان التامع اذا علم ان اللفظ المسمى
 موضوع لمعنى فلا بد ان ينتقل ذهنه من سماع ذلك اللفظ
 الى ملاحظة ذلك المعنى وبهذا هو الدلالة المطابقة وكذا
 اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعنى متعدي فانه عند سماعه
 له ينتقل ذهنه الى ملاحظة ذلك المعنى باسرها فيكون
 دلائل على كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد
 المتكلم ما اذا من بين ذلك المعاني فان كون المعنى ماد المتكلم
 ليس معبرا في دلالة اللفظ عليه اذ هي اعني دلالة اللفظ
 على المعنى عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء كان المعنى الموصى

هذا هو المعنى الذي
 هو الذي هو الذي
 هو الذي هو الذي

عبارة عن كونه

للتكلم اولاً واما الدلالة التضمنية فلان
 لأن اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالاً على كل واحد من اجزاء
 دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن ان
 يكون اللفظ موضوعاً بخصوصية معنى مركب من اجزاء غير
 متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على موضوع غير
 متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظاً
 واحد لكل واحد من معاني متناهية باوضاع غير متناهية
 حتى يلزم كونه دالاً بالمطابقة على ما لا يتناهى **قوله** او لا
 جلالة يلزم من فهم المعنى الموضوع له ففهمه **اقول** الدلالة ان
 التضمنية داخله في هذا القسم لأن المعنى التضمني وان لم
 يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له
 فهمه **قطعا قوله** والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجاً
 عنه **اقول** المضاف اذا اخذ من حيث انه مضافاً فكما ان التضمنية
 داخله فيه والمضاف اليه خارجاً عنه واذا اخذ من
 حيث

فيكون اللفظ دالاً على كل واحد من اجزائه
 لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالاً على كل واحد من اجزائه

فيكون اللفظ دالاً على كل واحد من اجزائه
 لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالاً على كل واحد من اجزائه

فيكون اللفظ دالاً على كل واحد من اجزائه

من حيث هو ذاته كالإضافة اليه خارجاً عنه ومفهوم المعنى هو
 العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضافاً فيكون الإضافة الى
 البصر داخله في مفهوم المعنى ويكون البصر خارجاً عنه
 لجواز ان يكون اللفظ موضوعاً للمعنى بسيطاً بهذا الدليل
 ايضا تعرف ان الالتزام لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط
 اذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام بلا تضمن
 متيقن قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام
 متيقن وسيندل عليه بانه صحيح ان يكون لكل معنى لازم
 ذهني والآخر من تصور معنى واحد تصور لازم ومن
 تصور معنى واحد دالاً على موضوع متناهية دونه واحد وهو
 فلا بد ان يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فاذا و
 وضع اللفظ لهما ذلك للمعنى ذلك عليه مطابقة ولا انشأ
 ورد ذلك لجواز ان يكون بين معنيين تلازم متعاكس فيكون
 كل واحد منهما لازماً ذهنيّاً للآخر ولا استمالة في ذلك
 حيث

فيكون اللفظ دالاً على كل واحد من اجزائه
 لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالاً على كل واحد من اجزائه

فيكون اللفظ دالاً على كل واحد من اجزائه
 لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالاً على كل واحد من اجزائه

فيكون اللفظ دالاً على كل واحد من اجزائه

فيكون اللفظ دالاً على كل واحد من اجزائه

في مفهوم المركب والجزئية بل مفهوم التركيب
لازم ذهني لكل مركب فيكون النفس مسئولا للالتزام
وهو بطلاننا قد تصور معنى مركب مع الذهن عن كونه
مركبا وعن مفهوم الكلبة والجزئية فليس في هذا لازما
ذهنيا بل من تصور الملزوم تصور وقد نلت ههنا
انما نحن لجواز العقل بعض المعاني المركبة مع العقل عن
جميع المفوما الخارج على قياس ما قبل في المطابقة فلا
يكون النفس مسئولا للالتزام **قوله** لان التابع
في الصغر ان قيد بالحيثية معانها **قوله** وذلك لان
اذا قلنا النفس تابع من حيث هو تابع فان اذ به ان
النفس نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذا العبارة كالنفس
كاذبا قطعا لان النفس قد من افراد التابع لان
وان اردت به معنى آخر فلا بد من تصويره او لاحق تكلم عليه
الثاني **قوله** يمكن ان يجاب عند بان الحقيقة في الكون

كافا لمضامين مثلا لابق والنبوة وذلك لان اللازم
من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر فيكون
دورا لهما لا ومنهم استدلال على عدم الاستلزام بانما نحن
قطعا لجواز العقل بعض المعاني مع الذهن عن جميع ما عدا
فيحقق هناك المطابقة بهذا الالتزام فان مع ذلك قد تم
ما ادعاه من عدم الاستلزام والافلا **قوله** ونعم الامام
اول مبناه على ان سلبا لغير لازم ذهني لكل معنى من المعاني
بل من حصوله في الذهن حصوله فيه وليس يصح فانا تصور
كثير من المعاني مع العقل عن سلب غيرها منها ولو صح
استلزام تصور تصور تصديقا وهو قطعا من سلبا لغير لازم
بين بالمعنى الاعم وهو ان يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم
كافا في الجزم باللزوم والمعتبر في الالتزام هو اللازم البين
بالمعنى الاخر وهو ان يكون تصور الملزوم مسئولا لتصور
اللازم **قوله** لم يعلم ايضا وجود لازم ذهني لكل ما قبله من كنه
اول

انما اذا تصور الادب في الحقيقة فيكون
الادب في الحقيقة فيكون الادب في الحقيقة فيكون

اول

في مفهوم المركب والجزئية بل مفهوم التركيب
لازم ذهني لكل مركب فيكون النفس مسئولا للالتزام
وهو بطلاننا قد تصور معنى مركب مع الذهن عن كونه
مركبا وعن مفهوم الكلبة والجزئية فليس في هذا لازما
ذهنيا بل من تصور الملزوم تصور وقد نلت ههنا
انما نحن لجواز العقل بعض المعاني المركبة مع العقل عن
جميع المفوما الخارج على قياس ما قبل في المطابقة فلا
يكون النفس مسئولا للالتزام **قوله** لان التابع
في الصغر ان قيد بالحيثية معانها **قوله** وذلك لان
اذا قلنا النفس تابع من حيث هو تابع فان اذ به ان
النفس نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذا العبارة كالنفس
كاذبا قطعا لان النفس قد من افراد التابع لان
وان اردت به معنى آخر فلا بد من تصويره او لاحق تكلم عليه
الثاني **قوله** يمكن ان يجاب عند بان الحقيقة في الكون

في مفهوم المركب والجزئية بل مفهوم التركيب
لازم ذهني لكل مركب فيكون النفس مسئولا للالتزام
وهو بطلاننا قد تصور معنى مركب مع الذهن عن كونه
مركبا وعن مفهوم الكلبة والجزئية فليس في هذا لازما
ذهنيا بل من تصور الملزوم تصور وقد نلت ههنا
انما نحن لجواز العقل بعض المعاني المركبة مع العقل عن
جميع المفوما الخارج على قياس ما قبل في المطابقة فلا
يكون النفس مسئولا للالتزام **قوله** لان التابع
في الصغر ان قيد بالحيثية معانها **قوله** وذلك لان
اذا قلنا النفس تابع من حيث هو تابع فان اذ به ان
النفس نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذا العبارة كالنفس
كاذبا قطعا لان النفس قد من افراد التابع لان
وان اردت به معنى آخر فلا بد من تصويره او لاحق تكلم عليه
الثاني **قوله** يمكن ان يجاب عند بان الحقيقة في الكون

في مفهوم المركب والجزئية بل مفهوم التركيب
لازم ذهني لكل مركب فيكون النفس مسئولا للالتزام
وهو بطلاننا قد تصور معنى مركب مع الذهن عن كونه
مركبا وعن مفهوم الكلبة والجزئية فليس في هذا لازما
ذهنيا بل من تصور الملزوم تصور وقد نلت ههنا
انما نحن لجواز العقل بعض المعاني المركبة مع العقل عن
جميع المفوما الخارج على قياس ما قبل في المطابقة فلا
يكون النفس مسئولا للالتزام **قوله** لان التابع
في الصغر ان قيد بالحيثية معانها **قوله** وذلك لان
اذا قلنا النفس تابع من حيث هو تابع فان اذ به ان
النفس نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذا العبارة كالنفس
كاذبا قطعا لان النفس قد من افراد التابع لان
وان اردت به معنى آخر فلا بد من تصويره او لاحق تكلم عليه
الثاني **قوله** يمكن ان يجاب عند بان الحقيقة في الكون

لست قبل الاوسط بل للحكم فيها **اول** بعين قولنا من حيث

هو تابع في قولنا والتابع من حيث هو تابع لا يوجد

بدون المتبوع متعلق بالحكم به لئلا لا يوجد لا بالحكم

عليه الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرار هذا الاوسط

فبعض الكلام في هكذا التضمن تابع وكل تابع لا يوجد

بدون متبوعه من حيث هو تابع فيلزم ان التضمن لا يوجد

بدون متبوعه الذي هو المطابقة من حيث هو تابع

ولا يخفى عليك ان قبل الحثية في الكبرى لا يخفى ان

يكون ثمة المحكوم عليه فانك اذا قلت التابع من

هو تابع لا يوجد بدون متبوعه وقد جعلت قولك من

حيث هو تابع متعلقا بالتابع فان اردت بالتابع من

حيث هو تابع مفهوم التابع مفهوم المتبوع كان المعنى

ان مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون

العضية كلية بل طبعية فلا يعجز كبرى للشكل الاول

بل لا يكون

المتبوع هو التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالحكم به لئلا لا يوجد لا بالحكم عليه الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرار هذا الاوسط

المتبوع هو التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالحكم به لئلا لا يوجد لا بالحكم عليه الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرار هذا الاوسط

المتبوع هو التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالحكم به لئلا لا يوجد لا بالحكم عليه الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرار هذا الاوسط

المتبوع هو التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالحكم به لئلا لا يوجد لا بالحكم عليه الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرار هذا الاوسط

بل لا يكون لها معنى محصل وان اردت بالتابع من حيث

هو تابع مفهوم به تغليبا لضاف ذلك التابع بوصف

التبعية لهذه الحثية او لتفنيك لها كان تغليبا او

لتفنيلا للشيء بنفسه وهو فاسد ايضا فتبين ان الحثية

متعلقة بالحكم به ويكون المعنى ان كل تابع لا يوجد

بدون متبوعه موصوفا بالتبعية لذلك المتبوع فلا

يوجد بالتابع الاثم فانه لا يوجد بدون متبوعه موصوفا

بالتبعية له ولكن يتجه ما ذكره الخارج من ان

اللازم من الدليل ان التضمن والالتزام لا يوجد

بدون المطابقة موصوفا بصفة التبعية للمطابقة

والمقصود انما لا يوجد بدونها مطلقا ومنهم من قال

صفة التبعية لازمة لما هي التضمن والالتزام

فاذا لم يوجد بدون هذه الصفة لم يوجد مطلقا ومنهم من قال

الفضية المفيدة ملزمة للفضية المطلقة التي هي

المتبوع هو التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالحكم به لئلا لا يوجد لا بالحكم عليه الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرار هذا الاوسط

المتبوع هو التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالحكم به لئلا لا يوجد لا بالحكم عليه الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرار هذا الاوسط

المطلوبة والاولى في بيان استلزامها للمطابقة ان يبين
 هما استلزام الوضوح المستلزمة للمطابقة فيستلزمها
 لها فاصلا **قوله** ومجموع المعنيين معنى واحد الحجان **اقول** يعني
 ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ يدل عليه مطابقة
 وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع
 كالمواكاه هناك وضع واحد كدلالة الانسان على
 الحيوان الناطق والاضاع متعددة بحسب اجزاء اللفظ والمعنى
 كواحد الحجان مثلا فان الجزء الاول منه موضوع لمعنى
 والجزء الثاني لمعنى آخر فاذا اخذ مجموع المعنيين معا
 مجموع اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لا يوضح عين اللفظ
 لعين المعنى بل يوضح اجزاء الاجزاء والمطابقة بمع
 القيليين معا **قوله** وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى
 المقصود الى الذات المشخصة **اقول** وذلك لان العبودية
 صفة للذات المشخصة وليس داخلها فيها بل خارجة عنها

الاستلزام في بيان استلزامها للمطابقة ان يبين
 هما استلزام الوضوح المستلزمة للمطابقة فيستلزمها
 لها فاصلا **قوله** ومجموع المعنيين معنى واحد الحجان **اقول** يعني
 ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ يدل عليه مطابقة
 وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع
 كالمواكاه هناك وضع واحد كدلالة الانسان على
 الحيوان الناطق والاضاع متعددة بحسب اجزاء اللفظ والمعنى
 كواحد الحجان مثلا فان الجزء الاول منه موضوع لمعنى
 والجزء الثاني لمعنى آخر فاذا اخذ مجموع المعنيين معا
 مجموع اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لا يوضح عين اللفظ
 لعين المعنى بل يوضح اجزاء الاجزاء والمطابقة بمع
 القيليين معا **قوله** وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى
 المقصود الى الذات المشخصة **اقول** وذلك لان العبودية
 صفة للذات المشخصة وليس داخلها فيها بل خارجة عنها

وكذلك
 اذا كان فاعله في ذاته
 اذا كان فاعله في ذاته
 اذا كان فاعله في ذاته

وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ليس ذلك المعنى ايضا جز
 للذات المشخصة وهو ظاهر وانما قال كعبادة الله لانه اذا لم يكن
 علما كالمركب اضافة كواحد الحجان وكذلك الحيوان الناطق
 اذا لم يكن علما كالمركب فاعيد بان الموضوع والصفة
قوله وهي جزء معنى اللفظ المقصود **اقول** اي الماهية الانسانية
 جزء معنى المقصود فيكون مفهوم الحيوان ايضا جزء ذلك المعنى
 المقصود لان جزء الجزء **قوله** وانما اعتبر في المقسم **اقول**
 اي اعتبر في المقسم المطابقة وحدها ولم يعتبر الدلالة مطلقا
 بحيث يندرج فيها التقسيم والالتزام ايضا وانما اعتبار
 التقسيم والالتزام بدون المطابقة فيما لم يذهب اليه
 وهم ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة فاما ان يشترط في التمييز
 الدلالة جزء اللفظ على جزء معناه المطابق وجز معناه التقسيم
 وجز معناه الالتزام اي جميعا حتى اذا ضد بجز اللفظ الدلالة
 على اجزاء معانيها الثلاثة كان مركبا واذا انشأ الدلالة با

انما اعتبر في المقسم **اقول**
 اي اعتبر في المقسم المطابقة وحدها ولم يعتبر الدلالة مطلقا

وكذلك
 اذا كان فاعله في ذاته
 اذا كان فاعله في ذاته
 اذا كان فاعله في ذاته

في حالة واحد ويجب وضع واحد فليست الأقسام زيادة
 التباس **قوله** والاولى ان يكون الافراد والتركيب بالنسبة
 الى المعنى **قوله** ذكر الافراد ههنا على ما وقع في بعض النسخ اسطر
 والصحح تركه اذ المقصود ان التركيب باعتبار المعنى الثغني
 والا لثراي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار معنى المطابقي دون
 واما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابقي
 تحقق باعتبار المعنى الثغني والالتراي لكن التركيب هو المفهوم
 الوجودي واعتباران بحسب المعنى المطابقي يعني عن اعتباران
 بحسب المعنيين الاخرين فلذلك لا تعتبر المطابقة وحدها ولم
 يلغى في ما يقتضيه الافراد من الاكتفاء بغير المطابقة
قوله واما في الالتزام فلا نه اذا دل جزا للفظ على جزا المعنى
 الالتراي **قوله** اعني جعله بان الدلالة الالتراي منه
 وان استلزمنا المطابقة الا ان تركيب اللفظ بحسب
 الالتزام لا يستلزم تركيبة بحسب المطابقة لجواز ان يكون

في حالة واحد ويجب وضع واحد فليست الأقسام زيادة
 التباس قوله والاولى ان يكون الافراد والتركيب بالنسبة
 الى المعنى قوله ذكر الافراد ههنا على ما وقع في بعض النسخ اسطر
 والصحح تركه اذ المقصود ان التركيب باعتبار المعنى الثغني
 والا لثراي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار معنى المطابقي دون
 واما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابقي
 تحقق باعتبار المعنى الثغني والالتراي لكن التركيب هو المفهوم
 الوجودي واعتباران بحسب المعنى المطابقي يعني عن اعتباران
 بحسب المعنيين الاخرين فلذلك لا تعتبر المطابقة وحدها ولم
 يلغى في ما يقتضيه الافراد من الاكتفاء بغير المطابقة
 قوله واما في الالتزام فلا نه اذا دل جزا للفظ على جزا المعنى
 الالتراي قوله اعني جعله بان الدلالة الالتراي منه
 وان استلزمنا المطابقة الا ان تركيب اللفظ بحسب
 الالتزام لا يستلزم تركيبة بحسب المطابقة لجواز ان يكون

الله بالقياس الى اجزاء جميع هذه المعاني او بالقياس الى
 بعضها كان مفقدا واما ان يكتفى في التركيب بالدلالة على
 جزء من اجزاء هذه المعاني وحيث يتحقق التركيب بالنظر الى
 بعضها وكذا يتحقق الافراد بالنظر الى كل واحد من الالتراي
 لانه عدم التركيب فاذا استفي التركيب نظر الى الثغني
 مثلا كانه ان افاد نظرا اليه والاول مستبعد جدا
 فلذلك لم يتعين له وبين ان الثاني يستلزم كون
 اللفظ مركبا ومفردا معا نظرا الى دلالتين وجودا او عدا
 واعترض عليه بانه لا محذور في ذلك بل هذا اولى با
 لجواز مجازي من تركيب اللفظ وافاده نظرا الى معنيين
 مطابقين وقد يعترض عن ذلك بان التركيب والافراد
 في عبادة انما كانا في الحالتين وحسب وضعين مختلفين
 فليس هناك زيادة التباس بين الاقسام بخلاف ما كان منه
 فان التركيب والافراد منه وان كانا باعتبار دلالتين

المطابقة مخلصا
 او بالنظر الى
 في حالة واحد ويجب وضع واحد فليست الأقسام زيادة
 التباس قوله والاولى ان يكون الافراد والتركيب بالنسبة
 الى المعنى قوله ذكر الافراد ههنا على ما وقع في بعض النسخ اسطر
 والصحح تركه اذ المقصود ان التركيب باعتبار المعنى الثغني
 والا لثراي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار معنى المطابقي دون
 واما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابقي
 تحقق باعتبار المعنى الثغني والالتراي لكن التركيب هو المفهوم
 الوجودي واعتباران بحسب المعنى المطابقي يعني عن اعتباران
 بحسب المعنيين الاخرين فلذلك لا تعتبر المطابقة وحدها ولم
 يلغى في ما يقتضيه الافراد من الاكتفاء بغير المطابقة
 قوله واما في الالتزام فلا نه اذا دل جزا للفظ على جزا المعنى
 الالتراي قوله اعني جعله بان الدلالة الالتراي منه
 وان استلزمنا المطابقة الا ان تركيب اللفظ بحسب
 الالتزام لا يستلزم تركيبة بحسب المطابقة لجواز ان يكون

في حالة واحد ويجب وضع واحد فليست الأقسام زيادة
 التباس قوله والاولى ان يكون الافراد والتركيب بالنسبة
 الى المعنى قوله ذكر الافراد ههنا على ما وقع في بعض النسخ اسطر
 والصحح تركه اذ المقصود ان التركيب باعتبار المعنى الثغني
 والا لثراي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار معنى المطابقي دون
 واما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابقي
 تحقق باعتبار المعنى الثغني والالتراي لكن التركيب هو المفهوم
 الوجودي واعتباران بحسب المعنى المطابقي يعني عن اعتباران
 بحسب المعنيين الاخرين فلذلك لا تعتبر المطابقة وحدها ولم
 يلغى في ما يقتضيه الافراد من الاكتفاء بغير المطابقة
 قوله واما في الالتزام فلا نه اذا دل جزا للفظ على جزا المعنى
 الالتراي قوله اعني جعله بان الدلالة الالتراي منه
 وان استلزمنا المطابقة الا ان تركيب اللفظ بحسب
 الالتزام لا يستلزم تركيبة بحسب المطابقة لجواز ان يكون

المعنى الالترائى مركبا يدل على اللفظ على جزئه ولا يكون المعنى
 المطابق كذلك ولا يجوز في ذلك لا يلزم دلالة الالترائى
 بلا مطابقة بل يلزم تركيب المدلول الالترائى بدون المدلول
 المطابق ولا يدل بدل على استحالة ذلك ووجه هذا انما
 بان جن اللفظ اذا دل على جزء معناه الالترائى بالانضمام
 فلا بد ان يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق والا
 لزم بثبوت الانضمام بدون المطابقة والجزء الاخر من
 اللفظ لا يكون مهيلا والا لم يكن هناك تركيب بل ضم
 مهيلا الى مستعمل واذا لم يكن مهيلا بل موضوعا للمعنى
 فذلك للمعنى لا يكون عين المدلول المطابق للجزء الاول
 والا لكانا لفظين متساويين يدل كل واحد منهما على
 ما يدل عليه الاخر فلا تركيب هناك ايضا بل يكون
 معنى مغاير للمعنى الاول فلهذا حصل بيننا اللفظ مدلول
 مطابقا قطعاً ولزم التركيب باعتبار المطابقة
 ايضا فان

اللفظ لا يكون مهيلا والا لم يكن هناك تركيب بل ضم مهيلا الى مستعمل واذا لم يكن مهيلا بل موضوعا للمعنى فذلك للمعنى لا يكون عين المدلول المطابق للجزء الاول والا لكانا لفظين متساويين يدل كل واحد منهما على ما يدل عليه الاخر فلا تركيب هناك ايضا بل يكون معنى مغاير للمعنى الاول فلهذا حصل بيننا اللفظ مدلول مطابقا قطعاً ولزم التركيب باعتبار المطابقة ايضا فان

اللفظ لا يكون مهيلا والا لم يكن هناك تركيب بل ضم مهيلا الى مستعمل واذا لم يكن مهيلا بل موضوعا للمعنى فذلك للمعنى لا يكون عين المدلول المطابق للجزء الاول والا لكانا لفظين متساويين يدل كل واحد منهما على ما يدل عليه الاخر فلا تركيب هناك ايضا بل يكون معنى مغاير للمعنى الاول فلهذا حصل بيننا اللفظ مدلول مطابقا قطعاً ولزم التركيب باعتبار المطابقة ايضا فان

ايضا فان قلت اذا دل جن اللفظ على جزء المعنى الالترائى لا يلزم
 ان يكون ذلك دلالة بالانضمام لان المعنى الالترائى وان كان
 خارجا عن المعنى المطابق الا انه لا يلزم ان يكون اجزا للمعنى
 الالترائى خارجة عن المعنى المطابق وذلك لان المركب
 من الداخل والخارج خارج قلت دلالة على جزء المعنى الالترائى
 اما ان يكون التزامية او تضمنية او مطابقة وعلى التقا
 ثبت ثلثة لذلك الجزء من اللفظ مدلول مطابق ولا بد
 ايضا ان يكون للجزء الآخر من اللفظ مدلول مطابقا
 كما بينا فلو لم التركيب بحسب المطابقة قطعاً **قوله** فان لم
 يصلح لان يجوز به وحد هو الاداكفى **اقول** يشكك هذا
 بالضمير المتصلة كالالف في حزباً والواو في حزبوا والكا
 في حزبك والباء في غلامى فان شينا من هذه الضمائر لا
 يصلح لان يجوز به وحد فليزوم ان يكون الضمير اداة
 وتبايعا عنه بان المواد من عدم صلاحية الادوات

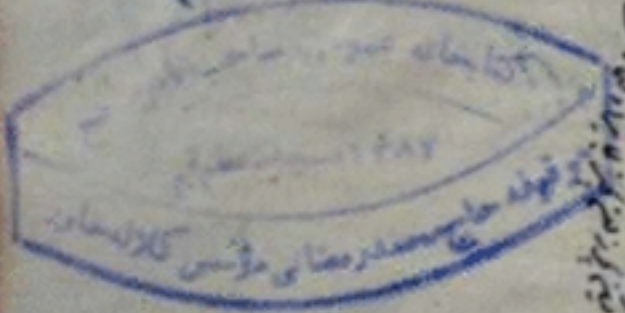
اللفظ لا يكون مهيلا والا لم يكن هناك تركيب بل ضم مهيلا الى مستعمل واذا لم يكن مهيلا بل موضوعا للمعنى فذلك للمعنى لا يكون عين المدلول المطابق للجزء الاول والا لكانا لفظين متساويين يدل كل واحد منهما على ما يدل عليه الاخر فلا تركيب هناك ايضا بل يكون معنى مغاير للمعنى الاول فلهذا حصل بيننا اللفظ مدلول مطابقا قطعاً ولزم التركيب باعتبار المطابقة ايضا فان

اللفظ لا يكون مهيلا والا لم يكن هناك تركيب بل ضم مهيلا الى مستعمل واذا لم يكن مهيلا بل موضوعا للمعنى فذلك للمعنى لا يكون عين المدلول المطابق للجزء الاول والا لكانا لفظين متساويين يدل كل واحد منهما على ما يدل عليه الاخر فلا تركيب هناك ايضا بل يكون معنى مغاير للمعنى الاول فلهذا حصل بيننا اللفظ مدلول مطابقا قطعاً ولزم التركيب باعتبار المطابقة ايضا فان

لأن يجر بها وحدها انما لا يصلح لذلك لا بنفسها ولا بما
 يوادها وتلك الضماير وان لم تصلح ان يجر بنفسها ولكن
 يجوز لأن يجر بها يوادها فان الالف في حرفيها
 والواو في حرفيها بمعنى هم والكاف في حرفيها بمعنى انت
 والباء في حرفيها بمعنى انا وهذه المراد فاصح لأن
 يجر بها وحدها وليس لفظة في مرادها للظرفية حتى
 يوادها لا يكون اداة ايضا وذلك لأن لفظة الظرفية
 معناها مطلقا للظرفية ولفظة في معناها ظرفية مخصوصة
 معتبر بين حصول زيد وبين الدار وهذه الظرفية ا
 المخصوصة المعبرة على هذا الوجه لا يصلح لأن يجر بها
 ولا عنها بخلاف معنى الظرفية المطلقة فانه صالح لها
 وفي حرفيها معنى لفظة من ومعنى لفظة الابداء و
 قبل الاداء ما لم يصلح لأن يجر بها او يجر عنها لم يجر
 الضماير التي وقعت مجرى اسمها كالالف والواو والتاء
 في ضرب

في حرفيها معنى لفظة من ومعنى لفظة الابداء و
 قبل الاداء ما لم يصلح لأن يجر بها او يجر عنها لم يجر
 الضماير التي وقعت مجرى اسمها كالالف والواو والتاء
 في ضرب

في حرفيها معنى لفظة من ومعنى لفظة الابداء و
 قبل الاداء ما لم يصلح لأن يجر بها او يجر عنها لم يجر
 الضماير التي وقعت مجرى اسمها كالالف والواو والتاء
 في ضرب



في ضرب نعم يحتاج في ضربك فعلا على الحال التامة بل المذكور
 ولو قيل للفظ المعنى دائما ان لا يصلح معناه لأن يجر به
 وحده هو الاداء لم يجر الى تاء وبل لا يصلح ولا دخل
 في الاخبار الى **اقول** قيل عليه ليس المقصود من زيد في
 التاء الاخبار عنه بالحصول مطلقا بل بالحصول في الدار
 فلا بد ان يكون في حرفيها من الجزية في المعنى كما ان لفظ لا
 بينهما حرفيها من الجزية فلا فرق في زيد لا حرفيها وهذا الكلام
 حق لكن التام نظر الى جانب اللفظ فوجدنا رفع
 الذب هو حرفيها من الجزية في هذا التركيب حاصل في حرفيها
 المقدر قبل كلمة في حكم بان الجزية قد تم قبلها وجعل
 في لا حاصلا بعد لا فجعله حرفيها من الجزية **قوله** حتى
 اتم فتموا الاذنا الى غير ذمانية الى **قوله** يعني ان القوة
 في اول باب الضماير اذ ذكروا ان الواصلة بين الموضوع والمجرى
 اداة وفتوا الواصلة الى غير ذمانية وهي لا يبدل على

في حرفيها معنى لفظة من ومعنى لفظة الابداء و
 قبل الاداء ما لم يصلح لأن يجر بها او يجر عنها لم يجر
 الضماير التي وقعت مجرى اسمها كالالف والواو والتاء
 في ضرب

في حرفيها معنى لفظة من ومعنى لفظة الابداء و
 قبل الاداء ما لم يصلح لأن يجر بها او يجر عنها لم يجر
 الضماير التي وقعت مجرى اسمها كالالف والواو والتاء
 في ضرب

ثامناً اي يصلح لاحدهما او لهما معا والاولا عنى غير التام اما
ان لا يبدل عليه هو الادوات اما ان يبدل عليه وهو
الافعال الناقصة والثاني ايضا ان لم يبدل جهته على
الزما هو الاسم وان دل هو الكلمة وقد بقا ايضا الاسماء
الموصولة لا يصلح لان يجر بها وحدها فيجب ان يكون أداة
ويجاء بها صالحا لذلك لكننا لا بصاير ما يحتج الى صلة

تليها فالحكم عليه هو الموصول والصلته حا وجب عنه
مبينه له **قولهم** وان صلح لان يجزى به وحده **اول** هذا
القسم لكون مفهومه وجودا كان اولى بالتقديم من القسم
الذي قدمه لكون مفهومه عدميا لكن هذا القسم الجود
بنفسه الى قسمين فلو قدم فاما ان ينقسم الى قسميه اولا
ثم يذكر ما هو قسميه فيلزم تباعدا القسمين وذلك يجب
اقتضاه في الفهم فاما ان يذكر ما هو قسميه عقبه ثم يبعث
الى قسميه ثانيا وذلك يجب تكرارا في ذكر القسمين

اصلا كقولك قد زيد هو قائم والى زمانية تدل عليه
لكان في زيد كان قائما فذل ذلك على الهم عدوا لافعال
النافضة ادوات زمانية **قوله** ونظر النحاة فيها من حيث
اللفظ بنفسه الخ **اقول** لان مقصودهم تبيين الالفاظ فلما
وجدوا لافعال النافضة انها تشترك ما عداها من
الافعال المسماة بالتامة لتماها مع فاعلها كلاما في
كثير من العلامات والافعال للفظية فجعلوها الافعال
واما القوم فقد وجدوا ان معانيها توافق معاني
الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها وحدها ادراجها
في الادوات وان كانت متارة عن سابغ الادوات بالذلة
على الزمان ولذا لست بها لعض كمال وجودية لانها
تدل على الثبوت ومن ثم قبل الاولى ان ترتفع اللفظة
ويقال للفظ المفرد اما ان يكون معناه غير تام الى
لا يصلح لان يجز به ولا عنه واما ان يكون معناه
تاما

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

و در این کتاب که در این کتابخانه است و در این کتابخانه است

و در این کتاب که در این کتابخانه است
در این کتابخانه است

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله

في التمع بان يسمع بعضها قبل وبعضها بعد **قوله** وفي اللفظ
 والحروف **اول** اذا بدأ بالالفاظ ها يتركب من الحروف كون
 قائم وبالحروف ما يقابلها لقولك بك فانه مركب من اداة
 واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكتفى بالالفاظ لكان
 لتناولها الحروف ايضا **قوله** ليس لهذه المثابة **اول** وذلك
 لان المادة والهيئة مسموعتان معاً من ان واحد **قوله** هذا
 اشارة الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه **اول** اما جعل هذه
 القسمة مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ الى الحرفي
 والكلبي انما هو بحسب اضافة معناه بالحرفية والكلبية
 ومعنى الاسم من حيث هو معناه صالح للانقسام فان معنى
 زيد من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح ان يوصف بالحرفية
 ويحكم بها عليه وكذا معنى الانسان يصلح ان يحكم عليه
 بالكلبية واما الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس
 معنى مستقلاً يصلح ان يحكم عليه بفتح اصلا وذلك لان

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله
 في التمع بان يسمع بعضها قبل وبعضها بعد
 والحروف اول اذا بدأ بالالفاظ ها يتركب من الحروف كون
 قائم وبالحروف ما يقابلها لقولك بك فانه مركب من اداة
 واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكتفى بالالفاظ لكان
 لتناولها الحروف ايضا قوله ليس لهذه المثابة اول وذلك
 لان المادة والهيئة مسموعتان معاً من ان واحد قوله هذا
 اشارة الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه اول اما جعل هذه
 القسمة مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ الى الحرفي
 والكلبي انما هو بحسب اضافة معناه بالحرفية والكلبية
 ومعنى الاسم من حيث هو معناه صالح للانقسام فان معنى
 زيد من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح ان يوصف بالحرفية
 ويحكم بها عليه وكذا معنى الانسان يصلح ان يحكم عليه
 بالكلبية واما الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس
 معنى مستقلاً يصلح ان يحكم عليه بفتح اصلا وذلك لان

وهذا ايضا بان صبغة المضارع تدل على الحال والانتفاء
 على اللاحق وليس هذا لاجل صبغة فالاولى ان يوصح
 لان يجنب به وحده اما ان يصلح لان يجنب عنه اولاً ولا
 الاسم والثاني الكلمة فان قلت يلزم من ذلك ان يكون
 اسماً الاضمار كلما قلت لا بعد في ذلك لان ههنا اذا
 بمعنى بعد ينبغي ان يكون كلمة مثله واما عند النجاة ايها
 اسماً فلا مود للقطبة وبالجملة كل ما لا يصلح معناه حقيقة
 لان يجنب عنه وحده فهو عند القوم اداة سواء كان عند
 النجاة فعلاً كالأفعال الناقصة او اسماً كاذاً ونظائرها
 وكل ما يصلح لان يجنب به وحده ولا يصلح لان يجنب عنه
 هو عندهم كلمة وان كان عند النجاة من الاسماء على هذا
 يكون امثاله الادوات عن اخواتها بقيد على واثبات الكلمة
 عنها بقيد وجود وعن الاسم بقيد على واثبات الاسم
 عنها بقيد وجود **قوله** مسموعة اه **اول** هي منقبة
 في السمع

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله
 في التمع بان يسمع بعضها قبل وبعضها بعد
 والحروف اول اذا بدأ بالالفاظ ها يتركب من الحروف كون
 قائم وبالحروف ما يقابلها لقولك بك فانه مركب من اداة
 واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكتفى بالالفاظ لكان
 لتناولها الحروف ايضا قوله ليس لهذه المثابة اول وذلك
 لان المادة والهيئة مسموعتان معاً من ان واحد قوله هذا
 اشارة الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه اول اما جعل هذه
 القسمة مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ الى الحرفي
 والكلبي انما هو بحسب اضافة معناه بالحرفية والكلبية
 ومعنى الاسم من حيث هو معناه صالح للانقسام فان معنى
 زيد من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح ان يوصف بالحرفية
 ويحكم بها عليه وكذا معنى الانسان يصلح ان يحكم عليه
 بالكلبية واما الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس
 معنى مستقلاً يصلح ان يحكم عليه بفتح اصلا وذلك لان

والمعنى من هذا ان يكون معنى الفعل

معنى من مثله هو الابتداء المحصور في الحرف بين السين والبصر

مثلا على وجه يكون هوالة لملاحظتها ومراة لتعرفها

لها فلا يكون لهذا الاعتبار ملحوظا فاصلا فلا يصلح لان يكون

محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما عليه وكذا الفعل

الناس كقرب مثلا يشتمل على حدث كالتقرب وعلى نسبة

مخصوصة بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما

على انه آله لملاحظتها على قياس معنى الحرف وهذا المجموع معنى

الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى غير

مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشئ اخر

نعم جزمه اعني الحدث ومن ماخوذ في معنى الفعل على انه

مستدل بشئ اخر فصار الفعل باعتبار جزمه معناه محكوما

به واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا

محكوما به فالفعل انما انما من الحرف باعتبار اشتغال

معناه على ما هو مستدل اليه من غير الحرف اذ ليس له معنى

مستقل

والمعنى من هذا ان يكون معنى الفعل

والمعنى من هذا ان يكون معنى الفعل

والمعنى من هذا ان يكون معنى الفعل

والمعنى من هذا ان يكون معنى الفعل

مستقل ولا يجوز معنى يصلح لان يكون مستدا ومستد اليه

وان شئت انتحاح هذه المعاني عندك فغير من معنى من يلفظ

ثم اتقوا هل يقدر ان يحكم عليه او به ولا اخذك ان يكون

في مرتبة من ذلك وكذا عمن عن معنى ضرب بلفظه ثم تأمل

فيه فانك تجدك انك جعلت القرب مستدا الى شئ

وربما جرت به بلسا او مات اليه واما مجموع القرب

والنسبة المعبرة بينه وبين غيره فمما لا يصير محكوما

به وكذا عمن من مفهوم الانسان بلفظه فانك تجد

صالحا لان يحكم عليه وبه صلوحا لاشبهه فيه فطعا

فقد ان معنى الاسم من حيث هو معناه يصلح للاقتضاف با

لكلته والجزئية والحكم بهما عليه واما معنى الكلمة وا

والاداة من حيث هو معناه فلا يصلح التثني عن ذلك

اصلا لكن اذا عمن عن معناه بالاسم كان يقال معنى

من او معنى ضرب صح ان يحكم عليها بالكلمة والجزئية و

والمعنى من هذا ان يكون معنى الفعل

والمعنى من هذا ان يكون معنى الفعل

والمعنى من هذا ان يكون معنى الفعل

هذا هو الوجه في قوله اوله الى ترتيبها لا على ما له
اوله الى ان يكون للمركب نحو الشيء قوله الى ترتيبها لا على ما له
اوله الى ان يكون للمركب نحو الشيء قوله الى ترتيبها لا على ما له

ان لا يلاحظ في احد الموضعين الوضع الاخر سواء كانا في هذا
واحد ولا وسواء كان بينهما مناسبة او لا **قوله** الى ذوات
القوائم الاربع **قوله** وقبل الى الفرس خاصة ولعلم ان
الجزئي يقابل لكل فلا يجمع شيئا من اقسامه وان المتوا
والمشكك متقابلان فلا يجمع في شيء آخر واما المشترك
فقد يكون جزئيا بحسب كلا معينه كن بدا ذاهمنا به تخا
وقد يكون كلنا بحسبها كالعين وقد يكون كلنا بحسب احد
معينه وجزئيا بحسب لآخر كلفظ الانسان اذا جعل
لشخص ايضا واذا اعتبر معناه الكلي فاما ان يكون متواظما
او مشككا وفر على ذلك حال المنقول فانه يجوز جريان
هذه الاقسام فيه فيجوز ان يكون المعنيان المنقول
عنه والمنقول اليه جزئيين او كليتين او احدهما جزئيا
والآخر كليتا نعم المنقول والمشارك متقابلان فلا يجمعان وكلنا
الحال بين الحقيقة والجاز **قوله** فانه للمركب في السلك
اقول الاول

ترتيبها لا على ما له اوله الى ان يكون للمركب نحو الشيء قوله الى ترتيبها لا على ما له

والاشترار المنقول في معنى
وهو الذي لم يعدم اجتهادنا
اعتبارا واحدا فان الحقيقة والجاز
لا يجمعان واعتبارا واحدا الله اعلم
بما يشاء من كلفظ الدابة
منه يستعمل في ذات القوائم الاربع
فانه حقيقة منها معنى والجاز علم اللغة
وعبر ذلك به

هذا هو الوجه في قوله اوله الى ترتيبها لا على ما له
اوله الى ان يكون للمركب نحو الشيء قوله الى ترتيبها لا على ما له
اوله الى ان يكون للمركب نحو الشيء قوله الى ترتيبها لا على ما له

هذا هو الوجه في قوله اوله الى ترتيبها لا على ما له
اوله الى ان يكون للمركب نحو الشيء قوله الى ترتيبها لا على ما له
اوله الى ان يكون للمركب نحو الشيء قوله الى ترتيبها لا على ما له

هذا هو الوجه في قوله اوله الى ترتيبها لا على ما له
اوله الى ان يكون للمركب نحو الشيء قوله الى ترتيبها لا على ما له
اوله الى ان يكون للمركب نحو الشيء قوله الى ترتيبها لا على ما له

المراد بالاستدعاء الى الاستدعاء وبالنظر المتبين ما
 ذكرناه بقوله كما اذا قيل زيد الى اخره ولا يخفى ان
 يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركبانا ما لان الخاطب
 بالنظر ان يتبين المصوب ويؤخر غير الى غير ذلك من كان
 والمكافاة يخرج النظر الى مفهوم اللفظ **قول** يعني اذا جرد

النظر عن مفهوم المركب وبقطع النظر عن خصوصية المتكلم
 بل عن خصوصية ذلك المفهوم وينظر الى محصل مفهومه و
 ماهية كان عند العقل محملا للصدق والكذب فلا
 بد ان خبر الله انه وكذا جز القول لا محتمل للكذب لانا
 اذا قطعنا النظر عن خصوصية المتكلم ولا حتمنا محموله
 ذلك الجز وجدناه اما ثبوت شئ لشيء وسلبه عنه وذلك
 محتمل الصدق والكذب عند العقل وكذا لا بد ان مثل
 ولنا الكل اعظم من الجز وغيره من البداهات التي يحزم
 العقل لها عند تصورهما مع النسبة صدق محتمل
 محتمل

المراد بالاستدعاء الى الاستدعاء وبالنظر المتبين ما
 ذكرناه بقوله كما اذا قيل زيد الى اخره ولا يخفى ان
 يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركبانا ما لان الخاطب
 بالنظر ان يتبين المصوب ويؤخر غير الى غير ذلك من كان
 والمكافاة يخرج النظر الى مفهوم اللفظ **قول** يعني اذا جرد

لا يحتمل عند الكذب اصلا بل هو جازم لصدقه وحاكم بامتنان
 كذبه قطعا لانه اذا قطعنا النظر عن خصوصية تلك البداهات
 ونظرنا الى محمول مفهومها وماهياتها وجدناه اما ثبوت
 شئ لشيء وسلبه عنه وذلك محتمل الصدق والكذب
 عند العقل بل لا شبهة والحاصل ان الجز محتمل الصدق والكذب
 عند العقل نظر الى ماهية ومفهومه مع قطع النظر عن ما
 عداها حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الجز فلهذا اشكال في
 ان الاخبار باسرها محتملة للصدق والكذب وهذا هو
 مشهور وهو ان تعريف الجز باحتمال الصدق والكذب يستلزم
 الدوران الصدق مطابقة الجز للواقع والكذب عدم مطابقة
 الجز للواقع والكذب عدم مطابقة له للواقع والجز ان
 ذلك انما يرد على مرفضة الصدق والكذب بما ذكرناه واما اذا
 فسر الصدق بالمطابقة النسبة الابطاعية والانتفاعية
 للواقع والكذب بعدم مطابقتها للواقع فلا دور له اصلا

المراد بالاستدعاء الى الاستدعاء وبالنظر المتبين ما
 ذكرناه بقوله كما اذا قيل زيد الى اخره ولا يخفى ان
 يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركبانا ما لان الخاطب
 بالنظر ان يتبين المصوب ويؤخر غير الى غير ذلك من كان
 والمكافاة يخرج النظر الى مفهوم اللفظ **قول** يعني اذا جرد

المراد بالاستدعاء الى الاستدعاء وبالنظر المتبين ما
 ذكرناه بقوله كما اذا قيل زيد الى اخره ولا يخفى ان
 يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركبانا ما لان الخاطب
 بالنظر ان يتبين المصوب ويؤخر غير الى غير ذلك من كان
 والمكافاة يخرج النظر الى مفهوم اللفظ **قول** يعني اذا جرد

على ما في خبر المتكلم عن الاستعلاء فماذا الوجه المقصود **الاستعلاء**
 لم يكن تلك المناسبة مربية فالأمر في ذلك سهل **قوله**
 والنهي عن الأمر بناء على أن الترتيب هو كلف النفس **قوله**
 ذهب جماعة من المتكلمين إلى أن المطلوب بالنهي ليس هو
 عدم الفعل كما هو المتبادر إلى الفهم لأن عدم مستمر من
 الأزل فكيف يكون مقدما للعبد ولا حاصل بتفصيله
 بل المطالبة هو كلف النفس عن الفعل وحيث شارك في الأمر
 فإن المطالب هو الفعل إلا أن المطالب بالنهي ضد مخصوص
 هو الكلف عن فعل آخر ويمكن ادراجه في الأمر كما ذكره
 أخرجه عنه بأن يقيد الأمر بأنه طلب فعل عن كلف
 كما فعله بعضهم وذهب جماعة أخرى منهم إلى أن المطالب
 هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار استمراريته
 أدله أن يفعل الفعل فيزول استمراريته ولامر أن لا
 يفعل فلا يستمر عمله وله أن لا يفعل فيستمر عمله وحيث لا
 يكون

هذا هو المطلوب بالنهي ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر إلى الفهم لأن عدم مستمر من الأزل فكيف يكون مقدما للعبد ولا حاصل بتفصيله بل المطالبة هو كلف النفس عن الفعل وحيث شارك في الأمر فإن المطالب هو الفعل إلا أن المطالب بالنهي ضد مخصوص هو الكلف عن فعل آخر ويمكن ادراجه في الأمر كما ذكره أخرجه عنه بأن يقيد الأمر بأنه طلب فعل عن كلف كما فعله بعضهم وذهب جماعة أخرى منهم إلى أن المطالب هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار استمراريته أدله أن يفعل الفعل فيزول استمراريته ولامر أن لا يفعل فلا يستمر عمله وله أن لا يفعل فيستمر عمله وحيث لا يكون

يكون
 قسم الفعل
 في قسمين
 قسمه
 في قسمين
 قسمه
 في قسمين
 قسمه

لا يكون التقى مندرجا تحت الأمر **قوله** ولو ادنا ابرارهم **قوله**
 جعلنا خارج طلبا لشيء أعم من طلب الفعل لأنه جعله
 متناولا لطلب الفهم وطلب غيره اعني طلب الفعل وطلب
 فذلك وقد عرفت أن الاستفهام أيضا يدل على طلب الفعل
 وكيف لا والمطلوب من الغير ما فعله فقط على رأى
 وأما فعله مع عدمه على رأى آخر وليس المطالب بالاستفهام
 والعدم فتعين أن يكون هو الفعل لا مقدور غيره
 اتفاقا فلا ولي أن يقال لا نشاء إذا دل على طلب الفعل لآله
 وضعته فاما أن يكون المقصود حصول شيء في الذهن
 من حيث هو حصول شيء فيه فهو الاستفهام وأما أن يكون
 المقصود حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء
 فيه فهو الاستفهام من خارج وعدم حصوله فيه
 فالأول مع الاستعلاء أم والثاني مع الاستفهام الاستعلاء
 حتى الخ وأما فبئنا الاستفهام بالحيثية لئلا ينقض

هذا هو المطلوب بالنهي ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر إلى الفهم لأن عدم مستمر من الأزل فكيف يكون مقدما للعبد ولا حاصل بتفصيله بل المطالبة هو كلف النفس عن الفعل وحيث شارك في الأمر فإن المطالب هو الفعل إلا أن المطالب بالنهي ضد مخصوص هو الكلف عن فعل آخر ويمكن ادراجه في الأمر كما ذكره أخرجه عنه بأن يقيد الأمر بأنه طلب فعل عن كلف كما فعله بعضهم وذهب جماعة أخرى منهم إلى أن المطالب هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار استمراريته أدله أن يفعل الفعل فيزول استمراريته ولامر أن لا يفعل فلا يستمر عمله وله أن لا يفعل فيستمر عمله وحيث لا يكون

لأنه لا يمكن أن يكون المقصود حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه فهو الاستفهام من خارج وعدم حصوله فيه فالأول مع الاستعلاء أم والثاني مع الاستفهام الاستعلاء حتى الخ وأما فبئنا الاستفهام بالحيثية لئلا ينقض

بحسب ما ينبغي وفهمي فان المقصود بهما حصول التعليم والتفهيم
في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول اثر في
الذهن وهذا الفرق وقيل يحتاج الى تامل صادق مع
توفيق الهى والله الموفق والمعين **وله** المعاني الصور الذهنية
من حيث وضع بارائها الفاظ **اول** المعنى اما مفعلا كما هو
القائم عن معنى اذا اضداد المقصود واما مخففة معنى با
لشديد اسم مفعول منه الى المقصود واما ما كان
هو لا يخلو على الصور الذهنية من حيث هو بل من حيث
انها بقصد من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان
الدلالة اللفظية العقلية او الطبيعية ليست بمعبرة
كما دلت الاشارة اليه فلذلك قال من حيث انه وضع
بارائها الالفاظ وقد يكون يقتضى في اطلاق المعنى على
الصور الذهنية مجرى صلاحيتها لان يقصد باللفظ
سواء وضع لها لفظ ام لا والماسب لهذا المقام هو
الاول **اول** **اول**

الاول لان المعنى باعتبار يتحقق الافراد والتركيب بالفعل
وعلى الثاني بصلاحية الافراد والتركيب **وله** فان غير
اول يعنى ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون لسطا
لاخر له ومن المعنى المركب ما يكون مركبا وله جزا بل المراد
من المعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا ومن المعنى المركب ما
لفظه مركبا وله جزا فالافراد والتركيب صفتان للالفاظ
اما لفظا وتوصفا معا بهما يتعاقبان المعنى المفرد ما يستفاد
من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ
المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزا من
لفظه والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزا من جزا لفظه سواء
كان هناك المعنى واللفظ جزا او لا يكون لشي من ههنا جزا
او يكون احدهما جزا دون آخر **وله** وكل مفهوم **اول** ملخص
الكلام ان ما حصل في العقل فهو مجرد حصوله فيه ان امتنع
العقل في صفة على كثرين هو الجوى كدلت زيد فانه

يعنى ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون لسطا
لاخر له ومن المعنى المركب ما يكون مركبا وله جزا بل المراد
من المعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا ومن المعنى المركب ما
لفظه مركبا وله جزا فالافراد والتركيب صفتان للالفاظ
اما لفظا وتوصفا معا بهما يتعاقبان المعنى المفرد ما يستفاد
من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ
المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزا من
لفظه والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزا من جزا لفظه سواء
كان هناك المعنى واللفظ جزا او لا يكون لشي من ههنا جزا
او يكون احدهما جزا دون آخر **وله** وكل مفهوم **اول** ملخص
الكلام ان ما حصل في العقل فهو مجرد حصوله فيه ان امتنع
العقل في صفة على كثرين هو الجوى كدلت زيد فانه

اذا حصل عند العقل استحالة منه وضد نفسه على كثير من
الكل فالكلمة امكن ومن الاشتراك والجزئية استحالة
قول من حيث انه متصور **اقول** لما كان ظاهر العبارة
يبدل على ان المانع من الشك هو نفس صورة جهة فبشر
على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور **قول**
وقد يقع في بعض النسخ اه **اقول** منشأ هذا التهمان ا
القوم قد يصعب اللفظ بالكل والجزئي وان كان بالعرض
فيقولون اللفظ اما ان يمنع نفس صورة معناه من وقوع
الشك منه هو الجزئي ولا يمنع هو الكل **قول** واما قيد
بنفس التصور **اقول** ببيان ان لو قيل كل مفهوم اما ان يمنع
من الشك لغير ان المقصود منه من الاشتراك بين كثيرين
في نفس الامور امتناعا اشتراك بين الكثيرين في نفس الامور
فلزم ان يكون مفهوم الوجود داخلا في حد الجزئي
فلما قيد بالتصور علم ان المراد منعه في العقل من
اي يمنع المفهوم

هذا هو المقصود من قوله
اللفظ بالكل والجزئي
ان اللفظ بالكل
لا يمنع من وقوع
الشك منه هو الجزئي
ولا يمنع هو الكل
لان اللفظ بالكل
لا يمنع من وقوع
الشك منه هو الجزئي
ولا يمنع هو الكل

هذا هو المقصود من قوله
اللفظ بالكل والجزئي
ان اللفظ بالكل
لا يمنع من وقوع
الشك منه هو الجزئي
ولا يمنع هو الكل
لان اللفظ بالكل
لا يمنع من وقوع
الشك منه هو الجزئي
ولا يمنع هو الكل

اي يمنع العقل من ان يجعله متشككا ويمنع منه ذلك فلا يمكن
للعقل فرض اشتراكه فلا يمكن دخول مفهوم واجب الوجود في حد
الجزئي فاما التقيد بالنفس فلان لا يتوهم دخول مفهوم واجب في رتبة الجدة
اذا لاحظ العقل مع ملاحظة برهان التوحيد فان العقل لا
يملك فرض اشتراكه بين الكثيرين لكن هذا الامتناع لم يحصل
نصرة وحصوله في العقل بل به وبملاحظة ذلك البرهان وما
يجوز تصوره وحصوله العقل فيمكن للعقل فرض اشتراكه **قول**
وكالكليات الفرضية **اقول** هي التي لا يمكن صدقها في نفس
الامر على شي من الاشياء الخارجية والذاتية كالاشياء فان كل ما
يفرض في الخارج ضروري وكل ما يفرض في الذات فهو شئ في الذات
ضروري فلا يصدق في نفس الامر على شي منها انه لا شئ في
لان إمكانية الامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه في نفس
انه ممكن عام فيصدق صدق نقيضه في نفس الامر على مفهوم
من المفومات واللا موجود فان كل ما هو موجود في الخارج

هذا هو المقصود من قوله
اللفظ بالكل والجزئي
ان اللفظ بالكل
لا يمنع من وقوع
الشك منه هو الجزئي
ولا يمنع هو الكل
لان اللفظ بالكل
لا يمنع من وقوع
الشك منه هو الجزئي
ولا يمنع هو الكل

الشيء الذي لا يشترط فيه العقل

يصدق عليه أنه موجود فيه وكل ما في الذهن بصدق عليه
أنه موجود في الذهن فلا يمكن صدق تقييده على شيء أصلا
لكن هذه الكليات الغريبة مع امتناع صدقها على شيء لا يمنع
العقل من حصولها من غير من الاشتراك بل يمكن فرض اشتراك
بمجرد حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول تقايعها بجميع الأشياء
وإنما اعبر القوم في التقسيم إلى الكلّي والجزئي حال المفهومات في
العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لا اشتراكها وعدم امتناعها
عنه فعملوا امتناع مفهوم الواجب وتقايع المفهومات
الشاملة بجميع الأشياء الذهنية والتجارية حقيقة والمقدرة
داخلت تحت الكليات دون الجزئيات ولم يعتبر حال المفهومات
في نفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الأمر وعدم
امتناعها عنه فيه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلية في الجزئيات
بناء على أن معصودهم التوصل ببعض المفهومات إلى بعض
دون الكل

الذهني

الشيء الذي لا يشترط فيه العقل

الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم **قوله** ومن ههنا يعلم
أي من أن مفهوم واجب الوجود ومفومات الآشئ والآشئ
واللا موجود كليات يعلم أن الأفراد الكلّي التي يتحقق لها كلية لا
يجب أن يصدق عليها الكلّي في نفس الأمر بل من شأنها امتناع صدق
عليها في نفس الأمر بأن مفهوم واجب الوجود يمنع صدقها في
نفس الأمر على كثير من واحد والكليات الغريبة يمنع صدقها
في نفس الأمر على شيء واحد فضلا عما هو أكثر منه للمعنى في أفراد
الكلّي أمكان فرض صدقها عليها أو لهذا القدر يتحقق كليته وهو
تلك الأفراد المراد تحقيقه لكلية غير لازم في نفس الأمر فلو كان فردا
للكلّي في نفس الأمر وأمكن صدقها عليه نهيا وستظهر ناهية هذا
النكته إلى علمت هنا في مباحث تحقيق مفهومات القضايا

الشيء الذي لا يشترط فيه العقل

الشيء الذي لا يشترط فيه العقل

المحصورة **قوله** نلوا ويعبر نفس المقصود **قوله** هذا متعلق
بقوله لأن من الكليات ما يمنع من الشك في **قوله** غالبا **قوله**
إشارة إلى أن بعض الكليات ليس جنس الجزئيات كالمفاهيم

الشيء الذي لا يشترط فيه العقل

الشيء الذي لا يشترط فيه العقل

منه من غير ان يكون له في الحقيقة

منه من غير ان يكون له في الحقيقة

والعرض العام ولما الثلاثة الباقية فهي الجزئيات فان
الجزء والفصل من ان للماهية النوع والتوهم من الشخص
من حيث هو شخص وان كان تمام ما هيته **قوله** وكلية التي
الماضي بالنسبة الى الجزئيات **قوله** لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر
في الكلي بالقياس الى الجزئيات الاضافي فان كل واحد منهما
متضابق للاخر ومعنى الجزئيات الاضافي هو المندرج
تحت شي وذلك لان الجزئيات المتباينة متساوية لذلك الجزئيات
ولغيره والكلية والجزئية الاضافية مفهوم متضابقا
لا يستفاد احدهما الا مع الآخر كالابوة والبنوة واما الجزئية
الحقيقية فهي متباينة للكلية كتقابل الملكة والعدم
فان الجزئية منع ومن الاشتراك بان يصدق على كثير
والكلية عدم المنع فالاولى ان يذكر وجه التسمية في
الكلي والجزئيات الاضافية ثم يبق وانما سمي الجزئيات الحقيقية
ايضا جزئيات لانه احص من الجزئيات الاضافي فاطلق اسم

العام

منه من غير ان يكون له في الحقيقة

منه من غير ان يكون له في الحقيقة

منه من غير ان يكون له في الحقيقة

العام على الخاص وفيه بالحقيقة لما سنده **قوله** وهي
التي لا تفصل بين جزئيات **قوله** وذلك لان الجزئيات
انما تدرك بالاحساس اما بالحواس الظاهرة او بالباطنة
وليس لاحساس ما يودي بالنظر الى احساس آخر بان يحس
بمحموسا متعدده ويثبت تلك المحسوسات على وجه يودي
الى الاحساس محسوسا آخر بل لا بد لذلك المحسوس الآخر من
احساس ابتداء وذلك ظاهرا واجعا الى وجدانه وكذلك
ليس ترتيبا للمحموسات مودبا الى ادراك كلي وذلك لظاهره
الجزئيات مما لا يقع فيه نظر وفكر اصلا ولا هي مما يحصل
لفكر ونظر فليست كاسبه ولا كسبية فلا عرض للمنفق
معلق بالجزئيات فلا بحث له عنها بل لا بحث عن
الجزئيات في العلوم الحقيقية اصلا وذلك لان المقصود
من تلك العلوم يحصل كمال للنظر الانسانية الذي ليس
يفاقها والجزئيات متغيرة وتبدل فلا يحصل من ادراك

منه من غير ان يكون له في الحقيقة

منه من غير ان يكون له في الحقيقة

الاشياء المنفصلة الى الجنس والفضل واما الثاني بالمعنى

كأن ينفى بقاء النفس وايضا الجرناس من منضبطة لكن ثلثا
وعدم انحصارها في عدة نفى قوة الانسان بنفاصله
فلا يبحث الا عن الكليات فان قلت قد ذكر ههنا الجرناس
الحقيقي وسيد كوالجني الاضافي والنسبة بينهما وذلك
بحث عن الجرناس الحقيقي فلما ذكر ههنا مفهوم الجرناس
الجني الحقيقي ليتضح به مفهوم الكل واما بالنسبة
بين المعنيين فمن ثمة التصور اذ بمعرفة النسبة
بين المعنيين ينكشف اذ باده الانكشاف واما الجرناس الا
ضافي فان كان كليا فالبحث عنه لكونه كليا وان كان
جريا حقيقيا فلا بحث عنه واما التصور مفهومه انما
لقسمه فليس بمشاعنه لان البحث باحوال التي فا
حكاكه ولا يبا مفهومه **قوله** ويبقى الثاني على ما ليس
بجارج عنها **اول** عن الماهية فيتناول الثاني لهذا
المعنى الماهية لانها ليست خارجة عن نفسها ويتناول
اجزائها

والاشياء المنفصلة الى الجنس والفضل واما الثاني بالمعنى

الاشياء المنفصلة الى الجنس والفضل واما الثاني بالمعنى

الاشياء المنفصلة الى الجنس والفضل واما الثاني بالمعنى
الاولى الى التاخر في الماهية يتحقق بالاجزاء وفي قوله
وبما اشار الى ان اطلاق الثاني على المعنى الاول
اشي **قوله** الا يعارض مشيئة حارجة لها بمناز شخص
عن شخص **اول** يعني ان افراد الانسان لا يشتمل الا
على الانسانية وعوارض مشيئة موجبة للمنع عن فرض
الاشياء الك وليست تلك العوارض معتبرة في ماهية
تلك الافراد بل هي معتبرة في كونها اشخاصا معينة
مناز بعضها عن بعض فيكون الانسانية تمام ماهية
كل فرد من تلك الافراد **قوله** وفولنا متفقين بالحقا
ليخرج الجنس الخ **اول** هذا الفيد يخرج الجنس مطلقا
كما ذكره ويخرج العوض العام ايضا مطلقا ويخرج الفضل
البعيد كالحسنا والثنائي وقابل الابعاد ويخرج ايضا
خواص الاجناس كما لما شي مثلا فانه وان كان عرضا عاما

الاشياء المنفصلة الى الجنس والفضل واما الثاني بالمعنى

في جواب ما هو اما النوع فلانه تمام الماهية لافراد المتفقه

بالقياس الى الانسان مثلا كنهه خاصه بالقياس الى
الحيوان واما القيد الاخر في جواب ما هو فانه يخرج
العضول مطلقا فبينة كانهما وبعيد ويخرج الخواص
ايضا مطلقا سواء كانت خواص الانواع والاجناس فكلا
اسناد اخراج العضول والخواص الى القيد الاخر في جواب
اخراج العرض العام فقد قبل اسناده الى الاول اولى
واما اسناده الى الثاني فبينا لادراجته مع الخاصة للثاني
اباه في العرضية في سلك الاخراج بعيد واحد قوله ثانيا
لا يفي في جواب ما هو **اولا** ما عرضا العام فلا يفي في جواب ما هو
لانه ليس تمام ماهية لما هو عرضا العام له ولا في جواب
اي ثني هو لانه ليس بمميز لما هو عرضا عام له ولا اما
الفضل والخاصة فلا يفي في جواب اي ثني هو لانما يميز
انه فالفضل في جواب اي ثني هو في جوهره والخاصة
في جواب اي ثني هو في عرضيه واما النوع والجنس فيقال
في جواب

في جواب ما هو اما النوع فلانه تمام الماهية لافراد المتفقه
الحقيقة واما الجنس فلانه تمام الماهية لافراد مختلفة
وسير عليك تفصيل هذه المعاني **قوله** بل لفظ الكل
ايضا فان المقول على كثيرين يعني عنه **اقول** وذلك لان
مفهوم الكل هو مفهوم المقول على كثيرين بعبئته الا ان لفظ
الكل يدل عليه اجمالا ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه
تفصيلا لا يفتقر مفهوم الكل هو الصالح لان يفي بالعرض
على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولا على كثيرين
بالفعل فلا يعني عنه لان دلالة المقول على كثيرين بالفعل
على الصالح لان يفي على كثيرين بالانضمام دلالة الانضمام
معبرة في التعريفا لاننا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في
تعريف الكل الا الصالح لان يفي على كثيرين اذ لو ارد
به المقول بالفعل لخرج من تعريف الكل مفهوم ما كتبه ليس
افراد موجودة في الخارج دلا في الذهن فانها لا يكون مقولة

في جواب ما هو اما النوع فلانه تمام الماهية لافراد المتفقه
الحقيقة واما الجنس فلانه تمام الماهية لافراد مختلفة
وسير عليك تفصيل هذه المعاني **قوله** بل لفظ الكل
ايضا فان المقول على كثيرين يعني عنه **اقول** وذلك لان
مفهوم الكل هو مفهوم المقول على كثيرين بعبئته الا ان لفظ
الكل يدل عليه اجمالا ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه
تفصيلا لا يفتقر مفهوم الكل هو الصالح لان يفي بالعرض
على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولا على كثيرين
بالفعل فلا يعني عنه لان دلالة المقول على كثيرين بالفعل
على الصالح لان يفي على كثيرين بالانضمام دلالة الانضمام
معبرة في التعريفا لاننا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في
تعريف الكل الا الصالح لان يفي على كثيرين اذ لو ارد
به المقول بالفعل لخرج من تعريف الكل مفهوم ما كتبه ليس
افراد موجودة في الخارج دلا في الذهن فانها لا يكون مقولة

في جواب ما هو اما النوع فلانه تمام الماهية لافراد المتفقه
الحقيقة واما الجنس فلانه تمام الماهية لافراد مختلفة
وسير عليك تفصيل هذه المعاني **قوله** بل لفظ الكل
ايضا فان المقول على كثيرين يعني عنه **اقول** وذلك لان
مفهوم الكل هو مفهوم المقول على كثيرين بعبئته الا ان لفظ
الكل يدل عليه اجمالا ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه
تفصيلا لا يفتقر مفهوم الكل هو الصالح لان يفي بالعرض
على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولا على كثيرين
بالفعل فلا يعني عنه لان دلالة المقول على كثيرين بالفعل
على الصالح لان يفي على كثيرين بالانضمام دلالة الانضمام
معبرة في التعريفا لاننا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في
تعريف الكل الا الصالح لان يفي على كثيرين اذ لو ارد
به المقول بالفعل لخرج من تعريف الكل مفهوم ما كتبه ليس
افراد موجودة في الخارج دلا في الذهن فانها لا يكون مقولة

في جواب ما هو اما النوع فلانه تمام الماهية لافراد المتفقه
الحقيقة واما الجنس فلانه تمام الماهية لافراد مختلفة
وسير عليك تفصيل هذه المعاني **قوله** بل لفظ الكل
ايضا فان المقول على كثيرين يعني عنه **اقول** وذلك لان
مفهوم الكل هو مفهوم المقول على كثيرين بعبئته الا ان لفظ
الكل يدل عليه اجمالا ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه
تفصيلا لا يفتقر مفهوم الكل هو الصالح لان يفي بالعرض
على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولا على كثيرين
بالفعل فلا يعني عنه لان دلالة المقول على كثيرين بالفعل
على الصالح لان يفي على كثيرين بالانضمام دلالة الانضمام
معبرة في التعريفا لاننا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في
تعريف الكل الا الصالح لان يفي على كثيرين اذ لو ارد
به المقول بالفعل لخرج من تعريف الكل مفهوم ما كتبه ليس
افراد موجودة في الخارج دلا في الذهن فانها لا يكون مقولة

بالفعل بل بالصلاحية فيكون القول على كثير من معنى الكل
 فيستغنى عنه **قوله** والتخصيص بالنوع الخارج ينافي ذلك
اقول فان قلت ما هو سوال عن الحقيقة ولا حقيقة الا
 للموجود الخارجيه فيلزم التخصيص بالنوع الخارج قطعا
 قلت ما هو سوال عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجود
 في الخارج ام لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارج مع
 وجوب انحصار الكل في الجنس فان المفهوم التي لم يوجد
 شي من افادها التي تمام ماهيتها كالاعتفاء مثلا لا
 يتدبر في غير النوع قطعا فلو خرجت عنه لم ينحصر الكل
 في الانقسام الخمسة فلا يجوز ان يكون المعتبر في الكل ان يكون
 موجودا في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من معنى
 الكل يتناول الموجود والمعدوم والممكن والمنع وسبقنا
 في تقسيم الكل بحسب الوجود في الخارج الى هذه الانقسام
 نعم المقصود الاصل في معرفة احوال الموجودات الخارجيه ادلا
 كال

فان قيل ما هو السؤال عن الحقيقة ولا حقيقة الا للموجود الخارجيه فيلزم التخصيص بالنوع الخارج قطعا

فان قيل ما هو السؤال عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودا في الخارج ام لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارج مع وجوب انحصار الكل في الجنس فان المفهوم التي لم يوجد شي من افادها التي تمام ماهيتها كالاعتفاء مثلا لا يتدبر في غير النوع قطعا فلو خرجت عنه لم ينحصر الكل في الانقسام الخمسة فلا يجوز ان يكون المعتبر في الكل ان يكون موجودا في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من معنى الكل يتناول الموجود والمعدوم والممكن والمنع وسبقنا في تقسيم الكل بحسب الوجود في الخارج الى هذه الانقسام نعم المقصود الاصل في معرفة احوال الموجودات الخارجيه ادلا

ادعوا ان يكون العلم بالماهية هو العلم بالوجود والعدم

كالاعتد به في معرفة احوال المعدوم الا ان قواعد الفن
 شاملة لجميع المفهومات موجودة او معدومة ممكنة او مستعنة
 والمقصود الاصل من الفن ان يستعمل في معرفة احوال
 الموجودات وقد يستعمل في معرفة المفهومات الاعتبارية وبينا
 احوالها واحكامها فان هذا لمعرفة يحتاج اليها في معرفة
 احوال الموجودات الحقيقية ولذلك لا الاعتبارية المطلقة
 الحكمة **قوله** وبين نوع آخر **قوله** هذا لقد اعني كون
 الجز تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر كاف
 في كونه جنسا فانه اذا كان الجز مشترك بين الماهية
 وبين نوع آخر فقط وكان تمام المشترك بينهما كان جنسا
 فربما لها واذا كان الجز مشترك بين الماهية وبين نوع
 آخرين او انواع اخرى وكان تمام المشترك بين الماهية
 وبين النوعين الآخرين والانواع الاخرى كان ايهما جنسا
 فربما للماهية وان كان تمام المشترك بينهما وبين احدا

فان قيل ما هو السؤال عن الحقيقة ولا حقيقة الا للموجود الخارجيه فيلزم التخصيص بالنوع الخارج قطعا

فان قيل ما هو السؤال عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودا في الخارج ام لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارج مع وجوب انحصار الكل في الجنس فان المفهوم التي لم يوجد شي من افادها التي تمام ماهيتها كالاعتفاء مثلا لا يتدبر في غير النوع قطعا فلو خرجت عنه لم ينحصر الكل في الانقسام الخمسة فلا يجوز ان يكون المعتبر في الكل ان يكون موجودا في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من معنى الكل يتناول الموجود والمعدوم والممكن والمنع وسبقنا في تقسيم الكل بحسب الوجود في الخارج الى هذه الانقسام نعم المقصود الاصل في معرفة احوال الموجودات الخارجيه ادلا

القول في معنى قولنا لا يكون
 التوابع والافعال كان جنسا بعدا لها فالمعبر في مطلق
 الجنس ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر
 سواء كان تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشترك الماهية
 في ذلك الجنس او لا وسطا عن قريب على هذا المعنى **قوله**

او لا يكون **اقول** معناه ان الجنس لا يكون تمام المشترك بين
 الماهية وبين نوع ما من الانواع اصلا **قوله** اي جنس مشترك
 لا يكون جنس مشترك خارجا عنه **اقول** تفسير لقوله الجنس المشترك
 الذي لا يكون وراه جنس مشترك بينهما **قوله** وهذا الكلام
 وضع في البين **اقول** يعني قوله وبقايق واما بقية تمام
 المشترك بما ذكره او لا فاما لا بد منه **قوله** لانه مقول
 على واحد فهو هذا زيد **اقول** كون الجنس في المعنى مقولا
 على واحدنا هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فالجنس في
 الحقيقة لا يكون مقولا ومجولا على شيئا اصلا بل في وجوده
 الماهية الكلية فهو مقول عليه لا مقول به وكيف
 لا يحل

القول في معنى قولنا لا يكون
 التوابع والافعال كان جنسا بعدا لها فالمعبر في مطلق
 الجنس ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر
 سواء كان تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشترك الماهية
 في ذلك الجنس او لا وسطا عن قريب على هذا المعنى **قوله**

لا يحل على نفسه لا يتصور قطعا ان لا بد في الجملة الذي
 هو النسبة ان يكون بين امرين متغايرين وحمله على غيره
 ايجابا ممنوع ايضا واما قولنا هذا زيد فلا بد منه من
 التاويل لان هذا اشار الى الشخص المعين فلا يواد
 ذلك الشخص المعين والافعال من حيث المعنى كما في
 بل يواد به مفهوم مستخرج من هذا وصا اسم زيد وهذا الماهية
 كذا وان فرض ان كان في شخص واحد فالجمل لا معنى للمقول
 على غيره لا يكون الا كلفنا **قوله** وبقولنا مختلفين بالمعاني
 يخرج النوع **اقول** يخرج به ايضا اصولا انواع وخواصها
 لكن القيد الاخر عن جواب ما هو يخرج الفضول والخصائص
 مطلقا فلذلك لنا سندا خارجا اليه واما التعريف العام
 فلا يخرج الا بالقياس الاخر **قوله** لا يقوم قد ثبتت الكلية
اقول لا يعني عليا ان العواعد الكلية لا يتفرع عند
 المبتدئ الا بالامثلة الجزئية فلذلك نرى كتب القبول

القول في معنى قولنا لا يكون
 التوابع والافعال كان جنسا بعدا لها فالمعبر في مطلق
 الجنس ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر
 سواء كان تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشترك الماهية
 في ذلك الجنس او لا وسطا عن قريب على هذا المعنى **قوله**

لا يحل

مشحونة بالأمثلة الجريئة لتسهيل على المتعلم المبتدئ فاصحاح
 هذا الفن ذكرنا في مباحثه أمثلة جريئة فأوردنا في
 مباحث الكليات أمثلة من الكليات المخصوصة وفي ترتيب
 الأنواع والأجناس كليات مخصوصة منبهة كما ذكره **قوله** فنقول
 المجلس ما قريب أو بعيد **أول** قد عرفنا أن المجلس يجب
 أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها فاما
 أن يكون تمام المشترك بالقياس إلى كل ما يشارك الماهية
 فيه أو لا يكون فالأول لابد أن يكون جوابا عن الماهية
 وعن جميع مشاركا ما فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما يشترك
 فيه وهذا يسمى جنسا قريبا والثاني اعني ما لا يكون تمام
 المشترك إلا بالقياس إلى بعض ما يشاركها فيه يقع جوابا
 عن الماهية وعن بعض مشاركا ما فيها دون بعض آخر
 فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير مشترك
 الجواب عنها وعن البعض الآخر ويسمى هذا جنسا بعيدا والقياس

فيه فيكون الجواب عن
 الماهية وعن بعض مشاركا
 ما فيها دون بعض آخر
 فيكون الجواب عن الماهية
 وعن بعض مشاركا ما فيها
 دون بعض آخر فيكون الجواب
 عن الماهية وعن البعض الآخر
 ويسمى هذا جنسا بعيدا والقياس

في موزن

في معرفة مراتب العبدان باعتبار هذه الاجوبة الشاملة للجميع
 المشاركا وينفص منه جوا واحدا فمما ينبغي منه هو مرتبة
 العبد واعلم ان الجسم الثاني جنس بعيد للانسان بمرتبة
 واحد وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من الجنس
 القريب الذي هو الجسم الثاني ومن فصله الذي هو الحساس
 المتحرك بالادارة وان الجسم جنس للانسان بعيد يبين
 والحيوان بمرتبة واحد وجنس قريب للجسم الثاني وان
 الجوهر جنس للانسان بعيد بثلاث مراتب وللحيوان بمرتبتين
 وللجسم الثاني بمرتبة واحد وجنس قريب للجسم كذا ذلك
 بالتمام التصادف واعلم ايضا ان ترتيب الاجناس مما لا يجب
 بل يجوز ان يتركب ما هيته من جنس قريب لا يكون وفيه
 جنس ولا عنه جنس كما سيأتي عن قريب هذا المعامعة
 منفصلة **قوله** ولا احتق الخ **أول** اي لا احتق مطلقا ولا عن
 وجهه والاحتجاز وجود تمام المشترك الذي هو لكل بدو حجرة

من الماهية ومن بعض مشاركا
 ما فيها دون بعض آخر فيكون
 الجواب عن الماهية وعن البعض
 الآخر ويسمى هذا جنسا بعيدا

من الماهية ومن بعض مشاركا
 ما فيها دون بعض آخر فيكون
 الجواب عن الماهية وعن البعض
 الآخر ويسمى هذا جنسا بعيدا

لأن هذا النوع الذي هو بائنا تمام المشترك الأول مباين
 له فلو وجد فيه كان محجولا عليه لأن الكلام في الآخر
 المحجولة فلا يكون مباينا لله فاندفع بذلك كون تمام المشترك
 الثاني بعينه هو تمام المشترك الأول لكن إذا قيل ان
 بعض تمام المشترك الذي هو كلا مباينه اما ان يكون
 مشتركا بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما مباين
 له او لا والثاني يكون فضلا للجنس الذي هو تمام
 المشترك الثاني والاو اما ان يكون تمام المشترك بين
 المباينة وبين هذا النوع الذي هو بائنا تمام المشترك
 الثاني فهو خلا المفروض كما عرفت واما ان يكون بعضا
 من تمام المشترك هناك تمام المشترك ثالث في اتجه
 ان يقول لا يجوز ان يكون هذا ثالث بعينه هو الاول
 بان يكون بائنا الماهية نوعا متباينا وهما مباينا
 للماهية ويشاهد كما كل منهما في تمام مشترك بين الماهية

هذا النوع الذي هو بائنا تمام المشترك الأول مباين له فلو وجد فيه كان محجولا عليه لأن الكلام في الآخر المحجولة فلا يكون مباينا لله فاندفع بذلك كون تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الأول لكن إذا قيل ان بعض تمام المشترك الذي هو كلا مباينه اما ان يكون مشتركا بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما مباين له او لا والثاني يكون فضلا للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والاو اما ان يكون تمام المشترك بين المباينة وبين هذا النوع الذي هو بائنا تمام المشترك الثاني فهو خلا المفروض كما عرفت واما ان يكون بعضا من تمام المشترك هناك تمام المشترك ثالث في اتجه ان يقول لا يجوز ان يكون هذا ثالث بعينه هو الاول بان يكون بائنا الماهية نوعا متباينا وهما مباينا للماهية ويشاهد كما كل منهما في تمام مشترك بين الماهية

وذلك
 لأن النوع الذي هو بائنا تمام المشترك الأول مباين له فلو وجد فيه كان محجولا عليه لأن الكلام في الآخر المحجولة فلا يكون مباينا لله فاندفع بذلك كون تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الأول لكن إذا قيل ان بعض تمام المشترك الذي هو كلا مباينه اما ان يكون مشتركا بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما مباين له او لا والثاني يكون فضلا للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والاو اما ان يكون تمام المشترك بين المباينة وبين هذا النوع الذي هو بائنا تمام المشترك الثاني فهو خلا المفروض كما عرفت واما ان يكون بعضا من تمام المشترك هناك تمام المشترك ثالث في اتجه ان يقول لا يجوز ان يكون هذا ثالث بعينه هو الاول بان يكون بائنا الماهية نوعا متباينا وهما مباينا للماهية ويشاهد كما كل منهما في تمام مشترك بين الماهية

هذا النوع الذي هو بائنا تمام المشترك الأول مباين له فلو وجد فيه كان محجولا عليه لأن الكلام في الآخر المحجولة فلا يكون مباينا لله فاندفع بذلك كون تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الأول لكن إذا قيل ان بعض تمام المشترك الذي هو كلا مباينه اما ان يكون مشتركا بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما مباين له او لا والثاني يكون فضلا للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والاو اما ان يكون تمام المشترك بين المباينة وبين هذا النوع الذي هو بائنا تمام المشترك الثاني فهو خلا المفروض كما عرفت واما ان يكون بعضا من تمام المشترك هناك تمام المشترك ثالث في اتجه ان يقول لا يجوز ان يكون هذا ثالث بعينه هو الاول بان يكون بائنا الماهية نوعا متباينا وهما مباينا للماهية ويشاهد كما كل منهما في تمام مشترك بين الماهية

وذلك النوع ولا يوجد ذلك في تمام المشترك المذكور في
 النوع الآخر ويكون الجز الذي هو بعض تمام المشترك
 في كل من النوعين وانهم من كل واحد من تمام المشترك فلا
 يكون فضلا لهذا الاخر من تمام المشترك فلا
 يثبت انه لا يجوز ان يكون للماهية ولحلها جنسان لا يكون
 احدهما جزا للآخر ولم يثبت ههنا فلا بد من قول هذا الذي
 والتمسك بدليل آخر وهو ان جز الماهية اذا لم يكن
 تمام المشترك بينهما وبين نوع ما من الأنواع المباينة لها
 فاما ان لا يكون مشتركا بينهما وبين نوع ما مباين لها كان
 لها من جميع المباينات واما ان يكون مشتركا بينهما وبين غيرها
 لكن لا يكون تمام المشترك بينهما فهذا الجز لا يمكن ان يكون
 مشتركا بين الماهية وبين جميع ما عداها اذ من جملة الماهية
 ما هو بسيطه لاجزها فيكون هذا الجز مميزا للماهية عن
 الماهية التي لا يشاهد كما في هذا الجز فيكون فضلا للماهية

هذا النوع الذي هو بائنا تمام المشترك الأول مباين له فلو وجد فيه كان محجولا عليه لأن الكلام في الآخر المحجولة فلا يكون مباينا لله فاندفع بذلك كون تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الأول لكن إذا قيل ان بعض تمام المشترك الذي هو كلا مباينه اما ان يكون مشتركا بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما مباين له او لا والثاني يكون فضلا للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والاو اما ان يكون تمام المشترك بين المباينة وبين هذا النوع الذي هو بائنا تمام المشترك الثاني فهو خلا المفروض كما عرفت واما ان يكون بعضا من تمام المشترك هناك تمام المشترك ثالث في اتجه ان يقول لا يجوز ان يكون هذا ثالث بعينه هو الاول بان يكون بائنا الماهية نوعا متباينا وهما مباينا للماهية ويشاهد كما كل منهما في تمام مشترك بين الماهية

فان تلك فعل هنا ينحصر اجزاء الماهية في الفصل وحده لان جزء
 الماهية لا يجوز ان يكون اجزا من الجميع ماعداها لما ذكرتم
 فيكون ميز الماهية هما لا يشتركا فيه فيكون ضلها
 قلت لا يكتفى الجزء ضل الماهية بجزء ميزها في الجملة بل
 لا بد ان لا يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر **قوله** او ينتهي
 الى بعض تمام المشترك مساويا له **اقول** المظاهر والعبارة ان في
 او ينتهي الى تمام المشترك يساويه بعض تمام المشترك **قوله** ولا
 لم يكن لها جنس **قوله** وذلك لان تركيب ماهية مثلا من اربع
 متساوية الماهية فيكون كل واحد منها ضلها فانحصا
 اجزاء الماهية في الجنس والفصل ما بان يكون بعضها جنسا
 وبعضها ضل او يكون كلهما ضل ولا وسيلتي ذكر هذه الماهية
 قوله الكلام في الاجزاء المفردة **قوله** يناقش في انه كيف بعد
 الجسم الثاني من الاجزاء المفردة مع كونه مركبا **قوله** لان التناول
 باي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء في الجملة **قوله** سواء ميزه

عنا جميع

هذا هو المطلوب في هذا الباب وهو ان الماهية لا تكون اجزاء من اجزاءها بل هي كلية واحدة لا تتجزأ

عن جميع ماعداها او عن بعضها وسواء ميزه اذ اتينا او عرضيا
 فتح ان يجاب باي فصل اريد قربا كان او بعيدا كانتا طاقا للمعاني والتأني
 وقابل للابعد وان يجاب عنه بالخاصة **قوله** فاذا قيل اي شيء هو في جواب
 لم يقع الجواب بالخاصة وصح الجواب بالفصول المذكورة كلها وكذا
 اذا قيل اي جزء هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول **قوله** واما اذا قيل
 اي جسم هو في ذاته لم يقع الجواب الا بما عدا القابل للابعد واذا قيل
 اي جسم ناتي هو في ذاته لم يقع الجواب بالقابل والناهي ايضا
 واذا قيل اي جنس هو في ذاته نعين الناطق للجواب
قوله كما هيبة الجنس العالي والفصل الاخر **قوله** وانما مثل
 لهما لا امتناع تركبهما من الجنس والفصل معا والا لم يكن
 الجنس العالي جنسا عاليا ولا الفصل الاخر ضل اجزا
 فاذا فرض تركبهما من اجزاء او جبان يكون تلك الاجزاء
 متساوية **قوله** وانما اعتبار القرب والبعد اعرض عليه
 بان قواعد الفروع عامة شاملة للمفهومات كلها سواء كانت

هذا هو المطلوب في هذا الباب وهو ان الماهية لا تكون اجزاء من اجزاءها بل هي كلية واحدة لا تتجزأ

البعض وانما يجب ذلك في الاجزاء الخارجية المعاني في
 الوجود العيني واملك في الاجزاء المحيولة فلا لانتها اجزاء ذهنية
 لا تباين بينهما في الوجود الخارجي فطما وان بقوا اجزاء
 كل منهما الى الآخر من جهتين مختلفتين فلا يلزم دور وجا
 ايضا ان يحتاج احدهما الى الآخر دون العكس ولا محذور اذ
 يلزم من التساوي في الصدق في الحقيقة فجاز ان يكون
 متخالفين بالماهية فلا يلزم من احتياج احدهما لغيره
 الآخر من وجه بل يرجح واما في الدليل الثاني بان يتقانا
 بمناوان احدا لغيره فيصدق عليه الجوهر وان الجوهر ^{خارج}
 عنه واما قولك فلا يكون العارض بتمامه عارضا وانه
 مع قلنا استحالته متنوعة فان العارض للشيء بمعنى الخارج
 عنه لا يجب ان يكون خارجا عنه بجميع اجزائه فان الانساق
 اذا فليس الى الناطق لا يكون عينه ولا يكون جزءه بل خارجا
 عنه وليس بتمامه خارجا عنه نعم العارض للشيء بمعنى
 الغام

٥١
 الغام به لا يجوز ان لا يكون بتمامه عارضا له وبين المعنيين
 بولنا بعبد **قوله** كالقضية للثلاثة **اقول** وقوله كالكتابة
 بالفعل للذاتان وقوله كالسواد للرجل من المسامحة المشهورة
 في عباراتهم والامثلة المطابقة هي المفرد والكاتب بالفعل
 والاسود لان الكلام في كل واحد منهما عن ماهية افراد
 فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية وافرادها لكنهم
 تسامحوا فيها فذكروا مبدأ المحمول بدله اعتمادا على فهم المعلم
 من سبب الكلام على ما هو المقصود منه وفر على ما ذكرنا
 سائر ما تسامحوا فيها من امثلة **الكتابة** **قوله** فان ما يمنع انفكاك
 الخ **اقول** قيل عليه ان قوله في الجملة ان كان متعلقا بقوله
 بمنع كان المعنى ان اللازم ما يمنع في الجملة انفكاكه عن
 الماهية وح يدخل في اللازم كل عرض مفارفا لا بد للشيء
 للماهية من علته فاذا اقيمت تلك العلة كان ذلك العرض
 بمنع الانفكاك عن الماهية في تلك الحالة وان كان

لا بد من ان يكون
 له علة فلو كان
 له علة فلو كان
 له علة فلو كان
 له علة فلو كان

متعلقا بالماهية على ما نؤمن لم يكن له معنى أصلا إلا
 بقا المراد به الماهية من غير تقييد بشئ هي الماهية
 من حيث هي فكيف ينقسم إلى الماهية الموجودة والماهية
 من حيث هي فالأولى أن بقا المراد بالماهية في تعريف
 اللازم الماهية الموجودة فاللازم ما يمنع انفكاكه
 عن الماهية الموجودة أما يمنع انفكاكه عن الماهية
 من حيث هي أولا فالأول لازم الماهية وهو الذي
 يلزمها مطلقا أي في الذهب والخارج معا والثاني
 لازم الماهية الوجودية لازم الماهية الموجودة
 أي في الخارج محققا أو مقدرا **قوله** ولو قال اللازم
 ما يمنع انفكاكه عن الشئ **أقول** إنما لم يقل المم ذلك لأنه
 قسم الكل بالقياس إلى ماهية أفراد ثلاثة أقسام أحدها
 أن يكون الكل نفس تلك الماهية وثانيها ما يكون جزؤها
 وثالثها ما يكون خارجا عنها فلما قسم جزء الماهية بالنسبة
 إليها

٧٢
 إليها الماهية فصل إذا انقسم كل الخارج عنها بالقياس
 إليها أي لازم وغير لازم فاذ ذلك هو مفتحي سوق كل ما
قوله هو الذي يكفي تصور مع التصور ملزوم في جزم العقل
 باللازم بينهما **أقول** لا بد في الجزم من تصور النسبة فلو قال
 أن بقا المراد أن تصور مع تصور ملزوم وتصور النسبة
 بينهما كذا في الجزم وأما أن بقا تصورهما يفتحي تصور النسبة
 والجزم معا **قوله** كقضايا الزوايا الخ **أقول** إذا قطع خط مستقيم
 على مثلث بحيث يحد من جليسه زاويتان متساويتان فكل
 واحد منهما شمع قائمه وهما قائمتان هكذا وإذا وقع بحيث يحد
 هناك زاويتان مختلفتان في الصغر والكبر فالصغر يستقيم
 حادة والكبرى منقرجة هكذا وأما المثلث فهو الذي يحد
 به تلك خطوط مستقيمة هكذا وقد دللنا على أن
 الزوايا الثلاث في المثلث للقائمين لازم الماهية
 المثلث سواء وجدت الزوايا في الذهب أو في الخارج لكن جزم

العقل بالضرورة بينهما لا يحصل تجرد لصور بالمثلث ونصونا
 الزوايا القائمة بل لا بد هناك من بوهنا هندی **قوله**
 وهما نظر **اول** حاصلة ان التقسيم الى البين وغير البين
 على ما ذكره ليس بجا صرح ان المتبادر من كلامهم ان لازم
 الماهية محض فيها ومن ثم ان المقصود من منع الجمع لا
 الانفصال الحقيقي لم يات بما يعتد به لغو الانضباط
ح **قوله** لجواز وقوعه **اقول** يعني ان لازم الماهية اذا لم
 يكن تصورهما كافيا في الجزم بالضرورة بينهما وجب ان يتوقف
 الجزم به على امر متغايير لصورتهما ولا يجب ان يكون ذلك
 الامر الموقوف عليه هو الوط بل يجوز ان يكون شيئا
 آخر كالحديث والحواله وتوضيحه ان المحتاج الى الوط با
 بالمعنى المذكور يكون قضية نظرية والذى يكفى تصور طرية
 في الجزم يكون قضية اولية فكانه فالالزام الذى بين
 الماهية ولازمها اما بدلى اولى واما كسبى نظري فانه

انز

انه يجوز ان لا يكون نظريا ولا اوليا بل يكون بدليا معاين
 الاول كالحديث والنجوى والحق من ادا حصر لازم الماهية
 في البين وغيره وجب ان لا يعتبر مفهوم غير البين الاضمار
 الماوية بل يكفى بعدم كونه تصور اللازم مع التصور للملزم
 كافيا في الجزم بالضرورة وح يظهر لاحصار ويكون غير البين
 منفصلا الى نظري يقتضى الوط والى بدلى يقتضى امر آخر سوى
 تصور الطرفين والوط وقد يقال ليس على اللازم
 هذا هو اللازم الذهني المعبر فالله الا لزم منه
 فان لم لزم شئ بشئ اما ان يكون بحسب الوجود الخارجى على
 معنى انه يمنع وجود الشئ الثاني في الخارج منفكا عن الشئ
 الاول كالحديث للجسم بدلى لزم ما حاصريا واما ان يكون
 بحسب الوجود الذهني فلي معنى انه يمنع حصول الشئ الثاني
 في الذهني منفكا عن حصول الشئ الاول فيه كلزوم البصر
 للعلم وحاصله انه يمنع ادراك الثاني بدون ادراك

الأول ودينه لزمها ذهبتا واما ان يكون بالنظر الى الماهية
من حيث هي على معنى انها تمتنع ان يوجد باحد الوجودين
منفكاً من ذلك اللازم بل ايها وجد كانت معه صورة
به وسمى هذا اللازم لازماً للماهية فان قلت لازماً للماهية
من حيث هي ان يكون لازماً ذهبتا لأن الماهية
اذا وجدت في الذهن وجبان يوجد ذلك اللازم فيه
ايضا فيكون لازماً للماهية لازماً ذهبتا فطعنا فيكون
بينا بالمعنى الآخر فلا يجوز انفسا معاً الى اللازم البين
بالمعنى الآخر وغير البين فلنا لوجب في لازم الماهية
ان يكون بحيث اذا وجد الماهية في الذهن كانت معه
مصفته ولا يلزم من ذلك ان يكون اللازم مددكاً
مشعوراً به فان ماهية المثلث اذا وجدت في الذهن
كانت موصوفة بكون دواياها اثلاث متساوية لقائين
ومع ذلك يمكن ان لا يكون للذهن شعور بفهوم المساواة
المذكورة

٧٥
المذكورة فضلاً عن الجزم بشيئنا لماهية المثلث فليس كل
ما لا حاصل للماهية المدركة في الذهن يجب ان يكون
مددكاً فان كون الماهية مددكاً صفة حاصله لها
هناك مع انه لا يجب لشعوره باللازم من ادراك
امر واحد دالك امور غير متناهية بل يجوز ان يكون لازماً
للماهية بحيث يلزم من تصورهما الجزم باللازم بينهما وان
لا يكون كذلك فتح الانقسام الى البين بالمعنى الآخر
وهي البين ويجوز ان يكون بحيث يلزم من تصور الملزوم
الى الماهية تصور فيكون بينا بالمعنى الآخر وان لا
يكون لهذه الحثية **قوله** والمعنى الأول اعم **اول** اعترض
عليه بان المعبر في الأول هو كون تصورهما كافيين في
الجزم باللازم والمعبر في الثاني هو كون تصور الملزوم كافياً
في تصور اللازم وهذا المقدار لم يبين كون الأول اعم
اذ بما كان تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم ولا

يكون التصورات معا كما فيهن في الجرم باللزوم فلا بد من
ذلك من دليل نعم لو فسرا ليقين بالمعنى الثاني بما يكون
تصور الملزوم كما في تصورات اللزوم مع الجرم باللزوم
كان المعنى الثاني احسن من الاول بلا شبهة لكن لم يثبت
هذا لتفسير كلامهم **قوله** وقلنا فقط يخرج الجنس والعرض
العام **اول** وكذا يخرج اصول الانجاس كالحساس وما فوقه
لكن القيد الاخر يخرج اصول مطلقا اعني اصول الانواع
والانجاس فلذلك اسند اخرج اصول اليه **قوله** فقولنا
وغيرها يخرج النوع والفضل والخاصة خرج النوع لهذا
القيد مما لا شبهة فيه وكذا خرج اصل النوع كالتأليف
واما اصل الانجاس اعني اصول البعده الانواع فيخرجها
لقيد الاخر **اول** واما كانه التعريف وسوما الماهيات
اما حقيقة ايموجودة في الاعيان واما اعتبارية ايموجودة
في الالفاظ فالتبين بين ذاتها واهلها في غاية

الاشكال

الاشكال لا لتباس الجنس والعرض العام والفضل بالخاصة
فتفسر التبين بين حدودها وسوما المتماثل بالحدود والرسوم
الحقيقة واما الاعتبارات فلا اشكال فيها لان كل ما هو لفظ
في مفهومها فهو ذاتي لها اما جنس ان كان مشتركا واما فضل
ان كان متميزا وكل ما ليس داخل في مفهومها فهو غرضي فلا اشتبا
بين حدودها وسوما المتماثل بالحدود والرسوم الاسمية
قوله حصلت مفهومها اولاد وضعت اسمها بانها **اول**
كما صرح بذلك الفصح في حاشية الجنس من كتاب الشفاء **قوله** فتكون
في **اول** هذه التعريفا التي هي تفاصيل تلك المفهوم
التي وضعت اسماء بانها حدود اسمية للكليات الارسوما
اسمية لها نعم لو كانت تلك الاسماء موضوعات لمفهومها
اخر ملزوما متساوية لهذه المفهوم المذكور في هذه
لتعريفا لكانت رسوما اسمية لها **قوله** وفي تشييد الكليات
اول فلا سبق انهم يتساحون فيكون النطق مثلا ويريدون

به الناطق والمفرد ترك للسماحة بينهما على تلك العادة **قوله**
لا يصدق على افراد الانسا بالمواطاة فيكون **اقول** بل النطق
يصدق على افرادة اعني نطق زيد ونطق عمر ونطق خالد
بالمواطاة فيكون كليباً بالقياس اليها واما بالقياس الى
افراد الانسان فلا نعم اذا اشتق منه الناطق وركب
مع ذو وكان ذلك المشتق والمركب كليباً بالقياس الى افراد
الانسان بحمله عليها بالمواطاة وفرض عليه الصلح والمشتق
ونظايرها وبعضهم جعل الحمل ثلثة اقسام حمل المواطاة
وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان موافق الاخرين
والا كان اجعلها اقساماً واحداً **قوله** فيكون اقسام
الكل سبعة على مقتضى تقسيمه لاحسنه **اقول** هذا في غايه
الظهور لان المقسم يجب ان يكون معتبراً في كل واحد من
اقسامه فاللازم اذا قسم الى خاصه وعرضه عام فالقسمان
هما اللازم الذي هو الخاصه واللازم الذي هو عرض

عام

٢٧
عام والمعارف اذا قسم اليها كلاً القسمان المعارف الذي هو
الخاصه والمعارف الذي هو عرض عام فالخاصه والعرض
العام الدال وضامتين للمعارف فاقسام الكل الى الخارج
اربعة على مقتضى تقسيمه ومن اراد حصر في قسمين وجب
عليه ان يقسمه او لا الى الخاصه والعرض العام ثم يقسم
كل واحد منهما الى اللازم والمعارف فيخرج اقسام الكل
في قسمه اقسام وقد يقيد للمصداق اللازم القسم الى الخاصه
والعرض العام باعتبار الاختصاص بما هيته واحده وعدم
الاختصاص لهما والمعارف القسم اليها بهذا الاعتبار ايضاً
فعلم ان مفهوم الخاصه في اللازم والمعارف ما يختص
بما هيته واحده وان مفهوم العرض العام بينهما ما يختص
لها بل بينهما وغيرهما فقد جمع بحصولها الاقسام الاربعه
الى معنيين مطلقين يوجد كل منهما في اللازم والمعارف
ضاد الكل الى الخارج مضمينهما فان لو خطا هو التقسيم كان

الأقسام أربعة وان لوحدها تحصل تلك الأقسام وجبت في
 الاثنين فالشارح وجه الله ثم نظر إلى الظاهر ثم بعد صحة
 التقريع والمضم كانه نظر إلى زبد الأقسام صحة
 الأقسام في المال فلذلك وقع على تقسيمه الأقسام في خمسة
قوله في مباح الكلي والجزي **أقول** ذكر الجزي في مباح على سبيل التبيين
 إذ قد سبق أن ليس لصاحب هذا الفن غرض من معلق الجزي
 فلا بحث له عن إحوال الجزي لكنه بصور مفهومه أعني
 المعنى الذي معنى والإضافي الذي سيذكره وبين التبيين
 بين مفهومه تيمنا للتصوير وتباين بين التبيين بين
 الإضافي والكلي أيضا ضمنا للتصوير **قوله** وأما أن يكون
 منتهى الوجود في الخارج أو ممكن الوجود فيه **أقول** هذا
 الأمكان هو الأمكان العام مفقدا بجانب الوجود فبقا
 المنتهى كما ذكره وبيننا والواجب كما سيذكره أعني قوله
 والاول كالباقي ثم فلا يتجوز أن يقال إن أراد الأمكان

العام

العام كان متناو لا للمتنوع لا مقابل له وان أراد الأمكان
 الخاص فلا يتجوز أن يكون له الوجود فالحاصل أن الكلي أما
 معدوم في الخارج وهو فسمان ممنوع الوجود فيه ويمكن الوجود
 فيه وأما موجود غير متعدد الأفراد وهو أيضا فسمان وأما
 موجود متعدد الأفراد وهو أيضا فسمان فالحاصل أن الكلي في
 منتهى **أقول** كالنكاح السبابة وكان نفسا لتأطفه هذان
 مثلا للكلي المتناهي الأفراد وغير متناهي الأفراد وما وقع في
 المنتهى من الكواكب السبابة والنفس لتأطفه فمثلا
 لأفراد الكليين المذكورين **قوله** على مذهب بعض **أقول** يعني
 على مذهب من قال بتقديم العالم فإن النفوس المحيية من
 الأبدان غير متناهية العدد عندك **قوله** فانه لو كان
 المفهوم في احدهما **أقول** أي الحيوان والكلي فانه إذا خلا
 التقابيل بين مفهوميهما لظهر التقابيل بين كل منهما وبين المجموع
 المركب منهما أيضا والحاصل أن المفهوم الحيوان أعني الجوه

القابل للاباء الناحي الحساس المتحرك بالارادة اربعه
 في العفل حاله اعتباريه كونه غير مانع من الشركه
 هذا العارض المسج بالكلية الذي ذلك المعروض في العفل
 كنسبه البياض العارض للثوب في الخارج اليه فاذا
 اشتق من البياض الابيض الحيوان بالمواطاة على الثوب كان
 هناك معروض هو الثوب وعارض هو مفهوم الابيض و
 مجموع مركب من المعروض والعارض كذلك اذا اشتق من
 الكل الحيوان بالمواطاة على الحيوان كان هناك ايضا معروض
 هو مفهوم الحيوان وعارض هو مفهوم الكل ومجموع مركب
 من المعروض والعارض وكما ان مفهوم الابيض من حيث
 هو ليس عين مفهوم الثوب ولا جزاء له بل هو مفهوم خارج عنه
 صالح لان يحمل على الثوب وعلى غيره كذلك مفهوم الكل
 ليس عين مفهوم الحيوان ولا جزاء له بل هو خارج عنه صالح
 لان يحمل على الحيوان وعلى غيره من المفهومات التي تقيدها
 الكلية

الكلية فالعفل قوله فا لاقله اقول يعني مفهوم الحيوان
 من حيث هو وكلها طبيعيا على هذا القياس اذا قلت الحيوان
 جنس كان مفهوم الحيوان من حيث هو وجنسا طبيعيا فلا
 وفازن بين مفهوم الكل الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فا
 لاصوب ان مفهوم الحيوان من حيث هو معروض لمفهوم الكل
 او صالح لكونه معروضا له كلي طبعي ومن حيث هو معروض
 الجنس او صالح لكونه معروضا له جنس طبعي فغدا اعتبر في الطبع
 صلاحته العارض مع المعروض فلا اشكال اذا اعتبر العارض
 معه بطريق القيد به دون الجزئية كما في العفل فلا يلزم
 اتخاذ الطبع والعفل قوله لان المنطقي انما يبحث اقول يعني
 انه باخذ مفهوم الكل من حيث هو بلا اشارة الى مادة مخصوصه
 ويورد عليه احكام للتكوين تلك الاحكام عامة شاملة لجميع
 ما صدق عليه مفهوم الكل قوله اذا الكلية انما هي مبداء
 الخ اقول اي مبداء الكل واداد بالمبداء المشتق عنه فان

نسبه الكليّة الى الكلي كنسبه القرب والصادقة الى
الضارب **قوله** والكلي الطبيعي موجود في الخارج **اقول** اي قد
يكون موجودا فيه كشيء يبادى وما هو معدوم
يمكن كالاعتفاء **قوله** هذا مشترك **اقول** بويضان البحث عن
وجود الكلي الطبيعي ايضا خارج عن الفرض بل هو من مشا
الحكمة الالهية **قوله** فلا وجه **اقول** قيل عليه الوجه ان
بيان وجود الكلي الطبيعي يكفيه اذنى اشارة مع ان معرفة
وجوده نافعة في الامثلة الموضحة لقواعد الفرض بخلاف
الباقيين اذ هناك يطول الكلام لانفع فلذلك استحسن
ايراد الاول وترك الاجزى **قوله** فان لم يصدق على شيء
اصلا ففهم متباينان **اقول** اعترض عليه بان الالشيء واللا
ممكنه بالامكان العام لا يصدقان على شيء اصلا لا
في الخارج ولا في الذهن فان جعل متباينين وجب
ان يكون بين نقيضهما تباين جزئي على ما سيأتى وهو بطل
لان

٨٠
لان الشيء الممكن العام متساو بين وان لم يجعل من المتباينين
فقد دخل في تعريفهما ما ليس بينهما واجيب بتخصيص الذي
بالكليّة الصادقة في نفس الامر على شيء في الاشياء او
الكليّة التي يمكن صدقها كذلك فيخرج الكليات
الفرضية التي يمتنع صدقها في نفس الامر على شيء
من الاشياء خارجا وهذا فكانه قبل الكليات
اللغة ان يصدق فان كل منهما على شيء بحسب نفس الامر بخلاف
في الاقسام الاربعة ونعيم القواعد لما يجب الطاعة
البشرية وبحسب الافتراض المطلوبة من الفرض ولا غرض
لهم في الكليات الفرضية بل في الكليات الموجودة اصالة
او الصادقة في نفس الامر على شيء متباينين ايضا
ادراجهم في هذا الاقسام مع رعاية تلك الاحكام **قوله**
فان صدقا فهما متساويان **اقول** المعبر فيهما صدق كل
واحد منهما جميع الافراد الاخرى ولا يلزم من ذلك

ان يصدق معنى زماناً واحداً وربما يقال لتساوي انما
هو بين النام في الجملة والمسبب في الجملة فانه التام
في حال بومه يصدق عليه انه مسبق في الجملة وان
لم يصدق عليه انه مسبق في حال انقروم وكذا المسبب
يصدق عليه في حال يفضله انه تام في الجملة فالتساوي
يصدق كل منهما على جميع افراد الآخر في زمان صدق
في زمان صدق الآخر عليه وفرض على ذلك لصدق المعبر
في العموم مطلقاً ومن وجه **قوله** وانما اعتبر النسب
بين الكلمتين **اقول** يعني ان الكلمتين يتحقق بينهما النسب
الاربع على معنى انه يوجد كلتيان مخصوصتان بينهما تبايناً
كلي وكلتيان آخران بينهما تساوي على هذا فقد تحقق
في الكلمتين مطلقاً الأقسام الاربعه واما الكلي و
الجزئي فلا يوجد بينهما الاضمان فقط وفي الجزئيين
الاثنين واحد فلو قال المعلوم متساوياً الى آخر التقييم
لربما

٨١
لربما يتوهم جوباً جميع هذه الأقسام الاربعه في كل واحد
من الأقسام الثلاثة فلما قال الكلبي علم ان ليس حال
الفهمين الآخرين كذلك والآن ان التحصيل لغوا فان قلت
قد علمتما ذكر عدم جوباً النسب الاربع فهما لكن لم يعلم
ماذا بينهما من تلك النسب الاربع قلت يعلم ذلك بالمقابلة
بادنى لنقات على ان المقصود الاصل معرفة احوال نسب
الكلتي بعضهما مع بعض **قوله** فانما لا يكونان الا متباينين
اقول فان قلت هذا تضاحك وهذا الكاتب جزئياً من
مصادقاً فلا يكونان متباينين قلت ان كان المشاراً
لهذا تضاحك زبداً مثلاً وهذا الكاتب عمر واهناك
جزئياً متباينان وان كان المشار اليه بهما زبداً
مثلاً فليس هناك الا جزئي حقيقي واحد هو ذات زيد
لكنه اعتبر معه تارة انصافه بالفتح وخرى انصافه
بالكنابه وبذلك لم يتعد الجزئي الحقيقي بعدد اخصافاً

ولم يتغير تغيرا حقيقيا بل هناك تعدد وتغاير بحسب الأ
 عبارات والكلام في الجزئين المتغايرين تغاير حقيقيا كما هو المتبادر
 من هذه العبارة لا في جزئي واحد له اعتبارات متعددة وهي
 عند جزئي واحد بحسب الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة
 لزم أن يكون الجزئي الحقيقي كليا نانا إذا اشترنا إلى أن يدركه الحكماء
 وهذا الرجل وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على ذلك
 التقدير جزئيات متعددة بصرف كل واحد منها على ما عليها
 مع الجزئيات المتكثرة فلا يكون مانعا من فرض الاشتراك
 فيكون كلنا طعنا وامثال هذه التوالت لا تتخذ فاسدة
 بتعظيمها عند العامة ويقفح بها لدى الخاصة بقوله لا
 من شروبا فطنا وسبنا اعمالنا **قوله** والى ذلك بعض
 الإنسان ليس بناطق فيكون بعض الإنسان ماطفا
اقول ورد عليه أن صدق بعض الإنسان ليس بناطق
 لا يستلزم صدق بعض الإنسان وناطق كاسياني من
 أن السبنة

أن السالبة المعدولة المحولة اعم من الموجبة المحصلة
 المحول الا ترى ان صدق قولك ليس زيد كاتب لا يستلزم
 صدق قولك زيد كاتب بل هو ان يكون زيد معدوما
 فلا يكون كاتباً ولا كاتباً والسرفي ذلك ان الايجاب المحصلة
 المحولة يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان يثبت مفهوم
 وجوده وعدمه بشئ يستلزم وجود ذلك الشيء وهو
 الموضوع بخلاف السلب فان قلنا اذا كان الموضوع موجودا
 لسالبة المعدولة المحول والموجبة المحصلة مثلاً زمناً
 كما سباني والحال فيما نحن فيه كذلك لأن الإنسان
 صادق على موجوده كحقيقة كالنفس وغيره فلو كان ذلك لا
 يجد بك نفعاً اذ ليس الكلام في خصوص هذا المثال بل في
 نفسى المتساويين مطلقا فاذا لم يصدق نقضهما على شئ
 اصلا فهناك لا يتم البرهان طعنا كنقض الشيء الممكن العا
 فان الشيء الممكن العام لما وجب صدقهما على كل مفهوم

بحسب نفس الامر امتنع صدق الاشئني واللامكن بحسبها على
مفهوم من المفهوم فاذا قلت لو لم يصدق كل الاشئني لامكن
لصدق نقيضه وهو بعض الاشئني ليس لامكن فيكون
بعض الاشئني ممكنا اتجه المنع المذكور فان قلت مفهوم
الممكن نقض لمفهوم اللامكن فاذا لم يصدق احدهما على
شيئ وجبان يصدق عليه الآخر والا لا وتقع النقيضا
معاً وهو بدعيته فان اورد عليه المنع كما كان
عين مسمومة قلت هذا المفهوم متناقضان اذا اعتبر
في انفسهما يمكننا من غير من غير اعتبار صدقهما على شيء
واما اذا اعتبر صدقهما على شيء واحد حصل هناك تضيقاً
موجباً احدهما معدولة والاخرى محصلة كقولك زيد
ممكّن وزيد لاممكن فلا تناقض بينهما لأن نقيض صدق
الممكن هو شي سلب صدقه عليه لا صدق سلبه عليه
ولاشك ان المساويين اعتبر صدقهما على شيء اذ يرجع الشاؤ

الى موجبين كليتين والحق الفضايا اعتبر بها الصدق
على هذا الموضع فاذا قلت كل انسان ناطق وكل ناطق انسان
فقد اعتبر صدق الاناطق على الانسان فان اخذ
نقيضه لهذا الاعتبار كان هو سلب صدق الاناطق على
الانسان وهو معنى قولنا بعض الانسان ليس بناطق
لا صدق الناطق عليه لأن الناطق نقض الاناطق
في حالة الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء لافي حالة اعتبار
صدقه عليه فقد شبه عليك نقيضه باعتبار الصدق
للاعتبار فوضع احدهما مكان الآخر فالمنع من جهة بل كان
والخلاص ان يقال اننا نأخذ نقيض المساويين باعتبار
الصدق على شيء فيكون نقيضهما سالبين هكذا كل ما ليس
بانسان فهو ليس بناطق وكل ما ليس بناطق فهو ليس بانسان
فحصل تضيقان موجبان سالبان الطرفين والموجبه
التالفة الطرفين لا يقتضي وجود الموضع بخلاف المعدولة

الطرفين وقد تحقق ذلك في موضعه ولنا ايضا ان ينقص
البحث بما اذا لم يكن المشاوي شاملا لجميع الاشياء
ذهنا وخارجا فان نقضهما صح صدقان على موجود اما خارجي
او ذهني فنتم البرها بلا اشتباه ولا يقال بلونم شخصي
لانا نقول نفيهما انما هو بحسب المقاصد وليس لنا زيادة غرض
في معرفة احوال نقاض الامور العامة اذ ليس في العلوم
الحكمية فضية موضوعها وعمولها فنقض الامور الشاملة
وهذا فن آله لتلك العلوم فلا بأس باخر لهما عن قولنا
باعتبارها بوجبا خلا لا في حصر التبع كما نرى في تساوي
نقض المشاويين كما ذكرنا اتقا وفي كون نقض الاخص
اسم من نقض الاعم الى غير ذلك واصلح هذا الاختلاف
بوجب تكلفنا بعبء **قول** اما الاول فلانه لو لم يصدق
نقض الاخص على كل ما يصدق عليه نقض الاعم لصدق
على الاخص على بعض ما يصدق عليه نقض الاعم **او** يرد
عليه

١٢
عليه الاعتراض المذكور على نقض المشاويين كما اشروا اليه
فاذا قلت لو لم يصدق كل لاثنى لا انسان لصدق بعض
اللاثنى ليس بـ انسان فيلزم صدق بعض اللاثنى انما
انته ان يقال المتألبه المعدولة المحمول اعم من الموجبة
المحمولة المحمول فلا تسئلان مما كما ترون فان تمسكت بان الا
مثلا فنقض اللا انسان فاذا لم يصدق فاحد هما على شي صدق
عليه الآخر والا ارفع النقيضان رد بما عرف من ان
نقض المفهوم في نفسه يعاين نقضه باعتبار صدق
والمطلوب ما تم فثاملا **قول** فصدق الاخص على كل الاعم
بعكس النقض يعني على طريقه القيد ما وهي ان يجعل نقض
المحمول موضوعا ونقض الموضوع محمولا فان الموجبة الكلية
ينعكس كنفسيهما على هذه الطريقه والاشكال المذكور
منوجه عليه ايضا فان قولنا كل ثني ممكن بالا العام
موجبه كلية ولا يصدق عليها موجبه لا كلية ولا

جزئية لعدم الموضوع ودفعه ما رفاق فلك عكس النقض
 على هذه الطريقة مما لم يقل به المعكاسيات فكيف يستدل
 به على اثبات ما ادعاه وايضا الاستدلال به بينا لما لم يثبت
 بعد اجيب بان الشارح نظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة
 ولم يكن ايضا بعكس النقض في الاستدلال بل استدلال
 بما يصح التمسك به عند المعايير واما قولك هذا بينا
 لما لم يثبت بعد فجاوبه ان العكس المذكور قريب من
 الطبع بكيفية اولى تنبيه **اول** تسامح اجيب بان المدعى
 كون نقض الاعم مطلقا اخر مطلقا من نقض الاخص
 وما جعله جن امين الدليل هو نفس تعريف المدعى لا
 عينه هو بالحقيقة استدلال بثبوت المدعى على ثبوت
 المحدود وما بعده استدلال على ثبوت المحدود ولا يخفى
 عليك ان المقصود تفصيل المدعى الى جزئين مستدل
 على كل منهما على حدة فالاولى ان يجعل نقض له ويقال

اي يصدق

اي يصدق نقض الاخص على كل ما صدق عليه نقض
 الاعم من غير عكس ففي الكلام تسامح لجعل النفس منزلة
 جزء الدليل صورة **قول** ولما ثبت التباين **اول** حاصلة
 انه لو اطلق التباين ولم يقيد بالكل لم يلزم من ثبوت
 التباين بين نقضين ان بينهما عموم من وجه ثبوت المدعى
 وهو ان ليس بين ذينك لنقضين عموم اصلا ولا مطلقا
 ولا من وجه لاحتمال ان يكون ذلك التباين الثابت
 بينهما تباينا جزئيا وانه تجامع العموم من وجه لانه
 احد فزده **قول** فيندفع الاشكال **اول** لان المدعى
 انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم في محل واحد لا ينافي
 انتفاء اللزوم لجواز ان لا يثبت العموم من محل آخر فلا
 يكون العموم لازما للنقضيين المذكورين مطلقا **قول**
 اقول **اول** يعني دعوى نسبة العموم بين نقضين
 موجبة كلفه فاذا اورد هناك السلب كان رضاء

للايجاز الكلي فيكون سالبة جزئية وصدقها لا ينافي
صدق الموجبة الجزئية **قوله** فاعلم ان النسبة بينهما
المباشرة الجزئية **اول** لا يقال يلزم من ذلك ان لا
ينحصر النسبة بين الكلين في الاربعة اذ نقول لمباشرة
الجزئية منحصر في المباشرة الكلية والعموم من
وجهه فاذا قبل النسبة هناك هي المباشرة الجزئية
كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مباشرة
كلية وفي بعض اخرى عموم من وجه فلم يجد كليا
بينهما نسبة خارجة عن الاربعة **قوله** فلان فيصدق
ناهد لا طائل بحثه **اول** اجيب عنه بان معنى كلام
المعتمدين ان احدا المتباينين يصدق مع نقض الآخر
اي لا يصدق مع عين الآخر فيصدق احدا المتباينين
مع نقض الآخر ظهر صدق احدا لنقضين بدون نقض
الآخر وبعدم صدق احدا المتباينين مع عين الآخر
ظهر

٨٦
ظهر صدق نقضه مع عين الآخر لمجموع كلام المعتمدين
صدق كل من نقض المتباينين بدون آخر وعدم صدق
احدا المتباينين مع الآخر فنجد فقط لا بد منه وليس
معناه ان المتباين الآخر لا يصدق مع نقض الاول
والا لكان فاسدا لا خالفا عن الفائدة فقط ولا يحق
عليك ان هذا التوجيه وان كان فينا صحيحا للفظ اذا
ان قيد فقط منقسما الى ما تقدم بقيد معنى صدق كل
المتباينين مع نقض الآخر الا ان ترك لفظ كل مع كونه
مقيدا للمعنى المقصود افادة ظاهرة والعدول الى هذا
القيد المجرى الى تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف
المبادر تكلف ظاهر لكن المحلل مغلوق بالعبارة
المعنى **قوله** وانت تعلم ان الدعوى ثبتت بحجج المقدمة
القائلة **اول** اجيب عن ذلك بان معنى قولهم نقضا
المتباينين متباينان تباشرا جزئيا ان النسبة بين

بين هذين التفضيحين النبأين الجزئي مجرداً عن خصوصية
كل واحد من فرديه انفي نبأين الكلي والعموم من وجه
اذ لو كان النبأين الجزئي بينهما في جميع الصور في ضمن احد
الخصوصيتين كالنبأين الكلي مثلاً لكانت النسبة بينهما
في تلك الخصوصية اذ لا يقال ان النسبة بين الفرس
والانسان او بين الحيوان والابيض هو النبأين الجزئي
مع ثبوته هناك قطعاً بل يقال ان النسبة بين الاوليين
في النبأين الكلي وبين الآخرين في العموم من وجه وعلم
من ذلك ثبوت النبأين الجزئي في الموضعين ولا شك
ان المدعى بهذا المعنى لا يتم الا بان تبين ان تفضي
المتباينين قد لا يصادفان اصلاً وقد يصادفان
فلا يكون النبأين الجزئي بينهما مفيداً بخصوص النبأين
الكلي في جميع الصور ولا بخصوص العموم من وجه في جميعها
بل ثبت في بعضهما في ضمن المتباينة الكلية وفي بعضهما
في ضمن

في ضمن العموم من وجه فالنسبة بين تفضي المتباينين في
النبأين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل واحد من فرديه
وهو المطلب وهذا الكلام لا شبهة فيه فبل ان الملم بين
ان تفضي الآخرين الذين بينهما عموم من وجه قد يبينان
في بعض الصور نبأين كلياً قطعاً وظاهراً ان بينهما قد يكون
عموم من وجه كاللحيوان والابيض فاذا ختم ذلك الى
ما ذكر في تفضي المتباينين من صدق عين كل واحد منهما
مع تفضي الآخر فانه جاد فيهما ايضا لظهور ان النسبة
بينهما في النبأين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل من فرديه
او نقول نفياً ولا يكون النسبة بينهما في العموم من وجه
لان الوهم يلبس بالان النسبة بين التفضيحين في
العموم من وجه ايضا فبالنفع في تفضي حيث ضم اليه نفى
العموم مطلقاً ولم يتعرض للنسبة بينهما هناك لاننا نعلم
ما ذكره في تفضي المتباينين بعينه لان تفضيها ان

لم يتصادف اصلاً على شيء كنفوذ الأعم وعين الآخر كان بينهما
 مباينة كلية وان تصادفاً كان بينهما عموم من وجه
 صدق كل واحد من العينين مع نفوذ الآخر وإما ما كان
 كان الثبائين الجزئي فلا يلزم أن المصاهيل النسبة
 بينهما وهو يصدر بياضها **قوله** وبإذانه الكلي الخفي
 إلى قوله بإذانه الكلي الإضافي **أقول** فإن قلت المنبأ
 بما ذكره أن الكلي أيضاً له معنيان مختلفان أحدهما ^{حقيقي}
 والآخر اضافي على قياس الجزئي وفيه بحث لأن الإضافي
 معنى الجزئي وكون أحدهما حقيقياً والآخر اضافياً أمر مكتوف
 على قياس ما بينته وأما الكلي فليس يظهر له معنيان بينهما
 كذلك فإن معناه المتقدم الذي سماه ههنا كلياً
 حقيقياً هو الصالح لغرض الاشتراك بين كثيرين ولا شك
 أنه أمر ينبغي لا يعقل للشيء إلا بالقياس إلى كثيرين ^{أراد} فإن
 بالكلي الإضافي هذا المعنى فليس الكلي إذا معنيان ^{أراد} فإن

بمعنى

به معنى آخر فلم لم يبينه قلت أراد به معنى آخر وقد بينته بقوله
 وهو الأعم من شيء ومعناه أنه الذي يندرج تحته شيء
 آخر ولا نفى بالاندراج ما يكون مندرجاً في غيره
 حتى يرجع إلى المعنى الأول بعينه بل ما يكون بحسب نفس
 الأمر فالكلي الحقيقي ماصح لأن يندرج تحته شيء آخر بحسب
 فرض العقل سواء أمكن الاندراج في غير الأول ولا الكلي
 الإضافي ما اندرج تحته شيء آخر في فضل الأمر فيكون
 آخر من الكلي الحقيقي قطعاً بدعيتين الأولى أن الكلي
 الحقيقي قد لا يمكن اندراج شيء تحته كما في الكلية
 الغرضية ولا يتصور ذلك في الكلي الإضافي والثانية
 أن الكلي الحقيقي ربما يمكن اندراج شيء تحته ولم يندرج
 بالفعل لأنه منبأ ولا خارجاً ولا بد في الكلي الإضافي
 لاندراج بالفعل وإنما حصل هذا المعنى بالإضافي لا الإضافي
 منه أظهر من الإضافة في المعنى الأول ويصح بالحقيقي

لكونه مقابل للجزئي الحقيقي على ان صلاحته فرض الاشتراك
 بين كثيرين قد ينافي في كونها اضافية وان كانا تغلفها
 موقفا على فعل الغي كما ان فعل منع فرض الاشتراك بين
 كثيرين موقوف على فعل الغي مع انه ليس اضافيا لان تخلفه
 لا يتوقف على تحقق الغي وحده يكون سميته بالحقيقي ظاهر
 وعلى هذا فالجزئي الاضافي ما اندرج بالفعل تحت غيره ولو
 قلنا الجزئي الاضافي ما امكن ان يدرجه تحت شي كان
 الكل الاضافي ما امكن ان يدرجه تحت شي ويكون ايضا اخر
 من الكل الحقيقي لكن بدرجة واحدة ولا يصح ان يقال
 الجزئي الاضافي ما امكن فرض ان يدرجه تحت شي آخر
 حتى يلزم ان يكون الكل الاضافي ما امكن فرض ان يدرجه
 تحت شي آخر فتنسج الى المعنى الحقيقي كما مر وانما لم يصح تفسير
 الجزئي الاضافي بما ذكرنا لانه لا يقال للفرس انه جزئي
 اضافي للانسان مع امكان فرض ان يدرجه فيه فتأمل للشيخ
 للذات

١٩
 للذات الحقان الكل ابدالاً بمعنى واحد مما جئني يقابل معنى
 الجزئي الحقيقي تقابل العد والمكر وليس توقف فعله على
 فعل الغي مستلزم لكونه اضافيا كما في الجزئي الحقيقي بعينه
 على ما عرفت وثانيهما اضافي تقابل الجزئي الاضافي تقابل
 التضاف وان الحال بين الطرفين في التنبه عكس
 ما بين الجزئيين فالكل الاضافي اخر من الحقيقي كما مر
 والجزئي الاضافي اعم من الحقيقي كما سنبينه **قوله** وفي تعريف
 الجزئي الاضافي نظر لانه **اقول** ان الجزئي الاضافي والكل
 الاضافي متضايقان لان معنى الجزئي الاضافي متضاد
 لان معنى الجزئي الاضافي الخاص ومعنى الكل الاضافي العام
 وذلك لما عرفت من ان معنى الجزئي الاضافي هو مندرج
 تحت غيره وهذا هو معنى الخاص بعينه ومعنى الكل الاضافي
 هو المندرج تحت شي آخر وهذا هو المعنى العام بعينه
 فالخاص والجزئي الاضافي بمعنى واحد وكذلك العام والكل

الأصافي بمعنى واحد ولاشك أن الخاص والعام متضابقان
 مشهوران كالآب والابن وأن الخاص والعموم متضابقان
 حقيقيان كالأبوة والبنوة والمتضابقان حقيقيان
 كالأبوة والبنوة والمتضابقان لا يتعدان إلا معاً
 فلا يجوز أن يذكر أحدهما في تعريف الآخر والآلات
 لعقله قبل العقل ضرورة أن العقل المعرف وأجزائه
 مقدم على العقل المعرف فإن قلت المذكور في تعريف
 الجزئي الأصافي هو لعمامة الذي هو المتضابق
 مع الخاص هو بمعنى الكل الأصافي حتى يلزم ذكر أحد
 المتضابقين في تعريف الآخر قلت العقل لا يتم بتوقف
 على عقل العام الذي هو المتضابق على أن المعنى
 لا يتم والأخص ههنا هو العام والخاص لا معنى للتفصيل
 والزيادة في العموم والخصوص لكن على هذا يلزم تعريف
 الجزئي الأصافي بالخاص الذي هو معناه فيلزم تعريف
 الشيء

الشيء بما يتوقف على معرفته وبما يتوقف على معرفته متضابق
 فالحلل في التعريف من وجهين أحدهما تعريف الشيء بنفسه
 وبما يتوقف على معرفته والثاني تعريفه بما فيه
 وبما يتوقف على معرفته متضابقه ولاشك أن الحلل
 الأولى من الثاني فالأولى أن لا يقتصر على الثاني
 وحده وأيضاً يلزم أن لا يكون تعريفه بالأخص من الشيء
 كما ذكره الشارح صحيحاً لا شتماله على الحلل الأولى قطعاً
 هذا وقد قيل في جواب النظرات المعه ذكراً المتضابقين
 معاً أعني الأخص والأعم في تعريف شيء واحد وهو الجزئي
 الأصافي ولا محذور في ذلك وليس بشيء لأن هذا
 القائل أن مسلم أن معنى الجزئي الأصافي هو الخاص
 ومعنى الكل الأصافي هو العام كما ذكره الشارح فالنظر
 وارد مع زيادة كما عرفت وإن لم يسلم والجواب هو ذلك
 لا ما ذكره ومنهم من قال لم يرد المعنى بما ذكره تعريف

الجزئي الاضافي بل اذ ذكر حكم من احكامه يمكن ان يشبذ
 منه لانه يرفع بتدفع الاشكال لان معاني المقام يدل
 على قصد التعريف **ظاهر** **افول** وهذا منقوض بواجب الوجود
افول اي بذاته المخصوصة المفككة لا بمفهومه فانه كل كما في
 عن هذا النقص بان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني
 كما صرح به وليس من شأن الوجود للمعين هو الواجب للوجود لذلك
 ان يحصل في الذهن حتى يشصف بالجزئية بل لا يفعل الا بوجوه
 مخصصة في شخصه **و** بان معنى الجزئي هو ما كان بحيث يحصل
 في الذهن لمنع وهذا معنى قولهم كل مفهوم اما ان يمنع الخ اذا
 لم يرد وانه كونه مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول
 بالفعل في الذهن ولا على امكان حصول الجزئي الحقيقي بهذا
 المعنى يصدق على الواجب كالاختصاص فانه الممنوع الحصول في الذهن
 هو كونه فانه لا ذاته على وجه مخصوص لغيره الجزئية **فول** فانه
 يمنع ان يكون كلياً **القول** فظهر ما ذكره النسبة بين الجزئيين بنا

قد ذكرنا

وبما ذكرت النسبة بين الكلبيين واما النسبة بين الجزئيين
 الحقيقية وبين كل واحد من الكلبيين فالمباينة واما
 النسبة بين الجزئيين الاضافي وبين كل واحد منهما فاعلم
 من وجه لصدق الجزئي الاضافي على الجزئي الحقيقي بينهما
 وصدقها بدونه في المفهوم الشاملة وتصادف الكلية
 مع الجزئي الاضافي على الكلية المتوسطة لان نوعيته
 انما بالنظر الى الحقيقة نوعيته هذا النوع نسبة
 اضافية بدنية وبين افرادها فليس يعتب فيها الا حقيقة
 واحدة في افرادها ومشاهداها اذ حقيقة في تلك
 الافراد فلذلك لشمع بالحقيقة واما النوع الاخر **افول**
 فلا بد في نوعيته من انما لاجه مع نوع آخر تحت جنس
 فيكون مضابفا له وبما ذلك ان الجنس لما كان تمام
 الماهية المشتركة بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة
 ومفولا عليها في جوامها فلا شتات كل واحد من

تلك الماهيتين المندرجتين تحته موصوفة بأنه يقال
 عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو هذه الصفة
 ثابتة لها بالقياس الى الجنس الذي انبجث فيه
 كما ان صفة الجنسية ثابتة للجنس بالقياس الى
 ما اندج تحته من الماهيات التي هي النوع له فالجنس
 والنوع المندرج تحته متضايقان كالاب والابن
قول لانه جنس الكلبياته يتم حدودها الابدك
 اسنان الى ما سبق من ان المذكور في تعريفات الكلبيات
 حدود اسمية لها لا روم كما توهم فاذا كان حدودها
 ثامة كما هو الظاهر ولا بدج من ذكر الجنس على الكلبي
 هي رعاية لطريقة الفوم في تعريفات الكلبيات واذا
 اعتبر الكلبي في مفهوم النوع الاصنافي كان فيه اضافتا
 احدهما بالقياس الى ما تحته من اقواده لكونه كلبي
 بالقياس الى الجنس الذي فقه كما يتبين والنوع الحقيقي
 اضافة

فيه اضافة واحد لما ما تحته فقط كما عرفت **قول** فان
 الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ما هو **قول** الجنس
 كالحيوان مثلا وان كان مقولا ومحولا على الفصل كالتا
 وعلى الخاصة كالضاحك وعلى العرض العام كالمتشبه
 لكن لا في جواب ما هو اذ ليس للحيوان تمام المشترك ولا
 ذاتها لهذه الثلاثة فكل واحد منها وان كان ماهية
 وكلها يقال عليه وعلى غيره الجنس لكن لا في جواب
 ما يخرج عن حد النوع الاضافي لهذا المفيد **قول** وهو
 النوع المفيد بالشيء **قول** الى الشخص هو النوع الحقيقي
 المفيد بما يمنع من وقوع الشركة فيه فحيث كان مثلا الماهية
 الانسانية وامرا حربه صار زيد مانعا من وقوع
 الشركة فيه وذلك الامر يسمى شخصا ونعتا **قول** حمل
 العام عليه بواسطة حمل الانسان عليها وذلك لا لحيوان
 مالم يعر انسانا لم يكن محمولا على زيد فان الحيوان الذي

ليس بالسان لا يحمل عليه اصلا **قوله** فاعتبارنا لا ودية
 في القول يخرج الصنف عن الحد **اول** هذا القيد وان
 اخرج الصنف عن الحد اخرج النوع منه ايضا باعتبار
 الى الاجناس البعيدة فيلزم ان لا يكون الانسان نوعا
 للجسم الناقص ولا الجسم ولا الجوهر مع انه انما يتبع نوع
 الانواع لكونه نوعا لكل واحد من الانواع التي فوقه
 وايضا النوع لما كان مصايغا للجسم فاذا اعتبر في النوع
 القول الاول فلا بد من اعتبار في الجسم ايضا والا
 لم يكن مصايغا له فيلزم ان لا يكون الاجناس البعيدة
 اجناسا للماهية التي هي بعيدة بالقياس اليها فان
 لا طمان يترك فيها الاولية ويخرج الصنف بعيد
 آخر ويقال النوع الاماني على مقول في جواب ما هو
 يقال عليه وعلى غير الجسم في جواب ما هو **قوله** والالكا
 النوع الحقيقي جنسا **قول** وذلك لان النوع الحقيقي
 ملاك

٩٣
 لما كان تمام ماهية جميع افرادة فلو فرضنا ان وفده
 كلها اخرى هو ايضا تمام ماهية افراده لم يكن ان يكون
 تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افراده والا
 لكان النوع الذي تحته المشتمل عليه مع زيادة مشتملا
 على امر ابد على حقيقة افراده فلا يكون نوعا حقيقيا
 بل صغارا خلف فقهين ان يكون العرفاني تمام
 الماهية المشتركة لا المختصة فيكون جنسا وفرضا
 نوعا حقيقيا وانه مع وتوضيحه ان الانسان لما كان
 تمام ماهية كل فرد من افرادة فلو فرضنا ان الحيوان
 كذلك لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد
 من افراد الانسان فيلزم ان يكون لكل فرد ما يقتضيه
 مختلفان كل واحد منهما تمام ماهية المختصة به
 وذلك لان تمام ماهية شيء واحد لا يتصور فيه
 تعدد لانه ان لم يكن احدهما جري لا جري لم يكن شيء

منها تمام ماهية بلجن منها وان كان احدهما جنس للآخرى
 لم يكن الجنس تمام الماهية وحيث ان كان الحيوان وحده
 تمام الماهية كان الانسان المشتمل على الحيوان وحيث
 صنفنا الاشياء على امر كل واحد على ماهيته افراده ولا
 كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة لم يكن
 الحيوان الا تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا
 قد فرضنا نوعا حقيقيا فظهر ان النوع الحقيقي لا يكون
 فوقه نوع حقيقي ولا تحت له واما النوع الحقيقي بالقياس
 الى الاصناف فيجوز ان يكون تحت له كالانسان تحت الحيوان
 ولا يجوز ان يكون فوق شي منهما لما مر ويجوز ايضا ان
 لا يكون النوع الحقيقي تحت نوع الاصناف كالعقل على
 ما سبقنا في النوع الحقيقي مقيسا الى النوع الحقيقي لا
 يكون الامم فردا ومقيسا الى النوع الاصناف اما فرد
 واما سافل والاصناف مقيسا الى الحقيقي اما فرد
 ان لم يكن

ان لم يكن تحت نوع حقيقي ايضا كالانسان واما على كالحق
 واما الاصناف مقيسا الى الاصناف فيكون اربع واما على
 المفرد من المراتب وان لم يكن واصفا في المراتب نظر الى
 ان الافراد باعتبار عدم الترتيب تب فقه ملاحظة
 الترتيب عدمها ان في غيره ملاحظة الترتيب وجها
قوله ان قلنا ان الجوهر جنس هذا المثال انما يتم بشي
 احدهما ان العقول العشر متفقة بالحقيقة وثانيهما
 ان الجوهر جنس لها كذلك الاجناس قد يترتب متصلا
اول اشار بلفظ قد الى ان الترتيب الاجناس مما
 لا يجب كما لا يجب في الانواع ايضا كما يكون نوع اصناف
 لا نوع فوقه ولا تحت فيكون نوعا مع دأ غير واقع
 في سلسلة الترتيب فمثل هذا ينبغي ان لا يعد من
 المراتب ويجعل المراتب ويجعل المراتب منحرف في ثلثه
 كافله بعضهم الا انهم تسامحوا فقد من المراتب

الى ما ذكرناه من ان اعتبار افراده يخرج الى ملاحظة
الترتيب عدما واما قال في الانواع متنازلة وفي الا
منصاعده لان ترتيب الانواع هو ان يكون هناك نوع
ونوع ونوع ونوع ونوع ولا شك ان النوع النوع يكون
محتله لان نوعه النوع يكون بالقياس الى ما فوفه
فالشئ انما يكون نوع نوع اذا كان تحت ذلك النوع
وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التنازل من عام
الى خاص ورتبنا الاجناس وهو ان يثبت هناك جنس
وجنس جنس جنس وجنس جنس ولا شك ان جنس الجنس
يكون فوفه لان جنسبه الشئ بالقياس الى ما تحته
فالشئ انما يكون جنس جنس اذا كان فوق ذلك الجنس
فيكون الترتيب على سبيل المنصاعده من خاص الى عام
ثم اعلم ان النوع المتنازل من مراتب الانواع يباين جمع
مراتب الاجناس فانه لا يكون الا نوعا حقيقيا يستحيل ان
يكون

96
ان يكون جنسا وان الجنس العالي مباين جمع مراتب الانواع
لا يكون فوفه جنس فيستحيل ان يكون فوفه وبيان كل واحد
من النوع العالي والمتوسط وبيان كل واحد من الجنس
المتوسط والمتنازل عموم من وجه وعليك باستخراج امثله
قول لا يقال الخ **اقول** قد عرفت ان التمثيل الاول يبنى
على اتفاق العفول العشرة في الحقيقة ويكون الجوهر
جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها في
الحقيقة ويكون الجوهر ليس جنسا لها فيستحيل صحتها معا
والجواب ان المقصود من التمثيل هو التبيين فان طابق
الواقع فذاك والا لم يضرب بكفه مجردا عن خصوصيات
فيها لم يوجد له مثال في الوجود ظاهر **اقول** لما بينه على
للنوع معنيين **اقول** حاصلة ان المصداق اذا دلل على
ان التشبه بين المعنيين في العموم من وجه لكن لما كان
القدماء في هوانه الاصناف اعم مطلقا واولا فلو لم

في صورة دعوى اعم من قولهم ثم بين ان النسبة بينهما هي العموم
 من وجه فبيننا ثلثة اشياء احدها بيان ان النسبة
 بينهما هي العموم من وجه وهذا هو المقصود الاصل في ثنائيهما
 قد قولهم صريحا وذلك للاهتمام بهذا الرد للمبالغة
 فيه حتى لا يتوهم كون قولهم صريحا ولو اكتفى ببيان ان النسبة
 بينهما هي العموم من وجه كان يفهم من ذلك رد قولهم ولكن
 ضمنا لا صريحا وثالثهما رد قولهم في صورة دعوى اعم من قولهم
 وذلك انهم دعوا ان الاضافي اعم مطلقا في هذا القول
 هو ان يقال ليس الاضافي اعم مطلقا لوجود الحقيقة بدونه
 كما في الحقائق البسيطة فالعلم بده ما هو اعم من قولهم وهو ان
 النسبة بينهما هي العموم مطلقا فقال ليس بينهما عموم وخصوص
 مطلقا واذا بطل ما هو اعم من قولهم بطل قولهم لانه لا اعم
 لادنى للأخص وبطل الادنى مستلزم لبطلان الملزوم
 وانما احتاد في رد قولهم هذه الطريقة مبالغة في الرد
 كانه

قال ليس بيني وبينها اعم من الاخص فضلا عن ان يكون الاضافي
 اعم فقوله ورد ذلك لنا بذهبا لقدماء وقوله اعم صفة لدعوى
 الى تلك الدعوى التي هي اعم من مذهبهم وقولهم وهو ان تلك
 القول بل الدعوى التي هي اعم وقوله ان ليس بينهما المنقضي
 لا انتهى فانه قد ملك الدعوى لاعتبارها **قوله** كما في الحقائق
 البسيطة **اقول** يعني ان حقائق البسيط هي تمام ماهية
 افرادها كالعقل والفسق هذا انما يصح اذا لم يكن الجوهر
 جنسا لها حتى يتصور كونها بسيطين ومع ذلك فلا بد ان
 يكون كل منهما تمام ماهية افراده حتى يكون نوعا حقيقيا
 غير مندرج تحت جنس فلا يكون نوعا اصافيا وقد نفى
 في كلا المقامين يكون الجوهر جنسا لما تحته ويكونا مختلفين
 الافراد في الحقيقة **قوله** والواحد والنقطة **اقول** هذا
 ايضا انما يصح اذا كانا كل منهما تمام ماهية افرادها ولم
 تحت جنس اصلا وقد بينا قسما في الموضوعين ايضا **قوله** القول

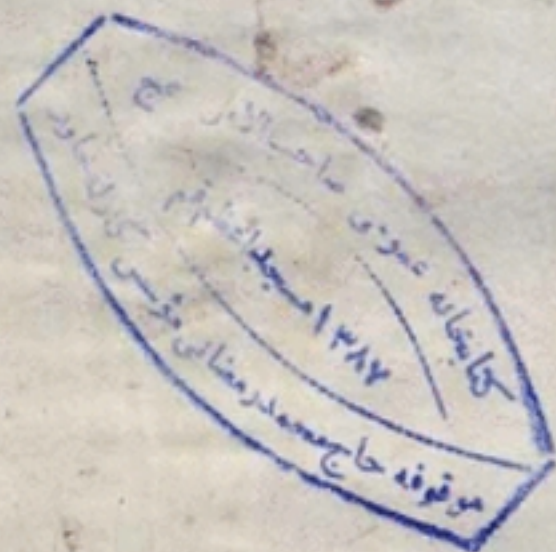
في جواب ما هو **اقول** يعني اذا سئل عن ماهية بما هي بلفظ
 دال عليها مطابقة ولا يجوز ان يتجا بما يدل عليها نقمتا
 فلا يبقى الهند في جواب ما زيد ولا بما يدل عليها اثر اما قد
 الكاتب مثله في جواب ما زيد كل ذلك الاحتياط في جواب
 عن السؤال بما هو اذ ربما انتقل الذهن من الدال باللفظ
 على الماهية الى الجزء الآخر من مفهوم ذلك الدال فيفوت
 المقصود وكذا ربما انتقل الذهن من الدال بالانتماء
 عليها الى لادتم آخر له فيفوت المقصود ولا يعتمد في فهم المقم
 على القرينة لجواز خفاء ما على السامع وهذا المقدار كاف
 بان يكون باعنا على الاصطلاح على ان لا يدرك الماهية
 في جواب ما هو الا بلفظ دال عليها مطابقة واما في القول
 في جواب ما هو وذلك انما يتصور اذا كانت الماهية السؤال
 عنها مركبة فيجوز ان يدل عليه مطابقة وهو ظاهر وان
 يدل عليه نقمتا اذ لا محذور فيه ان جميع الاجزاء

مقصودة

المقصودة ولا يجوز ان يدل عليه اثر املجوز الاشتغال من
 ذلك الدال على الجزء بالانتماء الى لادتم آخر له ولا يستند
 على القرينة لما عرفت فظرات المطابقة معتبرة في جواب ما هو
 كلا وجزا وان التقم من مجموع كلام معتبر حتى اوان الاثر انما هو
 كلا وجزا هذا في جواب ما هو اما التوقيف فقد قيل ان الاثر
 مجموعا فيها ايضا كما في جواب ما هو وذلك ايضا للاحتياط بينا والاول
 جواز بينهما مع ظهور القرينة المعينة للمقطع **قوله** واما في
 واقعا **الح** **اقول** يخصص الواقع في الطريق بين المدلول عليه
 مطابقة وتخصيص الداخل في الجواب بين المدلول عليه نقمتا
 اصطلاح والمنااسبة في شبهة معينة فان الواقع
 انبى بالمدلول مطابقة والداخل انبى بالمدلول نقمتا
 وان كانا لهما مناسبة مع كل من الجزئين فبأن
 منقسم له ان يحصل قسم فديتوهم ان التاخر مثلا بقسم الجواب
 الى قسمين ناظرين ناظر والتخصيص انه منقسم له بمعنى انه

يحصل قسم له لا يحصل قسمين فان غير الناطق قسم من الحيوان
 حاصل من الفهم عدم النطق اليه فاذا قسم الحيوان الى قسمين
 القسمين كان هناك امران مضممان له كل واحد منهما
 قسم واحد له وكلاهما فالناطق ينقسم الحيوان الى
 قسمين نظر الى ان الحيوان اذا فليس الى الناطق وجودا وعدمه
 حصل له قسمان كما ان من عدل مفرد من الانواع والاجناس
 في المراتب نظر الى مثل ذلك **قوله** والمتوسطا سواء كانت اولها
 او جنسا **قوله** لم يذكر النوع العالي لان دراجه في الجنس
 المتوسطه ولا الجنس السافل لان دراجه في النوع المتوسط
قوله وكل فصل يقوم النوع العالي والجنس العالي **قوله** اراد
 بالعامهين العرفاني وبالسافل النحائي الى ما مر من ان
 العالي ما هو فوق الجميع والسافل ما هو تحت الجميع **قوله**
 لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل **قوله**
 وذلك لان العالي لما كان مقوما للسافل كان جميع مقوماته
 مقوما

٩١
 مقوما كانت اجنسا مقوما للسافل **قوله** فلو كان جميع
 مقومات السافل **قوله** اي جميع الفصول المقومة له لان الكلام
 فيها فان قلت فعل هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل
 والعالي اذ ان يكون في السافل سوى الفصول المقومة
 المشتركة ببلينه وبين العالي فضا امر الحزبه بيمانه
 العالي قلت ليس في السافل واما ماهية العالي الا الفصول
 المقومة للسافل وانا فوضت مشتركة تحت السافل والعالي
 ماهية مشتركة ليس في الانسان واما الجوهر الاصول مقومة
 للانسان ومقسمة للجوهر وهي قابل للذبح والناسي
 والمحسنة المتحركة بالارادة والناطق وكذا ليس في الانسان
 واما الجسم الاصول مقومة للانسان ومقسمة للجسم هي
 الثلاثة الاخيرة وليس فيه ايضا واما الجسم النسيجي
 صلا مقوما له هما الاخران وليس فيه ايضا واما الحيوان
 الاصل واحد هو الناطق فانه اذا ترتب الاجناس كان الذي



محت الجبس الاعلى وكتبا منه ومن ضد وهكذا فلا يتميز
التاقل عن الذي وفده الا ما هو ضد مقوم له فاذا فرض
كونه مشتركا لم يبق في فاصلا **قول** والعقل الشايع هو الموقف
وهو ما يسئلون **ان** اي ما يكون بصورة بطريق النظر
الى تصور الشيء او امتيان وهذا القيد يفهم اعتبد مما بعد
من ان الموصل بالنظر الى التصور لستم قولا شارحا كيف
لا يكون معتبرا والمفهم من الفن بياطوا اكتساب التصور
والصدق بقا ومع هذا القيد لا ينقض بان تصور الموقف
يسئلون ايضا تصور معرفة فينقض حد الموقف به ولا
بان تصور الماهية يسئلون تصور لوانها البينة ا
المعبرة في دلالة الالتزام اذ ليس شيء من هذين الا ^{استلزام}
بطريق النظر والاكتساب **قول** ليس المراد بتصور الشيء الخ
اقول قد يتبين ان تصور الشيء المكاسب من القول الشايع
قد يكون بالكتبة كما في الحد التام وقد يكون بغير كتبه كما في
الحد

الحد التام واما تصور الموقف المكاسب فان كاحدا تاما فلا بد
يكون بالكتبة لان تصور الماهية بالكتبة لا يحصل الا من
تصور جميع اجزائها بالكتبة ومنهم من فهم ان الحد التام
قد يحصل بغير تصور الاجزاء بالكتبة فانه يكفي فيه تصور
الاجزاء مفصلة اما بالكتبة او بغير وليس شيء فانه اذا
لم يكن بعض الاجزاء معلوما بالكتبة لم يكن الماهية
معلومة بالكتبة قطعا والا لكان الاعم من النوع والآخر
منه معرفا اعلم ان المتاخرين اعتبر في الموقف ان يكون موصلا
الى كتبه الموقف او يكون في الموقف من جميع ما عداه من غير
ان يوصل الى كنهه ولذلك حكموا بان الاعم والآخر
لا يصلح للتعريفنا صلا والصواب ان المعبر في الموقف كونه
موصلا الى تصور الشيء اما بكتبه او بوجه ما سواء كان مع
التصور بالوجه عين عن جميع ما عداه او بعض ما عداه اذ لا
يمكن ان يكون الشيء متصورا مع عدم امتيان عن بعض ما عداه

واما الاستنباط عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون مقولا
الشيء بالكنه كسبيا الى المعرف كذلك مقصود بوجه ما
مواكفا مع استنباطه عن جميع ماعداه او بعضه يكون كسبيا
فمقصود بوجه اعم والآخر اذا كان كسبيا لا يكسب الا بالاعم
والآخر منهما يصلح للتعريف في الجملة **قوله** ولما استبان
عن جميع ماعداه **اول** قد عرفنا ان ذلك عين واجب الا ان
المتأخرين لما دوا ان التصوي الذي يميزان معه المقصود
عن بعض ماعداه في غايه التقصا لم يلتفتوا اليه وشرحا
المساواة بين الموقوف والمعرف وخرجوا الاعم والآخر عن
صلاحية التعريف بهما واما المبين فلما كان ابعد من
الاعم والآخر كان اولى بان لا يفيد تميزا تاما مع ان
الظان انه لا يفيد تميزا اصلا وان احتملا احما لا بعيدا ان
يكون ميم في الجملة او ابعد منه افادته تميزا تاما بان يكون
بين المتباينين خصوصه يقتضي الاستقلال من احدهما الى
الآخر

الى الآخر ولا الى اخر لكونه اخي لانه اقل وجودا العقل
فان وجود الخاص في العقل مسئلة لوجود العام هذا
موقوف على ان يكون العام ذاتيا للخاص ويكون الخاص
مفعولا بالكنه واما اذا لم يكن ذاتيا او كان ذاتيا ولم يكن
الخاص مفعولا بالكنه لم يلزم من وجوده في العقل وجود
العام فيه **قوله** ايضا شره او تحقق الخاص هذا يجب الوجود
الخارجي مسلم فانه كلما تحقق الخاص في الخارج تحقق العام
فيه واما بحسب الوجود الذهني فلا انجاز ان يعقل الخاص
ولا يعقل العام كما ان **اول** فانه اذا صدق قلنا كل
ما صدق عليه المعرف صدق عليه معرف فكلاما لم يصدق
عليه المعرف وذلك لان المعجبة الكلية الثانية عكس
نقيض الكلية الاولى على طريقة المنقذ **قوله** وبالعكس
وذلك لان الاولى ايضا عكس نقيض الثانية على طريقهم فكل
واحد منهما مسئلة للآخر وفائدة قوله وبالعكس ثبات

اللزوم من الطوفان الآخر ليثبت ملازمة الكلمة الثانية
التي ادعاها بقوله وهو ملازم للكلمة الثانية ^{الاولى} وهو
لاشتماله على الذاتين مانع عن دخول الاعتبار الاجنسية
فيه وذلك لان في ذاتنا كلشي ما يخصه ويمتنع عن جميع
ما عداه فيكون الحدانام بواسطة اشتماله على الثاني
المتمين مانع عن دخول اعتبار المحذور فيه وكذا الحدانام
يذكر فيه الثاني المتمين فيكون مانعاً عن دخول الاعتبار
فيه والمقصود بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى
اللفظي فلا يرد ان الوسم ايضا فيه منع عن دخول الانباء
فيه فينبغي ان يسمى حدا واعلم ان ادبنا العربية والاصول
يستعملون الحد بمعنى الموقوف وكثير ما يقع الغلط بسبب
عن اختلاف الاصطلاحين واعلم ايضا ان الغلط في الموقوف
ينعسر الاطلاع على ذاتياتها والتميز بينهما وبين عرضياتها
نعسر انما واصلا الحد التعذر فان المجلس يشبه بالعرض

العام

١٠١
العام والفضل بالخاصة فلذلك يرى وليس يقوم استصعب
تحديد الاشياء المفهومة التعريفية والاصطلاحية فامرنا
سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة والاصطلاح المفهوم
مركب مما كان داخل فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا
عنه كاعرضيا له فتحديد المفهوم في غاية السهولة ^{بما}
ورومها يستجحد او وسوما بحسب الاسم وتحديد ^{الغاية}
في غاية الصعوبة وحدودها وورومها يستجحد ^{بما}
بحسب الحقيقة لان العرض التعريف اما الثمين والاطلاع
على الذاتيات اما المفهوم من التعريف اما الثمين الموقوف عما عداه
والعرض العام لا مدخل له في الثمين فلا يصلح معروفا ولا
موقوف لهذا العرض اما الاطلاع عليه بما هو ذاتي
اي معرفته بما هو ذاتي له سواء كان من جميع الذاتيات
او بعضها والعرض العام لا مدخل له في معرفة الشيء بما هو
ذاتي له فلا يصلح معروفا ولا اجز معرفته لهذا العرض الا ان ينسقط

العرض العام عن الاعتبار في التعريفات وإنما ذكر في الكلام
لاستيعافا، فاسم الكلي وأما الجبروت فهو والذ لم يكن له مدخل
في التمييز لكن له مدخل في الاطلاع على الماهية بما هو
لها فلذلك اعتبر مع الفصل والخاصة وهي ثابت وهو
ان التميز الثاني فينبغي ان يعتبر في التعريف فان قلت المعتبر
هو التميز الأول بناء على اشتراط المساواة قلت قد عرفت
الكلام على ذلك الاشتراط على ان لا يترك ان لا يكون العرض
العام معرفا ان لا يكون جنس من المعرف ايضا قد يكون
الاطلاع على الشيء بما هو عرض له مطلوباً وان كان هذا لا
عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذاتي له فان تضمن
الشيء قد يكون بوجوه متعاضدة بعضها الكل من بعض فالصواب
ان المركب من العرض العام والخاصة ويسمى بالكلية
اقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل
حدنا هو كنه الكل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل
والخاصة

والخاصة حدنا نقص هو اكل من المركب من العرض العام
والفصل واما قوله فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه فذكر
بان التميز الحاصل منهما معا اقوى من التميز الحاصل بالفصل
وحده فاذا اريد هذا التميز الاقوى احتج الى ضم الخاصة
الى الفصل كتعريف الحركة بما ليس بسكون فالتما في المرتبة
الواحدة من العلم والجهل اي الحركة والسكون في مرتبة
واحدة فمن عرف الحركة عرف السكون وبالعكس وهذا انما
يصح اذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة والاك
السكون اخفى من الحركة لا مساوياً له واذا امتنع تعريف
الشيء بما ليسا وير في المعرفة والجهالة كان امتناعه تعريفه
بما هو الشيء منه اولى ويسمى دورا مصرحا وذلك لظهور
الدور في ذاته واذا زاد المرتبة على واحدة استمر الدور
هناك فلذلك يسمى دورا مضمر وفساد الدور والمضمر
اكثر اذ في الدور المصرح يلزم تقدم الشيء على نفسه

برئيتين وفي المصنف مراتب فكان المختار **قول** اسطقس هو
 اصل المركب وانما سمي العنصر الأربعة اسطقسات لأنها
 اصول المركبات من الحيوانات والنباتات والمعادن
 واعلم ان استعمال الالفاظ المجازية ارد من الالفاظ المشرقة
 لتبادر الذهن منها لما غير المعاني المقصود لولا القرينة
 في الاشارة ليرد ذهن المقصود ويبدل ما ليس بمقصود ولكن
 يحتمل ان يجعل اللفظ على غير المقصود فيكون ارد من استعمال
 الالفاظ القريبة اذ لا يفهم منها شيء اصلا فالحمل
 فيه هو الاحتياج الى الاستغناء عن المسافة بلا طائل
قوله ولما توقف مع فهمها على معرفة الغضا باكما ان المعقول
 الشارح مباد يتوقف عليها ويجب تقديمها عليه في
 مباحث الكتب المنيرة كيما المعرف منها كذلك في اللغة
 مركب منها ويتوقف مع فهمها على معرفة تلك المباد وهي
 مباحث الغضا بالذات قدما **قول** اما المقدمة فهي تعريف
 الغضبة

الغضبة واسماها الاولوية اما التعريف فلا بد من تعريف
 واما التقسيم الى الاقسام الاولوية فكانه من ثمة التعريف
 اذ بذل ذلك التقسيم ينكشف الشيء بزيادة الكثرة ويتعين
 به اقسامه الاصلية التي وادى احوالها **قوله** في الغضبة
 المملوطة يعني ان الغضبة يطلقون على المملوطة وان
 على المعقول اما بالاشراك او بالخصفة والمجاز وانما
 اولى لان المعبر هو الغضبة المعقولة واما المملوطة
 فانما اعتبرت للدلالة على المعقول سميت غضبة تميز
 للدال باسم المدلول وكل لفظ القول يطلق على المملوطة او
 المعقول فالقول المملوطة ليس للغضبة المملوطة والقول
 المعقول ليس للغضبة المملوطة المعقولة ثم الغضبة
 المعقولة هو المعقول العفل المركب من الحكيم عليه وبه
 والحكم يعني وقوع النسبة اولا وفعلا هذه المعلومات
 من حيث انها حاصلة في الذهن لئلا غيبه والعلم بها

يتم تصديقاً عند الامام واما عند الاول فالصدق
هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة او لا وقوعها
كما عرفت وقد يطلق التصديق بمعنى المصدق به على القضية
لان العلم التصديقي لا يتعلق الا بها اما بجميع اجزائها
او بعضها **اقول** اما ان متخل القضية فالقضية لا بد منها
من الحكم لانه المتخل للصدق والكذب والحكم لا بد له من
الحكم عليه والمحكوم به بهما اعني المحكوم عليه وبه بمنزلة
الصورة لها واجلال القضية هي بالاصور منها وانفكاك
اجزائها المادية بعضها عن بعض **قول** وليس هو الدال على
النسبة السلبية كلمة ليس لوضع النسبة الايجابية في
دل عليها لفظ هو ومجموعها يدل على وضع النسبة السلبية
فيكون المجموع دالاً للمحكوم به وبالحكم عليه بالنسبة
السلبية **اقول** واستفرض التعريفات طرد او عكسا تعريف
الشرعية غير مطرد لدخول غير الحدود فيه وتوقيف الجملة

المادة للفضية والحكم الذي به يرتبط احداهما بالآخر بمنزلة

غير

منعكس لخرج بعض الحدود عنه **قول** فالاولان يصدق فيه
الاختلال هذا القيد ذكره صاحب الكشف ومن تابعه والاول
تركه وحمل المفرد على ما يعبر المفرد بالفعل وبالفق كذا ذكر ومن
انصف عن نفسه عرف ان كل جملة يمكن ان يعبر عن طرفها
مع ملاحظة الارتباط ببعضها وان الشرطية لا يمكن فيها
ذلك **اقول** فلو دود بعض النقص المذكور عليه **قول** وهو قولنا
في عالم بصادق زيد ليس بعالم وقولنا والشمس طلعة يلزم
النهاد موجود **اقول** فلان المتخل للقضية الى ماضيه تركبها
لان المركبات متخلل الحجز انه الموجود فيه لما عرفت من ان
التخليل هو ابطال الصورة فلا يبقى الا اجزاء المادية ثم ان
الطراف الشرطية ليست قضايها لان القضية لا يتم الا اذا اعتبر
فيها الحكم ايقاعاً او انقضاء اعتباراً منه ذلك لا يرتبط بعين مذكورة
فانك اذا قلت الشمس طلعة واوقعت النسبة بين طرفيها
لم يتصور ربطه بشي آخر بان يصير محكوماً عليه او به فاعلم تجرد

الفضية عن الحكم يمكن جعلها جزئية اخرى فاذا حذف
 ادوات الشرط والجزء بقي الشرط طالعة والتمار موجودة بل
 المعنى الذي كان عليه حال الارتباط فانه لهذا المعنى
 كان موجود في الشرطية فلا يكون ضمنية ما لم يقم اليه
 الحكم لا يكون ذلك غلبا لفظ بل غلبا الى الاجزاء ثم
 شي آخر اليها ومن رزم انه اذا حذف الادوات فقد وجد
 الحكم في الاطراف فكذا وكيف يتوهم ذلك في مثل قولك
 ان كان زيد حمدا كان فاعلم مع العلم بكذب القوفين
 اذا القابلهما لفضية لم يحكم يكون زيد حمدا او افعافا
 بل فرض صدق التالي على تقدير صدق المقدم وصدق
 الشرطية لا يقال لادوات كانت مانعة عن الحكم فانا
 زالت عاد الحكم لان زوال المانع لا يكفي في وجود الشيء
 بل لا بد من وجود المقتضي وزوال المانع لا يستلزم مكا
 في المثال المذكور وان اردت تفضيلا يتخ به عليك الخ
 فاستمع

فاستمع
 لما نقول الفضية ان لم يوجد شيء من طوائف نسبة في حلية
 كقولنا الانسان حيوان وان وجد فان كانت مما لا يتبع
 ان يكون تاما كان يكون نسبة التقييد به في ايضا حلية
 كقولنا الحيوان الناطق جسم صالح وان كانت مما يتبع
 ان يكون تاما فاما ان توجد في احد طرفيها فيكون الفضية
 ايضا حلية كقولك زيد ابن فام واما ان توجد فيهما معا
 فاما ان يكون ملحوظا احالا فيكون الفضية ايضا حلية
 كقولك زيد قائم بياضه زيد ليس بقائم واما ان يكون
 ملحوظا تفضيلا فيكون الفضية شرطية كقولك ان كانت
 الشمس طالعة فالتمار موجودة وتظهر ان اطراف الحلية اما
 مفردة بالفعل او بالفعول فان اشتمل على النسبة التقييدية
 مطلقا ان كانت ملحوظة اجمالا لا امتدادا يمكن ان يوضع موضعه
 مقول لان دلالة اجمالية وان اطراف الشرطية لا يمكن
 وضع المفرد في موضعها اذ لا يمكن ان يستفاد من المفرد

ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة على التفصيل فان شئت
قلت في تقسيم القضية طرفاها اما ان يكونا مفردين بالفعل او
بالفوق او لا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما ان
يكون مشتملا على نسبة تامة ملحوظة لفصيلا او لا فكان
من قال القضية ان انحلت الى ضربين اراد ان كل واحد
من طرفيها قضية بالفوق معناه ان يكون القضية ملحوظة
بتفاصيل اجزائها التي هي حوال الحكم منه الى ملحوظة تفصيلا
فيكون قضية بالفوق القريبة من الفعل فيصح التقسيم
بهذا الوجه ايضا واعلم ان الشرطية لم يوجد في شيء من
طريقتها الحكم بل وضعه وهذا في المتصلة ظاهرا واما في
المنفصلة واما يظهر فمعنا الحكم اذا لو خطبها المتصلة
اللازمة لها فان يقول هذا العدد اما زوج واما
في قوة قولنا ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان
فردا لم يكن زوجا على هذا فباس ما عداه من المنفصلة

قوله

قوله فالمنفصلة هي التي يحكم بها بصديق قضية بتحقيق قضية
او لا صحتها المنفصلة الموجبة هي التي يحكم بها بالانصاف
تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى وان الكافي يطلق هذا الا
بكونه لزوما سميت متصلة مطلقة لزمعة او بكونه اتفاقا
سميت متصلة اتفاقية فالمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها
بالتناقض بين القضايا اما في التحقق والانقضاء معا وفي
احدهما فان الكافي يطلق التناقض سميت متصلة اتفاقية
والمنفصلة السالبة هي التي يحكم فيها سلبا للتناقض
اما مطلقا او مقيدا بالعناد او لانقضاء وبره عليك
تفاصيل هذه المعنى المتصلة في مبدا الشرطية **اول** ومعناها
الاصطلاحية كما يصدق على الموجب اصدق على السلب لان
مفهوم الخلقية اصطلاحا هو القضية التي يكون طرفاها
مفردين اما بالفعل او بالفوق وهذا المفهوم كما يصدق على زيد
قائم يصدق على زيد ليس يقام بلا تفاوت وكذا الحان في مفهوم

المنفصلة والمنفصلة اصطلاحاً بل نقول طلاً الشرطية على
 المنفصلة أيضاً بحسب المفهوم الاصطلاحي كاطلاهما على المنفصلة
 وإن لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المنفصلة ظاهراً
 وقد يتوهم من قوله ليس اجزاء هذه الاسامي على السواء بحسب
 مفهوم اللغة ان اجزاءها على الموحى بحسب مفهوم اللغة وليس
 كذلك بل اجزاء هذه الاسامي عليها معاً بحسب مفهوم الاصطلاح
 طعناً فالأظهر في العبارة ان يقال ليس ملاب هذه الاسا
 على هذه القضايا بحسب مفهوم اللغة **قوله** واما في السواء
 فلما اياه في الاطوار وقد يتوهم من هذه العبارة انهم اطلقوا
 هذه الاسامي على الموحى او لا يتحقق المعاني في لغة بهائم
 نقلوها منها الى السواء لمشايتها الى الموحى في الاطوار
 الظاهر انهم نقلوا هذه الاسا من المعاد اللغوية الى المفهومات
 الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض افراد هذه
 المفهومات اعم الموحى فان هذا الفرد من المناسبة كان في حق
 النقل

فلا حاجة الى التزام النقل برين **قوله** واما ذكر اقسام الشرطية
 فيها فبالعنوان الاقسام الاولى هي الخلقية والشرطية واما
 ذكر الموجبة والسالبة في الخلقية على سبيل التبعية كان
 مفهوم الخلقية انما ينضبط بذكرها وكذا ذكر المنفصلة والمنفصلة
 هيما لانها حقيقتان مختلفتان تحت الشرطية فلا يتحمل مفهومها
 الايهما واعتبرت المنفصلة الايجابية والسلبية لما ذكرنا في الخلقية
 وذكر في المنفصلة اوضاعها المختلفة لينضبط واشهر الى الايجابية
 والسلبية جميعها لما ذكرنا في الخلقية واعلم ان اقسام القضية
 الى الخلقية والشرطية هي على ما ذكرنا اقسام الشرطية الى
 المنفصلة والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية طوائفها
 فثبتاً بالحق القوية من الفعل والنسبة بين القضيتين
 لا يمكن ان تكون بحسب الحداهما على الاخرى بل لا بد ان يكون
 هناك نسبة غير الحمل ولا يلزم ان يكون النسبة التي هي غير
 الحمل منحرفة في الاتصال والانفصال لجوان ان يكون بوجه

آخر هذه فقه استعزابة اذ لم يوجد في العلوم ومتعارف
 اللفظ النسبة بوجه آخر هذه معتبرين اطراف القضايا
 وانما قدمنا على الشرطيات لبسها فاما الحملية وان كانت
 مركبة في نفسها الا انها جزئية للشرطية فيكون بسيطاً بالقبول
 اليها اي يكون اقل جزئ منها ولا نفى ان الحملية بجميع اجزائها
 يقع جزئ للشرطية اذ قد عرفنا ان اطراف الشرطيات الاحكام منها
 بل نفى ان الحملية اذا كانت ضمنية بالقوة القريبة من الفعل
 اي ملحوظة متفاجيلاً جزئاً لها التي هو صي الحكم يكون جزئ
 منها فكانها بمنزلة ما جزئ منها بذلك تقديم مباحثنا على بحث
 الشرطية **قوله** ويسمى موضعها هذا يتناول المبدأ والفا
 ايضاً فان زيد في قال زيد موضوع وقال محمود لان محمداً
 معناه زيد قائلاً او قول في انما الماضي **قوله** والعلما
 ان اجزاء الحملية اربعة هي المحكوم عليه وبه والنسبة
 بينهما ووقوعها او لا وقوعها وهذه الاربعة معلومة ^{ان} وانما

الثلاثة

وادراك الثلاثة الاولى منها من قبل القصور التي من شأنها
 ان تكسب بالقول المشايخ وادراكها لاجزائها اعني ادراك
 وقوع النسبة او لا وقوعها هو المستعنى بالتصديق الذي
 من شأنه ان يكسب بالحجة ويسمى هذا الادراك الحكماء وقد يسمى
 هذا المدرك اعني وقوع النسبة او لا وقوعها حكماً ايضاً ^{لذلك}
 قبل لا بد في القضية من الحكم **قوله** فان اللفظ الدال على
 وقوع النسبة دال على النسبة ايضاً **قوله** لانه واضح منطوق
 وان كانت الجزئية **قوله** وهو غير مستغلة لتوضيح الحكم
 عليه وبه يعني ان النسبة التي يربط المحكوم به بالمحكوم
 عليه معقولة من حيث انها حالة بينهما والله لتعرف حالها
 فلا يكون معنى مستغلاً يصلح لان يكون محكوماً عليه او به
 فاللفظ الدال عليها يكون اداة **قوله** لكننا قد يكون في قلب
 الاسم كقوله في المثال المذكور وقد بينا في ذلك بان لفظ
 في زيد هو عالم يدل على زيد لانه ضمير ولبس اليه فلا يكون

رابطة ويقال الرابطة في هذه القضية هي حركة الرفع لأنها
 دالة على الارتباط والاسناد **قوله** وقد يكون في قالب
 الكلمة كان النافضة وما ينصرف منها ويتم زمانية
 لدلالة على الزمان لفظاً هو واخواتها اذ لا دلالة
 لها على الزمان أصلاً وقد بناقش هناك أيضاً بان مدلول
 زائد على مدلول الرابطة لدلالة كان على الزمان الذي لا
 مدخل في الربط **أول** اشارة الى ان اللغة مختلفة في اسما
 الرابطة قبل وجه الضبط ان يقال هي ثلثة اشياء ^{بطلت}
 والامتناع والجواز يربط بها في ثلثة اخرى هي مجموع ^{بطلت}
 معاً والرابطة الزمانية وحدها وغير الزمانية وحدها
 ومنه بعد لا يخفى **قوله** ولغة العجم لا يستعمل القضية حالية
 عنها لقولهم زبد ديس ^{بطلت}
 يخبر قضية حالية عن الرابطة **أول** وهذا لا يشتمل
 الكاذبة قبل عليه انما لا يشتملها اذا حملت القضية على
 في نفس

في نفس الامر وانما اذا حملت على ما هو لم من جهة بحسب نفس
 الامر ومما هو بحسب فتم الفاعل فيتم لها فاعلاً وان تعلم
 ان المتبادر من عبارة المص هو القضية بحسب نفس الامر والقول بقا
 بحسب حملها على معانيها المتبادر منها **قوله** لان البعض من يعين
 هذا كلام ظاهر في الخصومة انك اذا قلت ليس بعن للثوب
 انسان فان اردت بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع
 كان سلباً جازياً وان اردت به سلباً لقضية على معنى انها
 ليست بمخفية في نفس الامر كان سلباً كلياً لان سلب الأجزاء
 الجزئية ليس يلزم سلب الكل فلي على هذا ليس كل يحمل ان يكون
 سلباً كلياً بان يفصد بحرف به سلباً لقضية كما حقه **أول**
 كقولنا المحمل ليس الانسان نوع ونعم بعضهم ان مثل هذا
 القضاء يسمى عامه لان الموضوع فيها هو الطبيعة مفيد
 العموم فان المحمل ليس حيث انه عام موصوف بالجنسية والانسان
 بفيد العموم موصوف بالتوعية ومثلوا الطبيعة بخ قولنا

الإنسان حيوانا طويلا فوادا في الفضايا فاما خامسا والخو
 ان تلك الفضايا ايضا طبيعة لان المحكوم عليه بالجنس
 هو طبيعة الحيوان وكيف لا والمحكوم عليه ههنا ما يفهم من
 الحيوان وهو الطبيعة وحدها وان كانت الجنس لها
 في نفس الامر باعتبار كليتها كما ان المحكوم عليه بالفحل في
 ولنا الانسان صاحب هو طبيعة الانسان وان كان
 ثبوت الفحل لها في نفس الامر باعتبار كونها شعبة فان
 القيد اعتبر في ثبوت المحكوم به المحكوم عليه في نفس الامر لا يجب
 ان يلاحظ في الحكم ثبوت له وان لو ظالم بجنس الطبيعة في خمسة
 ولا في ستة لان القيود المعبرة ح غير محصورة في عدد ما
 احصا الطبيعة في الاقسام الاربعه والنظم المذكور
 في الشرح **اقول** لصن مما في المتن **اقول** والطبيعة لا اعتبار لها في
 العلوم وذلك لان الموجودات المتماثلة هي الافراد والقطعة
 انما توجد في ضمنها والمفهم من العلوم معرفة لحوال الموجودات

المتاخر

المتماثلة فان تلك الطبيعة ايضا ليست معبرة في العلوم اذ لا
 يبحث فيها عن الاشخاص فلك في معبر في ضمن المصنوع لا في
 الطبيعة فانما ليست معبرة لاني اذا ما دلالة ضمن المصنوع
 لان الحكم ههنا على الافراد لا على الطبايع وايضا الطبيعة قد
 تقوم في الظاهر مقام الكلية فيخرج الكبرى لشكل الاول نحو
 هذا زيد وزيد حيوان فذا حيوان بخلاف الطبيعة فانها
 لا يخرج في الكبرى الاول كقولك زيد انسان والانسان نوع
 مع انه لا يصدق زيد نوع **قوله** وثانيها وضع نوع الانحصار
 هذه الفائدة ممكن بتخصيها بان يقال كل من وضع حيوان لكن
 يفوت فائدة الاختصاص فلجميع لفائدة بين الضار واجب **اقول** كما
 انهم في قسم التصورات اخذوا مفهوم الكلية من غير اشارة الى
 مادة يعنى اخذوا مفهوم النوع والمجس من غير اطلاق من غير
 اشارة للطبيعة خاصة نوعه او جنسية كالانسان والحيوان
 فجعلوا هذه المفهومات المجردة عن خصوصيات الطبايع الشاملة

اياها باسرها محكوما عليها ليكون الاحكام الواحدة عليها متنا
 لجميع الطبايع الاشياء فلذلك صار مبدأ التصورات قوانين
 منطوقة على الجزئية وكذلك الحذف مفهومها الفضايا وجودها
 عن الخصوصية واجزا عليها الاحكام فصار مبدأ التصديق ايضا
 قوانين منطوقة على الجزئية فصار مبدأ الفهم كذا قوانين
 كلية تعرف منها احكام جزئية **قوله** فليس معناه ان مفهوم
 ح مفهوم ب فلتبين فيما سبق ان لفظ كل سوريتين كمية
 الافراد فاذا قبل كل ح علم ان المراد ماصدق عليه مفهوم
 ح من افاده لاهتموم ح والالكان لفظة كل زايدة فيها
 الا ان يراد بها معنى الكلي فنعني كل ح الحكي هو ح وهو مستبعد
 جدا فالاولى ان يواد افلنا ح ب فلتعني به ايضا ان مفهوم
 ح مفهوم ب والالام يكون هناك حمل بحسب المعنى بل بحسب
 اللفظ ولا نعني به ايضا الالمفهوم ح بصادق عليه مفهوم
 ب والالكان قضية طبعية عين معتبرة في العلوم بل في

براه

١١١
 به ان ماصدق عليه ح من الافراد بصادق عليه **قوله** فان
 قلت كما ان لم قد عرفت ان كل كل له مفهوم وما صدق عليه من
 الافراد فكل واحد من ح وب مفهوم ماصدق عليه فيقتصر
 هناك معارضة الا ان مفهوم ح مفهوم ب وقد عرفت
 بطلانه والاشكال ماصدق عليه ح من الافراد ثبت له
 مفهوم ب وهو المراد الثالث ماصدق عليه ح هو ماصدق
 عليه ب وهو ان لم بط لال ماصدق عليه الموضوع وهو
 بعينه ماصدق عليه المحمول وانه ان لم ماصدق عليه المحمول
 بمما صدق عليه الموضوع اولم يخص اذا اخذ ماصدق عليه
 كما مفهوم القضية بثبوت الشيء نفسه فيكون ح ب بيا مح
 فينحصر الفضايا في الصفة وبية فان قلت على تقدير ارادة الافراد
 منها معارضة في ان لا يكون في القضية حمل بحسب المعنى
 لاتحاد المحمول والموضوع ح في الحقيقة ولذلك فان ضرورة
 بثبوت الشيء نفسه قلت بها وان اتحد حقيقة لكنهما اختلفا

من جهة ان الافراد اعتبارت في جمل الموضوع من حيث انها
يصرف عليها في الجمل من حيث انها تصدق عليها وهذا
لمقدار من الاختلاف والتفاوت كما في صحة الجمل بحسب المعنى
واما اعتبار التفاوت في مفهوم واحد باعتبار الدلالة عليه
القطبين ففيه ملتفت اليه فلذلك قال هناك بعد الجمل
دونا انحصار الفضاءا في الضرورية والواجب ان مفهوم ح
صدق عليه مفهوم ب وهو ايضا ليس من الفضاءا المعبر
لما عرفت من ان الحكم فيها على الافراد دون الطبيعة والحكم
ان المعبر في جمل الموضوع هو الافراد ففي جمل الجمل هو
المفهوم وهذا في الفضاءا المعبر في العلوم اذا افهم منها
كاعرفنا اجزاء الاحكام على الذوات المتصلة في الوجود لا باحوالها
والذوات المتصلة هي الافراد والاحوال هي المفهوم **قال**
لا يقال هذا شبهة يمتنع بها في ابطال الجمل **قال** بل يتم ما
ذكرتم من ان الجمل لا يكون مفيدا اذ لا حمل بحسب المعنى بل بحسب

اللفظ

اللفظ فقد **قال** لانه يجتمع هذا الجمل معارضة لتلك الشبهة
وقد يروها ان مدعاكم وهو قولكم الجمل بحال بل لانه يشتمل
على صحة الجمل اذ قد حمل فيه المعنى على الجمل فيكون مدعاكم
مبطلا لنفسه وما كان مبطلا لنفسه كان باطلا اذ لو كان
حقا لكان حقا وباطلا معا وهو مرد الشارح هذا الجمل بان
التابع اذا كان مدعى الختم موجبة واما اذا ادعى السالبة
فلا يقع هذا الجمل قطعا بل بحسب ان يقال مفهوم ح وبمستق
ولا يفي بحمل ب على ح ان مفهوم ح عين مفهوم ح من الافراد
يصرف عليه مفهوم ب وصف الافراد المتفاوتة في المفهوم
على ذات واحد فاجتناب كصدق الانسان والماشى والضايل وغير
ذلك من المفهوم المتغايرة على زيد وللختم ان يقول ضد
حملت مفهوم ب بهو محلي مصادق عليه ح فنقول ما صدق ح
اما ان يكون عين مفهوم ب فلا حمل بحسب المعنى او غير فليكن
الحكم بان احد المتغايرين هو الاخر وهو بطا بل نقول صدق مفهوم ح

على ما فرضت صدقه عليه ايضا باطل لانها ان اعتدوا فصدق
بحسب المعنى وان تغاير لم يفتح ان يقال احدهما هو الآخر لا يتحدد
ولا تضاد افتد تضاعفت الشبهة بذلك الجواب الحق ولا نعظم
مادة الشبهة الا بتحقق معنى الصدق والحمد فنقول لا بد في
الحمل من تغاير طرفيه ذهنا والالام بقصور بينهما حمل اصلا
ولا بد ايضاً ان يتحد اوجودا بحسب الحاجج سواء كان مستحقا
او هو هو ما لان المتغايرين في الوجود الخارج المحقق اولو هو
يحمل ان يحمل احدهما على الآخر فهو بطلانية سواء فرض
بينهما اتصالا حرا ولا يفتح للحمل اتحادا للمتغايرين ذهنا في الوجه
خارجا محققا او هو هو كما خفي في موضعه **قوله** وقد يكون
عين الذات وقد يكون جنسها وقد يكون خارجا عنها وذلك
لان العنوان كلي فاذا نسب الى ماهية ما صدق عليه من
الافراد فلا بد ان يكون احدا لا مقام الثلاثة كما مر **اقول**
لان اتصال الطبيعة التوقفية بالجميع ليس بالاستقلال

بل لا

بل لا تشاخص من اشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص
فلو اعتبر الطبيعة التوقفية مع الاشخاص من كان ذلك بحسب المعنى
تكرار لانه لما اعتبر ثبوت الجميع لاجتماع الاشخاص فقد
اندرج فيه ثبوت الطبيعة التوقفية مرتين فيلزم التكرار
لا بقا لئلا يلزم التكرار اذ لم يكن للطبيعة التوقفية
حكم يختص بها وذلك لم اذ لا يلزم من عدم وجودها الا
في ضمن اشخاصها ان لم يكن لها احكام مخصوصة لها فان
طبيعة الانسان كلية وعامة لما عرفت ذلك من لحوال التي
لا يشتركها فيها اشخاصها لانا نقول الكلام في اعتبار الطبيعة
مع الاشخاص في قضية واحدة فلا بد ان يكون الحكم الذي
منها مشتركا بينهما فحينئذ اعني في الاحكام المشتركة يلزم التكرار
قوله وبالفعل عند الشيخ قيل انما عدا الشيخ عن مذهب الفلاس
اي اعتبر مع الامكان الشئ بالفعل لان الاقتضا على مجرد
الامكان محال العرف واللغة فان الاسود اذا لم يخلو لم يفهم

منه ولغة شئ لم يتصف بالسواء ان لا ابداد وان امكن انما
 به الخارج عن المشاء المشاء هي القوى الدالة جمع
 مشع بفتح الميم او كسرهما بموضع الشئ باو ادته وانما
 قيدا لا افراد بالامكان يعني اعتبار المم امكلا وجود افراد
 الموضوع في القضية الحقيقية لان الحكم فيها يتناول افراد
 المعلومة المقدمة في الخارج ومن حيلتها ما لا يكون للممكن
 الوجود فيه ولا يكون الحكم سواء كان ايجابيا او سلبيا صافا
 عليه فلا يصدق قضية كلية اصلا بل يصدق في كل
 مادة يفرض موجبة جنسية او سالبة جنسية كما في
 وهذا لقيد اعني امكان وجود الافراد انما يحتاج
 اليه اذا لم يقبه امكلا صدقا لوصف العنق الى على
 الموضوع بحسب نفس الامر بل يكفي بمجرد فرض صدقه
 او امكلا فرض صدقه عليه كما في صدق الكل على جنس
 حتى اذا وقع الكلي موضوع القضية الكلية لا متناو
 جميع

بجميع افراد التي هو كلى بالقباس اليها وان امكن صدق
 عليها او لا وانما اذا اعتبر امكان صدق الوصف العنق
 على ذلك الموضوع في نفس الامر كما هو مذهب الفارابي
 او اعتبار مع الامكلا الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ
 فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الافراد والمجد ومنه
 سندفع فان الانسان الذي ليس بحيوان الا صدق
 عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا كل انسان
 حيوان وكذا الانسان الحي لا يصدق عليه الانسان
 في نفس الامر فلا يدخل في قولنا لا شئ من الانسان الحي
 ولما اعتبر في عقد الوضع ايضا لا وكذا في عقد
 الجمل هذا بحسب الظن من العبارة صحيح فان قولك لو وجد
 كان متصلا وكذا قولك لو وجد كان بمتصلة
 واما بحسب المعنى فينبغي ان لا يصدق هناك انسان قطعا
 هذه العبارة تفسير القضية الكلية وقد عرفت ان عقد

الوضع فيها تركيب غير كنه حمله لا انضالى فليس معنى
القبضة الخفيفة معنى انضالى اصلا فكيف يفسر بمعنى
متصلين بل يجب ان يجاء بعبارة الشرطية على قصد التعميم
في افراد الموضوع بحيث يتدرج فيها الافراد المحققة و
المقدرة فانك اذا قلت كل ج ب يتبادر منه ان الحكم
على كل ما هو ج في الخارج محققا فاورده كلمة الشرطية
في التفسير تنبها على دخول الافراد المقدرة ايضا في الحكم
فان كلمة الشرطية ليستعمل في المحققا والمقدرة لقولك
في التمهيد ان كانت الشرط طالعة فالتماز موجود وكقولك
في الليل ان كانت الشرط طالعة فالتماز موجود فان قلت
فعلى هذا يلزم ايراد الشرط في جانب الموضوع وبلغوا
ايراده في جانب المحمول لان المقصود منه المفهوم لا
الافراد قلت قد يصدق بالمحمول الافراد اذا كانت القضية
معرفة وهي ان يكون السواد مذكورة في جانب المحمول
ذكر

١١٥
ذكر في جانب الموضوع او لا فابراد الشرط في المحمول ينبغي
المحمول فان لان فانه يوجد في الخارج اذ لا يابدا هذا
تعليلا لقوله والحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما
كان المراد كل ما صدق عليه ج في الخارج فعين الحكم
على الموجود الخارجى تحفظا فلهذا لان ما لم يوجد اصلا لم
يصدق عليه ج في الخارج فان الحكم ليس على وصف
الجميع دفع بما ذكره ذلك التوهم لكونه باطلا لان الحكم
ليس على وصف الجميع لا يقال ههنا قضاي لا يمكن اخذها
يعني ان مثل قولنا كل ممنوع معدوم قضية لا يمكن ا
اخذها حاخضية وهوذا اذ ليس افراد الموضوع موجودة
في الخارج محققا ولا حقيقة اذ لا يمكن وجود افراد
في الخارج وقد اعتبر في الحقيقة امك الوجود الافراد
كأثر واجبات المضم ضبط القضايا المستعملة في العلوق
في الاغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادرا جدا فلم يلتفتوا

اليه اذ لا يمكنهم افعاله في القول على سهولة ومنهم من جدد
امثال هذه القضايا بذهنية فقال معنى ذلك كل ممتنع
معدوم ان كل ما صدق عليه في الذهن انه ممتنع في
الخارج لصدق عليه انه معدوم في الخارج فبعد القضايا
ثلاثة اقسام حقيقة يتناول الحكم فيها جميع الافراد الخارج
الحقيقة والمقدرة وخارجية يتناول الافراد الخارجية
الحقيقة فقط وذهنية يتناول الافراد الموجودة في
الذهن فقط فالأولى ان يقال احوال الأشياء على ثلاثة
اقسام قسم يتناول الافراد الذهنية والخارجية هي
الحقيقة والمقدرة وهذا القسم يستلزم لوازم الماهيات
كالوجبة للأربعة والقربية المثلثة ولساوي
الرتوبيا القائمتين للثلاث وقسم يختص بالموجودة الخارجية
كالحركة والسكون والامانة والاحراق وقسم يختص بالموجودة
في الذهن كالكلية الجزئية والجنسية وغيرها فينبغي ان
يعبر

ان يعبر ثلث قضايا الحد بل ان يكون الحكم منها على جميع افراد
الموضوع ذهنيًا كان او خارجيًا محققًا او مقدّرًا كالقضايا
الهندسية والمسائية وليست من الحقيقة وثانيًا ان يكون
الحكم منها محصورًا بالافراد الخارجية مطلقًا عطفًا او مقدّرًا
كالقضايا الطبيعية ويصير هذه القضية خارجية وثالثًا ان
يكون الحكم منها محصورًا بالافراد الذهنية وليست قضية ذهنية
كالقضايا المستعملة في المنطق **في** العاود ان يكون بينهما عموم خاص
من وجه **أو** العموم والخصوص في الموزونة وما في حكمها من
الركبنة التقيدية انما هو بحسب الصدق اعني الحمل على الشيء
كامل وامان في القضايا فلا يفترق صدقها بمعنى حملها على شيء لان
القضية كقولنا زيد قائم لا يحمل على مفرد ولا على قضية
اخرى فالعموم والخصوص وسائر النسب المذكورة فيما سبق انما
تعتبر في القضايا بحسب صدقها الخلق في الواقع فالقضايا
المساوية والثان يكون صدق كل واحد منهما في نفس الامر

مستلزم الصدق الاخرى منها وكذا القياس في سائر النسخ
والصدق بمعنى الحمد يستعمل على فعل الكاتب صادقا على
الانسان فيقول عليه والصدق بمعنى الحق والوجود يستعمل
بمعنى صدق هذه القضية في الواقع وعلى هذا
يكون السالبة الكلية الخارجية لم ذلك لان نقضها
ايم فلما كانت الموجبة الجزئية الخارجية اخص كان نقضها
اعنى السالبة الكلية الخارجية اعم **قوله** وبين السالبة
الجزئيتين مبادئة جزئية وذلك لما عرفت من ان الاخرى
الذين بينهما عموم من وجه يكونان بين نقضهما مبادئة جزئية
فلما كان بين الموجبتين الكلتين عموم من وجه كان
بين نقضهما اعنى السالبتين الجزئيتين مبادئة جزئية
اول يوثق في مفهومها اي يوجب اخلافا مفهوم القضية قطعاً
فان قولك زيد كاتب قضية قولك زيد لا كاتب قضية
اخرى يتخالف مفهومها في الحقيقة واما اخلافاً الفعول

بالعدد

بالعدد والتمثيل فلا يوجب اخلافاً في المفهوم القضية
فانه اذا كان لنا واحداً وصفاً لعددهما وجوداً كالجزء والاخر
عددي كاللحمي وعبرتهما نانه بالوجود واخرى بالعددي حكم
عليهما في حالتين بحكم واحد لم يحصل هنا قضيتان متناقضتان
في المفهوم حقيقة بل لفظاً **قوله** صرحت ان ايجاب الشيء
لغيره فرع على وجود المثبت له سواء كان ذلك الشيء ايجابياً
او معدوماً فان ثبتت اللاكثابة لزيد فرع وجوده كما ان ثبت
الكثابة له كذلك **اول** لا فاقول الحكم في السالبة على
الافراد لموجودة كان رضاء ايضاً متعلقاً بها فيكون الايجاب
والسلب واردين على الوجود اي يعتبر ذلك في مفهوم الموجبة
والسالبة لكن تحقق السالبة وصدقها لا يتوقف على
وجودها لان محصلها انتفاء المجرى عن ذات الموضوع وذلك
امان بان يكون الموضوع موجوداً وينتفي المجرى عنه واما بان
لا يوجد الموضوع ينتفي عنه المجرى ايضاً قطعاً ومحصل الموجبة

ثبوت المحمول للموضوع ولا يفتقر ذلك إلى أن يكون الموضوع
موجودا ثابتا له المحمول وتلخصه أن انتفاء شيء عن الموضوع
قد يكون بانتفائه في نفسه وقد لا يكون وأما ثبوت الشيء له
فلا يكون بامكانه إلا بان يكون موجودا والسالبة
لا يستلزم وجود الموضوع على ذلك لتفصيل معنى السالبة
الخارجية لا يقتضي وجود الموضوع في الخارج محققا والسالبة
المعقولة لا يقتضي وجوده في الخارج محققا او معقدا فان قلت
إذا أخذنا القضية على وجه يتناول الألفاظ الخارجية المحققة
والمقدرة والألفاظ الذهنية ايضا كما ذكرته فلا يمكن أن
يقال لموجبة منها يقتضي وجود الموضوع في الخارج بل يقتضي
وجوده في الحقيقة سواء كان في الخارج محققا او معقدا او في
الذهن والسالبة منها يقتضي وجوده في الحقيقة ايضا فلا
يظهر الفرق قلت لا يجازي مقتضى وجود الموضوع في الذهن من
حيث أنه حكم فلا بد له من تصور المحكوم عليه وبفتحه صدق
وجوده

وجوده ايضا لأن ثبوت المحمول مقتضى ثبوته في نفسه والفرق
بين هذين الوجودين أن الوجود الذي يقتضيه الحكم إنما
يعتبر حال الحكم أي بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع
كله مثلا وان الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع
هو بحسب ثبوته ان دائما مديما وان ساعة فساعة وان غائبا
فخارجا وان ذهنا فذهنا فالسالبة تشارك الموجبة
في اقتضاء الوجود الأول وثاني وكذا الحال في الفرق
بين الموجبة والسالبة إذا أخذت ذهنية والحاصل
أن انتفاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده وان ثبوته
للموضوع يقتضي وجوده وأما الحكم بالانتفاء والحكم بالثبوت
فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهني **قوله** نسبة المحمول
إذا قلت زيد قائم هناك نسبة القائم إلى زيد لا نسبت
زيد إلى قائم فان زيدا زيد به الذات وهي امر مستقل بعينه
لا يقتضي ارتباطا بغيره والقائم اريد به الذات وهي امر

سئل بعينه لا يقتضي اوتبا بعين والهايم ابد به المفهوم
 الذي يقتضي بنفسه اوتبا بعين فذلك قال نسبة المجموع
 الى الموضوع وان كانت مقصورة بين يمين **قوله** وهو وجهه اخرى
 ان التقسيم كبقية السبب الى الفرو واللام ضرورة تقسيم
 براسه ثنائى وتقسيمها الى الدوام واللا دوام تقسيم آخر
 ثنائى ايضا لان المجموع تقسيم واحد باغى **اول** والنسبة
 المركبة هي التي تحققت يكون ملزمة من الايجاب والسلب اذا
 حكمت بالايجاب المحل للموضوع او لا لم حكمت بينهما بسلب لا يعيا
 مستغلة بل يعيان عن مستغلة دالة على كبقية تلك
 النسبة الايجابية بعد المجموع فبقية واحدة مركبة كقولنا
 كل انسان حاك لا دائما فان قولك لا دائما يدل على ان تلك
 النسبة الايجابية بينهما ليست بدائمة فيكون السلب واضعا
 بالفعل والاكمل الايجاب دائما فنحيث دلالة على كبقية النسبة
 يكون جهة القضية ومن حيث دلالة على الحكم السلب يكون موجبا
 لتكيب

لتكيب القضية وانما قلنا لا يعيا مستغلة لانه اذا اعتبر الحكم
 السلب يعيا مستغلة كاهناك فبقية مستغلان لا قضية موجبة
 مركبة ذلك الحال اذا حكمت او لا بالسلب بينهما حكمت بالايجاب
 على تلك الطريقة فكل قضية مركبة يكون موجبة وليس كل قضية
 مركبة فان اعتبار الضرورة والدوام لا يوجب تركيب القضية اذا
 لم يحصل بينهما وبين الموضوع والحل كما ان مختلفان ايجابا وسلبا
 بخلاف الضرورة والدوام لانها يوجب احكاما اخرى فالحكم الثنائى
 في الايجاب كما سلك في حقيقة والنسبة بينهما وبين الضرورة فذكرت
 ان النسبة الاربع يتحقق بين الغضا باجب بعضها وتحققا
 لا يجب حملها على شيء فان ذلك مخصوص بالمعنى وما في حكمها
قوله والعرف بين المعين حاصل ان المشروطة اذا اعتبر
 بشرط الوصف كما مر في نسبة المجموع لايجابا وسلبا بالقياس
 الى الموضوع ما هو ذاهع وصفه والضرورة انما هي بالقياس الى
 مجموع الذات والوصف واذا اعتبر ما دام الوصف كان الوصف

هناك معتبراً على أنه ظرف للقرينة لاجزاء لما نسب القرينة والآن
اعتبار الوصف مرتين مرة جنس، لما نسب اليه القرينة ومرة طرفة
للقرينة وبعبارة المعنى ان النسبة المجموع ضرورة للجموع ذات الموضوع
مع وصفه في جميع اوقاف وصفه ولا فائدة لاعتبار القرينة ههنا
تعيين انه اذا اعتبر ما دام الوصف كضرورة نسبة المجموع لا في
الموضوع فقط وح ان لم يكن الوصف الذي له مدخل في القرينة
ضرورياً لهذا الموضوع حال ثبوته له كالكتابة عند المشروطة بشرط
الوصف دون ما دام الوصف وان كالحصول وبها له في زمان ثبوته
له صدقته المشروطة بالمعنيين معاً كقولك كل منصف فهو مظلم
ما دام منصفاً سواء اريد منه بشرط كونه منصفاً او ما دام منصفاً
بلا اعتبار الاشتراط بما على ان الخاص ضرورة بالقرينة في وقت معين
وهو وقت جلولة الارض ببلده وبين الشمس فان نسبة الاطلاق
الى مجموع القرينة وصفاً لا تحسب كالضرورة وبها وان نسبة لما اذا القرينة
كان ايضاً ضرورياً له في وقت الاطلاق لان القرينة في ذلك الوقت
يتمجد

يستحيل وجوده بلا الخساسة على ما ذهبوا فذا القرينة مسئلة المجموع
من ذاته وصفه الاخصاً وبهذا المجموع مسئلة للظلام
ومسئلة مسئلة فذا القرينة ذلك الوقت مسئلة للظلام
ظلام فظهر بذلك ان النسبة بين معنيين المشروطة هي
العموم من جهة وهذا الكلام محقق فداخلة فيه الكثيرون
ونعموا ان النسبة بينهما عموم مطلق لان ما دام الوصف
اعم مطلقاً **قوله** القرينة العامة لم يعبر ههنا معنياً على ان
معنى المشروطة لان المجموع لانه كان دائماً المجموع الذي الوصف
كان دائماً للثاني زماناً الوصفان معنى الدوام استمر ان علم
انفكاكه وهو حاصل بالقياس الى المجموع وبالقياس الى
الذات وحده في زماناً الوصف وان كان للوصف مدخل في دوام
المجموع كما في المثال المذكور او لم يكن كما في ذلك كل كاتب
حيوان **اقول** والممكنة العامة الامكان العام لانها اعم
من القرينة الوصفية ولا يجوز تقييد الخاص بسلب العام

فانه يفيد في صحيح وفسر على ما ذكرنا حال سائر المركبات فيظهر
 للثان مركب ههنا وجوه كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو
 صحيح لكنه غير معتبر ومنها ما هو صحيح ومعتبر **قوله** يصدق
 الوقتية كما في المثال المذكور يعني كل قمر منخفض وقت الح
 المحلوله فان لا ينحسب ليس من وبنها الوصف بحسب القرية ولا
 دأها بحسبه فلا يصدق كل قمر منخفض مادام **قوله** واما
 اذا فترها بالضرورة مادام الوصف فيكون المشروطة الخاصه
 اخذ من الوقتية مطلقا وذلك لان الضرورة المعترضة في
 المشروطة الخاصه ح صدق بالقياس الى ان الموضوع في زمانا
 الوصف وذلك وقت معتبر فيصدق الضرورة الوقتية
 هناك ايضا لانها بالقياس الى الثاني وقت معتبر فكما
 المشروطة الخاصه بالمعنى المذكور صدقت الوقتية في المثال
 المذكور بدو المشروطة الخاصه فيكون اتم منها مطلقا
 واما المشروطة الخاصه بشرط الوصف فيمكن صدقها بدو

الوقتية

الوقتية كما في المثال المذكور تحرك الأصابع فان الجمول هناك
 ليس ضروريا للنسبة الى الموضوع في زمانا الوصف بل هو ضروري
 النسبة بالقياس الى ان ما خذ مع الوصف كما قرر ومعنى الوقتية
 الضرورة في وقت معتبر بالقياس الى الثاني فلهذا فلا يصدق
 هناك **قوله** لان معنى **قوله** هذا كلام صحيح وجواز تفهم
 معنى اللفظ الى المعنى المطابق للنظمي والالهي اي لا يباقي زمانا
 فان الموجود اذا اطلق يتبادر منه الوجود الخارجي مع انه
 يقع نفسيته الى الخارجي والذهني **قوله** لعلاقة بينهما **قوله** اذا
 اعتبر في الحكم بالانصاف كون الاتصال لعلاقة لمصلحة الزمنية
 وان اعتبر كونه للعلاقة فالمصلحة انقائية وان لم يعتبر
 شي منها فالمصلحة مطلقة كما مر اشارة الى ذلك **قوله** بل يجزى صدق
 التالي **قوله** يعني ان التالي اذا كان صادقا في نفس الامر فهو
 صادق مع جميع الامور الصادقة في نفس الامر ومع جميع ما يقدر
 صدق في نفس الامر كقولك ان كان زيد في سافا فلما مات **قوله**

قوله بل ليس مرادهم **اقول** يعني ان في الصدق والتحقق لا في الجمل
والصدق على واحد وهذا كلام لا شبهة فيه لا يقال قد
يكون المناقاة بين المفهومين في الصدق على واحد كما في
مفهوم الواحد والكثير لانا نقول لانزاع في ذلك الا ان القضية
المشتملة على هذه المناقاة ليست منفصلة بل هي حلقية شبهة
بالمنفصلة فاذا قلت هذا اما واحد واما كثير فان اردت
المناقاة بين هذا واحد وهذا كثير فالقضية منفصلة مركبة
من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق والتحقق بين القضيتين
كافرة وان اردت المناقاة بين مفهوم الواحد والكثير في الصدق
والجمل على هذا فالقضية حلقية مركبة من موضوع واحد
انه قد رد من مجموعها صان حلقية شبهة بالمنفصلة ^{بشأن}
لم يقل بان لا منع جمع في الصدق على ذلك بل قال منع الجمع ^{بشأن}
في المنفصلة اما بحسب الوجود الى الجمل وقد يكون بين المفهومين
مناقاة في الوجود في جمل واحد كما سواد والبيضا فان عبرت عنها
بمثل

بمثل قولك اما ان يكون السواد من جود في هذا الجمل او يكون البيضا
موجودا فيه كما في القضية منفصلة وان عبرت عنها بمثل قولك
الموجود في هذا الجمل اما سواد واما بيضا كما في القضية حلقية
شبهة بالمنفصلة وبالجملة كما ان الحلقية قد يشارك المنفصلة
فيما هو حاصل المعنى فحاله كقولك طلوع الشمس ولم يرد لوجود
التشارك لا بد ان يكون مخالفا لها في صريح المفهوم منها كذا
الحلقية قد يشارك المنفصلة في حصول المعنى فحاله وان كان
المفهوم الصريح مخالفا لها والمناقاة قد يعبر عنها ايضا بحسب
التحقق وهي المنفصلة وقد يعبر عنها المفردة بحسب الوجود في جمل واحد
فان عبرت بمثل قولك السواد والبيضا من مناقاة بحسب الوجود
على واحد هذه حلقية صريحة وعبرت عنها بمثل قولك اما ان
يكون هذا الشيء اما اسود واما ان يكون ابيض في منفصلة
وان عبرت عنها بمثل قولك هذا الشيء اما اسود واما ابيض هذه
حلقية شبهة بالمنفصلة والكل متشاركة مماثلة في ما ان

المعنى في محوله وان كان معناه في المفهوم الصحيح **قوله** فان التقي
اقول كما ان السلب في الحقيقة يجب سلب الحمل الا باعتبار
 طرفيها عدولا ولا تحصيل فربما كان طرفا الحقيقة مشتركين على
 حرفي السلب ويكون القضية موجبة كذلك السلب في المنفصل
 والمنفصل يجب سلب الاتصال ونوعية اعني اللزوم والاتقان
 ويجب سلب الاتصال ونوعية اعني العناد والاتقان ولا
 اعتبارا بطرف الشرط وسلبها وايضا بها بل الانقسام الاربعة
 اعني كون الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدمة موجبة
 والتالي سالبة بالعكس توجد في الموجبات والسالبات المنفصلة
 والمنفصلة وهما بحث هذا حق نعم المنفصلة المطلقة اعني التي
 اكتفى بها لحد الحكم بالاتصال من غير ان يتعزز للعلاقة نفيها **قوله**
 او اثباتا يمنع كذا بهما من صادقين ومع مقدم كاذب ونافيها
 فالموجبة الحقيقة اه **قوله** الموجبة الحقيقة العنادية لما يجب
 تركبها من جنينين يمنع صلتها وكذا بهما معا ويجب ان يكون
 تركبها

١٢٣
 تركبها من قضية ومن نقيضها ان من مساو نقيضها كقولك هذا
 العدد اما زوج واما فرد والمادة الجمع لما يجب تركبها من
 جنينين يمنع صلتها فقط ويجب ان يكون تركبها ومما هو
 اخفى من نقيضها كقولنا هذا الشيء اما شجر او غير شجر فان كل واحد
 من الشجر والشجر لخص من نقيض الآخر والمادة الخلق العنادية
 لما يجب تركبها من جنينين يمنع كذا فقط ويجب ان يكون
 تركبها من قضية ومما هو اعم من نقيضها كقولنا هذا الشيء اما
 لاجر او لا شجر فان كلا منهما اعم من نقيض الآخر هذا اذا اخذنا بالمعنى
 الاخر فاما اعتبرنا بالمعنى الاعم فيصير لكل واحد منها ومما تركب
 منه الحقيقة وهي الاوضاع التي يحصل للمقدم بسبب قترانه
 بالامور الممكنة الاجتماع معه اراد بالاصناف الاحوال ^{صلة} الحاصلة
 له بسبب اجتماعه مع الامور الممكنة الاجتماع معه فان كون
 السالبة زيد مقارنة لغيامه او قوده او طول المثلث الاعين
 ذلك الحال حاصلة لها من اجتماعها مع هذا الامور الممكنة لا

الاجتماع معها فان كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقبول
 الى الآخر وهو كونه مجامعا له ومقارنا اياه ولما اعتبرنا امكان الاجتماع
 مع المقدم وفي امكان تلك الامور في بعضها لان تلك الامور ربما
 كان منتهية في نفس الامر لكنها يكون ممكنة الاجتماع مع المقدم
 فانك اذا قلت كلما كان زيد حمارا كان حسيما كان معناه ان
 الجمعية لازمة للحاوية على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع
 مع حاوية ككونه ناهقا مثلا مع ان يكون زيد ناهقا ليس ممكنا
 في نفس الامر فان كان ممكن الاجتماع مع حاوية وقد تفسر في
 كتبنا ان الاوضاع الحاصلة من الامور الممكنة لاجتماع
 مع المقدم بالنتائج الحاصلة من المقدم مع المقدم الممكنة ^{الصدق}
 معه فاذا قلنا كلما كان زيدا انسانا كان حيوانا فالنتيجة ^{الحاصلة}
 من زيدا انسان مع قولنا فكل انسان ناطق اعني كون زيد ناطقا
 بعد وضعنا من اوضاع المقدم حاصل من امر يمكن الاجتماع
 معه وهو قولنا فكل انسان ناطق لكن الشرح لم يلتفت اليه ^{لان}

فهذه

ففيه بعبد ولا حاجة اليه لان الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم
 سواء كانت قضيا او غير ما يحصل للمقدم باعتبارها بالامر كونه
 مقاديرنا لهذا الشيء ولذلك الشيء لغيرها وهذه الحوادث مغايرة
 لتلك الامور كما ان ضرب زيد غير وابيض مبدء الصاربية زيد
 مضروبية عمرو وهما مضافا مغايران للتقريب فالأوضاع هي ^{لها}
 بسبب الاجتماع مع تلك الامور وبذلك يتدفع ما قيل من ان كون
 زيد قابلا او قاعدا او كون الشمس طالعة او كون الحمار ناهقا ^{ليس}
 اوضاعا حاصلة من امور الممكنة الاجتماع مع المقدم بل هي
 امور موافقة الوجوه للمقدم فالمشاكل التي هي النتيجة الحاصلة
 كما مر **قوله** فان المقدم اذا فرضه **قوله** فالانظر في العبارة ان
 بقاذا فرض المقدم على شيء من هذين الوضعين لم يستلزم الثاني
 اما على تقدير اجتماع عدم الثاني معه فلانه لو استلزم الثاني
 مع لك عدم الدائم مجتمعا مع الملزوم وهو عار واما على تقدير
 عدم الدائم الثاني فظاهر **قوله** لما كانت الشرطية اه **قوله** قد عرفت

ان الحلية انما يتركب من المفرد او مافوق حكمها واما الشرطية
 فانهما يتركب من الفضيلتين فادنى ما يتصور من تركب الشرطية
 تركبها من جملتين واذا تركب من غير الجملتين فلا بد ان يتخلل
 بالآخر الى الجملة المحللة الى المفرد اذ لو لم يتخلل جزء الشرطية
 الى الجملة لزم تركبها من اجزاء من غير مناهية فالحلية
 اما اجزاء الشرطية او جزئها **قول** وهكذا لا بد من الحلية
اقول وهو اخذ فضيلتين فان قلنا لتناقض قديري في
 المفرد او اطرافها فضاها لان الكلام في احكامها واما
 تناقض المفرد او الواحدة في الحرفا فضاها فيعرف بالمفاد
 فلا حاجة الى ادراج في تعريف التناقض ههنا **قول** ذكرها
 القدماء **اقول** يعني لا بد منها في التناقض وان لم يكن كافية
 وحدها بل لا بد منها من احتلال الجهة في جميع الفضاءا
 الموجهة ومن الاختلاف في الكمية في الفضاءا المحصورة كما
 سبأ فان وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بانذار
 تحت

تحت وحدة المجموع بحكم فان القضية اذا عكست صار الواحد
 المندرجة في وحدة الموضوع فاصلا القضية مندرجة
 في وحدة المجموع لصيرورة ذلك الموضوع عموما في العكس مما
 الواحد المندرجة في وحدة المجموع فبالا مندرجة في وحدة
 الموضوع لصيرورة ذلك المجموع موضوعا فالقول ان يقال هذا
 الواحد مندرجة في وحدة الموضوع والمجموع لمطلقا من غير
 وهذا حق ان الخصص كانه دأى ما هو الظاهر من ان رجوع
 الشرط والكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والكم والافاضة
 والفوق والفعل في المجموع انبى واولى كما لا يخفى **قول** للبرين
 انما **اقول** يعني ان انقضاء التناقض في الجزئيتين كما ان
 مفاد لعدم الاختلاف في الكمية كذلك مفاد لعدم الاتحاد
 في خصوصية الموضوع كما ان اذا اعتبر الاختلاف مع سائر الشرايط
 هذا التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع
 مع باقي الشرايط صلا التناقض ان لم يكن الاتحاد في الموضوع

في الموضوع شرطاً دون الاختلاف في الكمية اجاب بان مناط احكام
 الفضاء بانما هو مفهوم ما وخصوصته في البعض خارجة عن
 مفهوم الفضية الجوهرية فلا يمكن اعتباره اشتراطاً للاتحاد بهذا
 والا لكان التناقض في الجوهرية باعتبارها خارج عنها فلذلك لم
 يعتبر بهذا الكمية فانه داخل في مفهوم ما الفضاء با فوجب الاعتناء
 باختلافها في تحقق التناقض **قوله** فان قلت **اقول** هذا السؤال
 متعلق للجواب عن السؤال الاول يعني ان الخصا التعلق في احكام الفضاء
 في مفهوم ما لا يوجبك فيها في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكر
 فانهم قد اعتبروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك الاعتبار في
 الخارج عن مفهوم تلك الفضاء في احكامها او لا ومع اعتبارها في
 الاعتبار باختلاف الكمية في الفضاء الجوهري ادفع اتحاد الموضوع
 بحقق التناقض بهذا بلا احتياج الى اختلاف الكمية اجاب بان المراد ما
 اعتبر في وحدة الموضوع في الذكر وهذا الوجه حاصل في الجوهرية ولا
 تناقض فلا بد من اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بيناه في اول
 السؤال

السؤال الاول يقول لم اعتبر في الاختلاف الكمية ولم يعتبر في الاتحاد في
 الموضوع مع انه معنى من الاختلاف الكمية اجاب بان لا يمكن اعتبارها
 لانه اعتبارها خارج وحاصل السؤال الثاني ان مفهوم قد اعتبر في الاتحاد
 سواء قلنا انه اعتبارها خارج فيلزم بطلان ما ذكرت من ان التعلق في الحكم
 الفضاء الى مفهوم ما او قلنا انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من ان
 اعتبارها خارج ومع اعتبارها في الاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشتراط
 الاختلاف في الكمية في تناقض الجوهرية اجاب بان ما اعتبر في الاتحاد في
 العنوان دون خصوصية الذات وقد بلوهم ان حاصل السؤال
 الثاني انهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف يعتبر في الاختلاف في الكمية
 فانه وجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ يعتبر الموضوع في كل واحد من
 الفضيتين للجمع في الامر في البعض وعلى هذا قوله في الحاجة
 ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال بدله فكيف بشرط اختلاف الكمية
 وما في رده في توجيه السؤال الثاني هو المطابقة بعبارة وهو
 المنقول ليقبح لباردة الشيخ رحة الله **قوله** اعلم ان التفسير في كل واحد
اقول

منه منافته لأن التلبيثي نقضه الأليما فالأولان يقال رفع
 كل شيء نقضه إلا أن يريد بالرفع ما هو لعم من الوضع حينئذ
 أو ما هو مساو له فيظهر صدق قوله نقض كل شيء رفع ذلك الثاني
 قوله نقض الضرورية المطلقة الممكنة العامة **قوله** الأماكن
 العام سلب للضرورة الذاتية من الجائز المخالف للحكم لكن من حيث
 اعتبار الكمية لكون الممكنة العامة متساوية لنقض الضرورية
 فإن نقض الموجبة الكلية هو رفعها على ما ذكر وليس بعضها
 حقيقة مفهوم السالبة الجزئية بل هو لازم مساو لمفهوم السالبة
 الجزئية وعليه نفس ما هو المحصور فالمعبر من أن نقض في هذا
 الفصل ليس إلا ما يكون لازما مساويا لما هو النقض الحقيقي إلا
 أحد هذين الأمرين كما زعم وإذا اردت التفصيل في تعيين تناقض
 القضايا وضع المحصور الأربعة للضرورة ووضع المحصور الأربعة
 للممكنة العامة ثم اعتبر التناقض فتجد نقض الموجبة الكلية
 الضرورية السالبة الجزئية الممكنة العامة وبالعكس نقض

السالبة

السالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة العامة
 وبالعكس هكذا الحال بين الدائمة والمطلقة العامة وبين كل
 قضية وما جعل نقضها لها فتأمل فيها **قوله** ونقض المشروطة
 العامة الجنسية الممكنة هذه القضية بسيطة لم يعتبر في الفتا
 البسيطة المشهورة أصح البهاق نقض البهاق المشهورة ما نقضته
 الضرورية الذاتية ونقضها اعني الممكنة العامة كلها ما من البها
 المشهورة وكذا الدائمة والمطلقة العامة وأما المشروطة العامة
 فليس نقضها في القضايا المشهورة وكذا نقض العرفية العامة
 ونقض الجنسية الممكنة إلى المشروطة العامة كسبها الممكنة
 العامة إلى الضرورية في أنها نقض المشروطة حقيقة بحسب الجهة
 ونسب الجنسية المطلقة إلى العرفية العامة كسبها المطلقة
 إلى العرفية العامة كسبها المطلقة العامة إلى الدائمة في أنها
 نقض العرفية حقيقة بحسب الجهة بل هي لازمة مساوية لنقض
 العرفية وأما بحسب الكمية فليست منها نقضا حقيقيا كما عرفت **قوله**

اذا علمنا **اقول** ولما تحققت من ان الوجودية اللاحقة رتبة كبرى
 من مطلقة عامة موافقة الاصل الفضية في الكيف ومن مكنة
 عامة مخالفة وان نقض المطلقة الموافقة الدائمة المخالفة
 وان نقض الممكنة المخالفة الضرورية الموافقة فنقيض الوجهة
 اللاحقة رتبة اما الدائم الخالف او الضيق الوقت وعلى هذا
 المشروطة الخاصة اما الجنبية الممكنة المخالفة او الدائمة
 الموافقة ونقيض العرفية الخاصة اما الجنبية المطلقة المخالفة
 او الدائمة الموافقة ونقيض العرفية اما الممكنة العرفية
 وهي ما سلب منها العرفية والابدان يكونان مخالفة للاصل
 في الكيف واما الدائمة الموافقة ونقيض المشروطة اما الممكنة
 الدائمة وهي التي حكم فيها بسلب المنتشرة في جميع الاوقات ويكون
 مخالفة للاصل واما الدائمة الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة
 اما الضرورية المخالفة او الضرورية الموافقة فنصلها فثبتنا
 بسطان ما نقيض الجنبية الاولى من الوقية والمنتشرة اعني
 الوقية

الوقية المطلقة والمنتشرة المطلقة وليس في من هذه الاربعة من
 القضايا المشهورة مثبتة صوابا بسيطة غير مشهورة هذه الاربعة
 الوقية المطلقة المنتشرة المطلقة الممكنة الوقية والممكنة
 الدائمة فالجنبية المطلقة **قوله** العكس المستوي **اقول** كما ان العكس
 المستوي يطلق على المعنى الصديقي المذكور وهو يتبدل الجنبية الاولى من
 من الفضية ثانيا والثاني او لا وكذلك يطلق على الفضية
 الحاصلة بالتبدل فهو مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية
 فيشتق من العكس بالمعنى الاول دون المعنى الثاني ويعرف العكس
 بالمعنى الثاني بانها احق منه لادامته للفضية بطريق التبدل
 موافقة لها في الكيف والصدق فلا بد في اثبات الكيف في العكس
 من امرين احدهما ان هذه الفضية لازمة للاصل ولذا ثبتنا
 بالمنطبق على المواد كلها والثاني ما هو اخر من تلك الفضية ثبتت
 لازمة لذلك الاصل ويظهر لك بالتخلف في بعض الصور والاضا
 في التواب ان السالبة الجزئية لا يعكس الا في الخاصيتين فانها يعكس

عرفته خاصة واما السالبة الكلية فان يصدق عليها الدوام
 الوصف اعني العرف العام فلا ينعكس اصلا وفي التواضع السبع المذكورة
 وان صدق عليها الدوام الذاتي ايضا انعكس كلية الى الدوام الذاتي
 والا لانعكس كلية الى الدوام الوصف مع فساد الدوام في البعض فلما
 قلنا انه اذا صدق الاصل صدق العكس معه والا لصدق نقضه
 معه اردنا انه يجب صدق العكس مع صدق الاصل والا لا يمكن
 صدق نقضه معه ويلزم منه امكان وهو محال فيلزم ان يكون
 المحل لان المجموع الاصل ونقض العكس لا هيئته التركيب ولا
 خصوصية شي منهما لا يلزم استحالة النقض وليس شي منها محال
 فلنا انما اذا استحالة اجتماع نقض العكس المستلزم مع الاصل وذلك
 حاصل الاستلزامه المحال وجاز مع ذلك ان يكون نقض العكس مع
 المطو والضابط في الموجب على ما ذكر ان ما لا يصدق عليه الاطلاق
 العام فان لم يصدق عليه الدوام الوصف انعكس موجبة جزئية
 مطلقة عامة سواء كان الاصل كلية او جزئية وهي جنس ضاربا وان

صدق

وان صدق عليه الدوام الوصف فان لم يكن مقيدا باللدوام انعكس
 موجبة جزئية جزئية دائمة وهي مستغنية **قوله** انعكس نقض
 كنفسه في الكلام كلية وهو احسن من نقض الاصل **قوله** ايجز احسن من
 نقض الاصل بسبب الكلية لان نقضه سالبه جزئية وهذا
 في الجميع ونقض المطلقة العامة يكون ذلك انعكس احسن من نقض
 الاصل من حيث الجهة ايضا كما يظهر منها اذا كان الاصل جزئية **قوله**
 اما في الدائمين والخاصين فلان نقض عكسها عرفية عامة وهذا
 في الدائمين والعامةين ظاهر لان عكسها حينية مطلقة فنقضها
 العرفية العامة واما في الخاصين فان العرفية هي نقض الجزئ
 الاول من عكسها واما انقض عليها في الخاصين لان في الدوام
 سالبه جزئية مطلقة عامة لا يمكن اثباتها بطريق العكس **قوله**
 وهي انعكس الى العرفية العامة التي هي احسن من نقضها **قوله**
 وذلك لان العرفية العامة احسن من الممكنة العامة الذي نقض
 الفرعية ولحق من المطلقة العامة التي هي نقض الدائمة

واحد من الحينية الممكنة والحينية المطلقة للتيين نقضاً
 العامتين. ولحق من نقض الخاصتين لأنهما نقض الجنيتين الأولى
 بينهما فيكون أحدهما مفهوماً الثالث الذي هو نقض الخاصتين
 أي المنفصلة ذات الأجزاء الثلاثة فيكون العرفية العامة أحدهما
 من نقض الخاصتين وأما في الوقتين والوجوديتين فلأن
 عكس السالبة الدائمة سالبة دامية وهو أحدهما الممكنة
 الوقتية التي هي نقض الجن الأوت من الوقتية وأحد من
 الممكنة الدائمة التي هي نقض الجن الأوت من الممكنة
 فيكون أحدهما الآخر وأما في الوجوديتين فنقض الجن الأوت
 منهما فيكون أحدهما نقضها **قول** لو علم أن إذا اعتبرنا الموضوع
 بالفعل **أقول** أي إذا اعتبرنا انصاف ذات الموضوع بالأمكان
 بالعنوان على ما هو مذهب الفادائي يلزم انعكاس السالبة
 الوقتية كقنيتها وانعكاس الموصية الممكنة موجبة جنينية ممكنة
 عامة ويكون الممكنة منتجة في صغر الأول والثالث بلا اشتباه
 ويكون

ويكون النقض بالمشال المعنى من منفعاً إذا لا يصدق على مذهبنا
 كل ما هو مركب زبد ونس وإذا اعتبرنا انصافه بالفعل الخاص
 كما هو مذهب الشيخ بنهم المتأخرين بحسبان لا يثبت على هذه الأحكام
 فيتوقف الم في الممكنين الحاصلة له فعدم المنطوقين عكس
 النقض المستعمل في العلم هو عكس النقض لهذا المعنى وإنما المعنى
 الذي ذكر المتأخرون فغير يستعملها **قول** قال المتأخرون لأنهم
 أنه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس به غاية ما في الباب
أقول قد دفع ذلك بأننا نأخذ نقض الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى
 العدول وقد عرفنا أن الموجبة السالبة المحيولة مساوية للسالبة
 فنقولنا كل ما ليس به ليس موجبة سالبة فنقولنا كل ما ليس
 هو ليس موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم انقضاء
 وجود الموضوع فإذا لم يصدق صدق ليس بعض ما ليس به ليس وقد
 كان معناه سلب سلب هو بعض ما صدق عليه سلب فلا بد
 أن يصدق على ذلك البعض ويتم الدليل فالسالبة المعدولة

المحول وان كان من الموجبة المحصلة لكن السالبة المحيولة
 لم يمتد منها بل هي مساوية لها واذا تم الدليل على انعكاس الموجبة
 الكلية كقضيةها تم الدليل ايضا على انعكاس السالبة من حيث
 لا سالبة على انعكاس الموجبة الكلية كقضيةها ولذلك اكتفى في الرد
 على القدر في دليل انعكاس الموجبة الكلية كقضيةها فانه قدح
 في الدليلين معا هذا قدحهم في انعكاس الحملات واما القدر في انعكاس
 الشرطيات هو ان يقال لان ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم
 واما يستلزم ذلك لان ان التزوم باقيا على تقدير انتفاء اللازم
 وهو من غير ان يكون انتفاء اللازم امر آخر في نفسه فاما
 فرض وانما يقع الملزوم معه فان المحل جاز ان يستلزم المحل
 يعني ما هو هذا الجز الثاني من الاصل ويجعل الجز الاول من العكس
 نقضاً لما تقرر عبارة المنع بهذا المعنى دون ان يقال باخذ
 الجز الثاني من الاصل ويجعل الجز الاول من العكس لان المعقول الاول
 للبعد هو المبتدأ الذي يراد به الذات والمعقول الثاني هو الجز الذي
 يراد

يراد به الوصف فنقوم عبارة الممحول ان يجعل الاول من العكس موصوفاً
 بكونه نقض الجز الثاني من الاصل وذلك لا يتصور الا بان نأخذ
 الجز الثاني من الاصل لنعين نقضه فيجعل الجز الاول من العكس
 موصوفاً لهذا الصفة اعني كونه نقض الجز الثاني من الاصل ولو
 فرت يجعل نقض الجز الثاني من الاصل جزء او لا من العكس لزم
 ان يراد بالمفعول الاول الوصف وبالثاني الذات واذا اريد هذا المعنى
 فالعبارة ما ذكره الشارح تارة **اول** لو انما التلبس الاوكر فلان
 لان ان قولنا لا شيء من ج ليس دائماً يستلزم كل ج وانما لا
 تلك السالبة المعدولة لا يستلزم الموجبة المحصلة قد عرفت
 دفع ذلك بان تلك السالبة سالبة المحول وهي مستلزمة للجزء
 المحصلة وهذا لا يندفع ايضا قوله ولئن سلمنا لكن لا نسلم
 استلزام لا شيء من ج ليس بالضرورة مستلزم لكل بالضرورة واما
 الثالث فلان لان اسمائنا قولنا قد يكون اذا لم يكن **قول** قد
 يقع في هذا المقام لكنه وهو ان يقال لحد الاقوال الثلاثة ترفع

قطعاً انعدم استلزام الكل الجزئي، ولما عدم استنتاج الشكلا الثالث من
 الشرطيات المتصلة، ولما ثبت الملازمة بين امرين اي كما قيل ان
 لا يصرف سالبه كلبه، لزم فيه في ثبوت من المراد وذلك لان
 الكل ان لم يستلزم الجزئي، فذلك هو الامر الاول وان استلزمه
 فانما ان لا ينفك الكل الثالث فذلك هو الامر الثالث وان انج
 هذا لنظم قياس من الثالث منج الملازمة الجزئية بين اي
 شيئين كانا ولو كانا نقضين بان يقال كلما ثبت مجموع الامرين ثبت
 احدهما اي كلما ثبت مجموع الامرين يثبت الآخر فقد يكون اذا ثبت
 احدا الامرين ثبت الآخر فلا يصرف السالبة الكلية التزمية
 نقضها المعنى الموجبة الجزئية التزمية في جميع المواد **اول** المقصد
 الاصح والمطلب الاعلى من هذا الفن الكلام في القياس وذلك لان
 مقاصد العلوم المدققة مساندا التي ادراكا لنا تصديقات
 فاما مقصود في تلك العلوم هو الادراك التصديقية واما الادراك
 التصورية فانما يطلب بها لكننا وسابلا الى تلك التصديقات
 الكلية

١٣٢
 التصديقات الكاملة التي تسلسل الى رتبة اليقين وهذا يمكن حصولها
 بالانقطاع الصحيحة في المبادئ القطعية فصار مطلوبه في العلم الحقيقي
 والكامل من التصورات ما وصلت اليه كقبة الحقيقة وذلك معتبر بل
 معتذر فلم يطلب التصور في العلوم الحقيقية الا لكونها وسائل الى
 التصديقات المطلوبة وهذا لم يرد التصورات بالتدوين وان لم يكن
 ذلك لئلا يذوق التصديق المجردة عن التصورات فانه مع وايضا
 التصديق اذا كانت امانة تقع التفتها دون التصورات فاذا كان المقصود
 هو العلم التصديقي كما البحث في هذا الفن عن الطريق الموصل اليه
 في القياس القياس الى البحث من المصداق التصورات لان حال المصداق
 في هذا الفن كما ان الموصلا اليها في العلوم الحكمية ثم ان الموصلا
 الى التصديقي ينقسم الى قياس واستقراء وتبديل لكن العدة فيها
 في علم البعق القياس في الكلام فيه مفصلاً اخصر ومطلوباً
 اعلى في هذا الفن بالقياس الى الكلام في الموصول الى التصور و
 بالقياس الى ما يوصل الى التصديق بهذا جداول استقراء

والتمثيل من لائق القياس وقواعده فالقول يعني ان القياس
اما معقول وهو مركب من القضا المعقولة واما ملفوظ وهو مركب من
القضايا الملفوظة والاول هو القياس الحقيقي والثاني سمي قضا
للدلالة على الاول وهذا الحد يمكن ان يجعل حدا لكل واحد منها
فان جعل للقياس المعقول براد بالقول والقضايا بالانوار المعقولة وال
جعله للمسموع براد بها الانوار الملفوظة وعلى التقديرين براد بالقول
الذي هو النتيجة القول المعقول لان التلخيص بالنتيجة غير لازم للقياس
المعقول ولا للمسموع **قوله** يستدريج في الحد القياس الصادقة المقدمات
وكذا **قوله** يريد به انه لو قيل هذا قول مؤلف من قضايا اقدم
عنها لظاهره ولا يخفى ان تبادر العلم الى ان تلك القضايا صادقة في نفسها
مع ما يلزمها من النتيجة فيخرج من الحد القياس الكاذب المنفرد في
قوله لو سلمتساو لها جميعا فانه اداة الشرط يتساو والمحقق والمقدر
لانا نقول المراد بذلك هذا هو التحقيق لان النتيجة لا يمكن ان يكون
في الحد المقدماتين ولا ان يكون في الحد بها فالعلم بالنتيجة
مقدما

مقدما على القياس مع التقدير بنقصها لا ينقص التقدير بها **قوله** وكل
قضا محتمل لا بد منه من مقتضين كل قضا اقواني لا بد منه من قضيتين
وذلك لان القياس لا بد ان يتم على امر مناسب اما المجموع المطمئن
واما الاجزائه فالاول هو القياس الاستثنائي كسبنا ولا بد منه ايضا
مقتضين وانما هو الاقنى ولا بد منه من امر يكون له نسبة لكل واحد
من طرفي المطمئن فمقتضى منطوقه كاجمليين او لا **قوله** فهو مخرج
يتم اصغر لانه يكون في الاغلب الحق اذا شرط المطمئن هو الموجبة الكلية
وموضوعها الحق من مجموعها في الاغلب وانما ان يكون ساويا ايضا
بحسب الجهة فبما يتكسر بانها في ضل الخلل وانما او دلل بشرط للجهة
ضلع على حد يكون اسهل في القبط فاما المنكسر الشعب لان الامر الاول
يسقط ثمانية هذا طريق الحد والاسقاط اما طريقة التحصيل هو
ان يقال القوي والكوي صيغتا مع الكلتي في الكبرى فيحصل اربع
اقساما وقول في ذلك سائر الاشكال واعلم ان حاصل الاشكال الاول هو البرهان
الاخر بطله او بعضه في الاسطر المحكوم عليه كقبا بالاكبر لاجابا او

فينتج المصنوع الأربع وذلك من خواصه فان ما عداها لا ينتج ايما
 كليا وان حاصل الشكل الثانيان الاصغر والاكبر في الاوسط ايما
 او سلبا متناظرا فاعلم ان يكون الاكبر مساويا عن الاصغر كليا او جزئيا
 ولا ينتج الشكل الثاني في السالبة فنتج سالبية كلية وكذا
 سالبية جزئية وان حاصل الشكل الثانيان الاوسط في الاوسط
 ايما با والاكبر لا في الثاني جزئي فقلته من موجب منه فينتج موجبة جزئية
 وثلاثة اخرى سالبية جزئية ولما الشكل الرابع فينتج موجبة جزئية
 وسالبة كلية او جزئية اما الشكل الاول فشرطه باعتبار الجهة
 ان يكون الضرب ضلعية اشترط ذلك مني على المعبر في الوصف اعلم
 ان يكون بالفعل الجهة الخارج ولما اذا الكلي مجرد لا مكا كما هو
 الغالب فاما المكنون منته في الضرب الاول وكذا في الضرب الثاني
 والنتيجة المذكور هي انما هي تبين ان لا يصدق في المقدمة القائل
 كل مركب زيد فوس بل الحد التسع كما بينت هذا النتيجة فجهة الاكبر
 بعينها فنتج لان الضرب اذا كان على الدائمين والاكبر مطابقة
 عامة

عامة فعلى الضابطة المذكور يكون النتيجة مطابقة عامة والحق ان النتيجة
 حقيقية مطلقة وتفضل بطلت في شرح المطالع **قول** انما ينتج خلفا
 اي باطلا **قول** هذا هو الوجه في التسمية هو الذي ارشاه الجمهور وقد
 انما ينتج خلفا لان المتكسبه يثبت مطلوبه باطلان فنتج فكا
 ناني مطلوبه لا على الاستقامة بل من خلفه ويؤيد نسبة القبا
 الذي منساق الى المطا ابتداء من غير فرض الابطال فنتج بالاستعجم
 كما المتكسبه ياتي مطلوبه من قدامه على الاستقامة **قول** وهو مركب
 من قياس **قول** فوجهه بهذا ان يقال فنتج فكا فنتج فكا ب
 بالفعل ثم نقول يجب ان يصدق في عكسه بعض ببح بالفعل ثم يند
 على صدق هذا العكس فنتج فكا فنتج فكا فنتج فكا فنتج فكا فنتج فكا
 صدق العكس فنتج فكا فنتج فكا فنتج فكا فنتج فكا فنتج فكا
 ولم يصدق مطلوبنا وهو بعض ببح بالفعل فنتج لا شيء من ببح فنتج
 مع قولنا كل ببح بالفعل لصدق لا شيء من ببح فنتج فكا فنتج فكا
 النتيجة مفقودة من القبا الاستثنائي فنقول لو لم يصدق بعض

بالفعل الصدق لا يشق من دمج وبعثا كون الثاني باطلا فاما مقدم مثله هذا
 على عدم صدق بعض بيج بالفعل فتعني صدقه فقد حصل الماط بطريق
 الخلف من قياس اقن الى واستثنا كما ذكره وقر على ما افهمناه
 قياس الخلف في انباء النتائج والحدس وهو سرعة الانتقال
 فيه مساهلة في العبارة مواضعه للمتن فان السرعة من ا
 الاوصاف المعارضة للملك لا يوصف لها عينها وقد صرح بان
 لاحركه في الحدس فلا يكون هيبا سرعة خفيفة لكنه تساهل في
 جعل كون الانتقال دفعا من من غير الامر عن معنى السرعة في
 كون الموضوع جز من العلم على حدة نظر هذا يجب عتبع عن النظر
 يمنع الحصر وهو ان لا يريد يكون الموضوع جز ان يتو بعجز من العلم
 حتى يتدبح في المبدأ التصورية ولا ان التصديق يكون موضوعا
 للعلم جز منه ليرد ان هذا التصديق خارج من العلم اتفاقا
 فكيف بعد جز منه بل يد يكون جز من العلم ان التصديق
 الموضوع جز من العلم وهذا الجواب مردود لان الشيخ الرئيس قد صرح
 في الشفاء

في الشفافية التصديق بوجود الموضوع من المبدأ التصديقية
 فلا يكون ايضا جزا له على
 حدة بل متدججا في المبدأ
 التصديقية تمت هنا لا ولاق



